alyoum8.net

اليوم الثامن

دقة في الرصد عمق في التحليل

16 صفحة

الأحد - 13 / سبتمبر / 2026م

العدد 180 أسبوعية سياسية تحليلية (تصدر عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

» دراسة: إدارة التحالفات بدلاً من إدارة الحرب بددت التفوق السعودي

» المخا وميون تحولان الساحل اليمني إلى منصة ضغط إيرانية

» ترامب يهوّن من خطر الحوثيين ويربط نهاية حرب إيران بالانتخابات

الطريق إلى خسارة المضيق

السعودية حاربت حلفاءها فمهدت باب المندب أمام الحوثيين

الافتتاحية

السعودية فككت الجنوب لخدمة اتفاق مع الحوثيين لم يكتمل

دخلت السعودية الحرب في اليمن تحت عنوان إعادة الشرعية وإنهاء الانقلاب الحوثي، لكنها بعد أكثر من عقد وجدت نفسها أمام نتيجة تناقض الهدف الذي أعلنت من أجله تدخلها: الحوثيون باتوا أكثر قوة، وإيران أصبحت تهيمن على باب المندب، بينما تعرضت القوى التي قاتلت فعلياً على الأرض للتفكيك والاستنزاف والإقصاء. وفي قلب هذه المفارقة يقف الجنوب، الذي دفع كلفة الحرب مرتين؛ الأولى عندما خاض المواجهة المباشرة ضد الحوثيين والتنظيمات الإرهابية، والثانية عندما تحوّل من شريك في التحالف إلى هدف لسياسة سعودية التي عملت على تفكيكه لصالح جماعة الإخوان المسلمين والتنظيمات الأخرى المتحالفة مع او تلك التي تدين بالولاء لها.

منذ أن بدأت الرياض مفاوضاتها المباشرة وغير المباشرة مع الحوثيين، تغيّرت أولوياتها في اليمن. تراجعت مسألة استعادة صنعاء، واختفت تدريجياً لغة إنهاء الانقلاب، وحلّ مكانها خطاب يركز على التهدئة وتأمين الحدود ووقف الهجمات على الأراضي والمنشآت السعودية. كان ذلك تحولاً مفهوماً من زاوية المصالح الوطنية للرياض، لكنه لم يُقدَّم إلى الحلفاء بشفافية، ولم يُترجم إلى تسوية سياسية واضحة تضمن مصالح بقية الأطراف. وبدلاً من ذلك، بدأت السعودية إزاحة القوى التي اعتقدت انها قد تعارض اتفاقها مع الحوثيين الموالين لإيران، حين كان الـ٢ من يناير ٢٠٢٦م، بداية الحرب

كان الجنوب الحلقة الأضعف في هذه المقاربة، رغم أنه امتلك التشكيلات العسكرية الأكثر تنظيماً وخبرة في مواجهة الحوثيين وتنظيمي القاعدة وداعش. فالقوات الجنوبية، بمختلف تشكيلاتها، ساهمت في تحرير عدن ولحج والضالع وأبين وشبوة وأجزاء من الساحل الغربي، ووفرت حزاماً أمنياً امتد من باب المندب إلى بحر العرب. غير أن هذه القوة تحولت، في الحسابات السعودية الجديدة، إلى عقبة محتملة أمام إعادة تركيب اليمن وفق تفاهمات لا تعترف بحق الجنوبيين في تقرير مصيرهم، ولا تمنحهم موقعاً سياسياً يعادل وزنهم العسكري والجغرافي.

كانت الرياض تريد جنوباً هادئاً ومنضبطاً، لا جنوباً يمتلك قراره. أرادت قوات تستطيع استخدامها عند الحاجة، لكنها لا تملك القدرة على فرض شروطها أو رفض الذهاب إلى حرب جديدة. ومن هنا بدأت عملية طويلة لتفكيك مراكز القوة الجنوبية: إنشاء تشكيلات عسكرية موازية، نقل الموارد والدعم إلى وحدات ترتبط مباشرة بالقرار السعودي، الضغط على القيادات السياسية والعسكرية، وإعادة تمكين قوى فقدت حضورها الشعبي والميداني. لم يكن الهدف بناء مؤسسة وطنية موحدة بقدر ما كان تفتيت موازين القوة ومنع أي طرف جنوبي من التحول إلى شريك مستقل في تقرير مستقبل المنطقة.

بلغت هذه السياسة ذروتها في حرب يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٦، حين استخدمت السعودية تفوقها الجوي والسياسي ضد القوات الجنوبية التي كانت حتى وقت قريب جزءاً من المعسكر المناهض للحوثيين. وبصرف النظر عن المبررات التي قدمتها الرياض أو الحكومة التابعة لها، فإن النتيجة العملية كانت واضحة: تفكيك التشكيلات التي حافظت على الأمن في مناطق واسعة، تسريح آلاف الجنود، إضعاف شبكات مكافحة الإرهاب، وخلق فراغات أمنية وعسكرية في مناطق تمتد من عدن إلى حضرموت. لم تنتقل هذه القوة إلى جبهة الحوثيين، ولم تُدمج ضمن استراتيجية دفاعية وطنية، بل جرى تحييدها بينما بقيت القوات الشمالية المتمركزة في مأرب ووادي حضرموت بعيدة عن معارك حقيقية مع الجماعة.

هذه النتيجة لا يمكن فصلها عن مسار التفاوض السعودي مع الحوثيين. فقد كانت الرياض تبحث عن مخرج يوقف الهجمات على أراضيها ويمنحها ضمانات أمنية على الحدود، فيما كان الحوثيون يريدون اعترافاً عملياً بسلطتهم، وموارد مالية، وترتيبات اقتصادية وعسكرية تخفف عنهم الضغوط. وبين المطلبين، أصبح الجنوب ورقة قابلة لإعادة الترتيب. كان إضعاف المجلس الانتقالي والقوات المرتبطة بالمشروع الجنوبي ضرورياً لتقديم يمن غير حوثي منزوع القدرة على الاعتراض، وقابل للانخراط في تسوية تُبقي شكل الوحدة قائماً ولو فقد مضمونه السياسي والوطني.

لكن الاتفاق الذي فُكك الجنوب من أجله لم يكتمل. لم يقدم الحوثيون للسعودية الضمانات التي كانت تبحث عنها، ولم يتخلوا عن سلاحهم أو ارتباطهم بإيران، ولم تتحول التهدئة إلى سلام مستدام. وعلى العكس، استغلوا سنوات خفض التصعيد لتعزيز ترسانتهم الصاروخية وقدراتهم في الطائرات المسيّرة والحرب البحرية. وبينما كانت الرياض منشغلة بإعادة هندسة المعسكر المناهض لهم، حافظت الجماعة على وحدة قرارها وقيادتها وجبهتها الداخلية، ووسعت حضورها السياسي والعسكري على حساب خصوم أنهكتهم الانقسامات والتدخلات الإقليمية.

تكشف التطورات في الساحل الغربي وباب المندب حجم الخطأ الذي ارتكبته السياسة السعودية. فحين يتحرك الحوثيون نحو المخا وميون، لا يواجهون تحالفاً متماسكاً يمتلك قيادة واحدة وهدفاً واضحاً، بل يجدون قوى متفرقة، بعضها لا يثق بالرياض، وبعضها يخشى أن يكون دوره القادم بعد انتهاء المعركة، وبعضها ينتظر دعماً لا يصل. أما المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي كان قادراً في مراحل سابقة على الدفع بقواته إلى جبهات خارج حدوده المباشرة، فقد أصبح أكثر حذراً بعد أن استُخدمت القوة السعودية ضده، وبعد أن أثبتت الرياض أن التحالف معها لا يوفر ضمانة سياسية أو عسكرية طويلة الأمد.

من الصعب مطالبة الجنوبيين بالقتال تحت إدارة الطرف الذي قصف قواتهم وفكك مؤسساتهم وحاول فرض ترتيبات سياسية عليهم بالقوة. ومن الأصعب إقناعهم بأن معركة جديدة ستقود إلى نتيجة مختلفة، في ظل غياب مشروع سياسي واضح لما بعد الحرب. لقد قاتل الجنوب الحوثيين منذ عام ٢٠١٥، لكنه لم يحصل مقابل ذلك على اعتراف بقضيته أو شراكة تحمي مصالحه. وفي كل مرة كانت القوات الجنوبية تحقق تقدماً، كانت التسويات السياسية تعيد إنتاج القوى نفسها التي فشلت في الشمال، وتمنحها سلطة على مناطق لم تحررها ولم تدافع عنها.

هذا التناقض هو جوهر الأزمة الحالية. السعودية تحتاج إلى القوة الجنوبية لمواجهة الحوثيين وحماية باب المندب وخليج عدن، لكنها لا تريد الاعتراف بالجنوب شريكاً سياسياً مستقلاً. تريد من المقاتل الجنوبي أن يتقدم إلى الجبهات، لكنها ترفض أن يمتلك قرار الحرب والسلام. تطالبه بالدفاع عن الأمن الإقليمي، ثم تدعم ترتيبات داخلية تنتزع منه السيطرة على أرضه. وهذه معادلة لا يمكن أن تنتج تحالفاً مستقراً؛ لأنها تقوم على الاستخدام العسكري والإقصاء السياسي في الوقت نفسه.

أما الحوثيون، فقد قرأوا هذه التناقضات جيداً. فهم يدركون أن التقدم العميق نحو الجنوب سيواجه مقاومة اجتماعية وعسكرية لا تتوافر لهم قاعدة شعبية قادرة على احتوائها. ولذلك يتعاملون بحذر، ويقدمون رسائل تقول إنهم لا يسعون إلى احتلال الجنوب، بينما يضغطون عسكرياً على حدوده وممراته البحرية. هذه اللغة لا تعكس اعترافاً بحقوق الجنوبيين، بل تكتيكاً لتجنب فتح جبهة واسعة قبل تثبيت المكاسب في الساحل الغربي. وإذا شعر الحوثيون بأن خصومهم فقدوا القدرة على الرد، فلن تمنعهم بيانات الطمأنة من مواصلة التقدم.

المفارقة أن الرياض، التي سعت إلى تحييد الجنوب لتسهيل اتفاقها مع الحوثيين، أصبحت اليوم أكثر عرضة لنتائج فشل ذلك الاتفاق. فالجماعة التي كان يفترض أن تمنح المملكة أمناً على حدودها أصبحت تملك أوراق ضغط تمتد إلى البحر الأحمر وخطوط تصدير النفط والملاحة الدولية. والقوى التي كان يمكن أن تشكل خط الدفاع الأول تعرضت للإضعاف أو الإقصاء أو فقدت الثقة في القيادة السعودية. وبذلك خسرت المملكة الاتفاق وخسرت، في الوقت نفسه، تماسك التحالف الذي كان يمكن أن يمنع توسع خصمها.

لا يعني ذلك أن الجنوب يستطيع تجاهل الخطر الحوثي أو التعامل معه باعتباره مشكلة سعودية أو شمالية فقط. السيطرة الحوثية على باب المندب أو الساحل الغربي تمثل تهديداً مباشراً للأمن الجنوبي، ولموانئ عدن وخليج عدن، وللتجارة الدولية، كما تمنح إيران ورقة استراتيجية شديدة الخطورة. لكن مواجهة هذا التهديد لا يمكن أن تتم عبر إعادة إنتاج الصيغة القديمة، ولا من خلال استدعاء القوات الجنوبية كلما تعرضت المصالح السعودية للخطر ثم العودة إلى تهميشها بعد انتهاء المهمة.

أي مواجهة جديدة تحتاج أولاً إلى تصحيح سياسي يسبق التحرك العسكري. يبدأ ذلك بالاعتراف بأن الجنوب ليس مخزوناً بشرياً للحروب، وأن قضيته لا يمكن تأجيلها إلى أجل غير معلوم، وأن القوات الجنوبية يجب أن تُبنى وتُدار ضمن استراتيجية تحمي أرضها وتراعي أهدافها الوطنية. كما يتطلب الأمر إنهاء سياسة التشكيلات المتنافسة، وإعادة بناء أجهزة مكافحة الإرهاب، وضمان استقلال القرار الأمني في عدن والمحافظات الجنوبية، ووضع إطار واضح للشراكة مع القوى الإقليمية والدولية.

يتطلب الأمر أيضاً مراجعة سعودية صريحة، لا حملة إعلامية جديدة لتوزيع المسؤولية. فالقول إن الانقسامات اليمنية وحدها سمحت للحوثيين بالتقدم يتجاهل أن الرياض كانت اللاعب الأكثر قدرة على توجيه المعسكر المناهض للجماعة، وأنها استخدمت هذا النفوذ لإدارة الخلافات لا لحسمها، ولإعادة هندسة الحلفاء لا لبناء قيادة مشتركة. وحين تعطي دولة إقليمية الأولوية لإضعاف شريكها المحلي على حساب خصم مسلح مدعوم من إيران، فإن النتيجة لا تحتاج إلى كثير من التفسير.

ليس المطلوب من السعودية العودة إلى حرب مفتوحة بلا هدف سياسي، ولا دفع اليمنيين إلى جولة أخرى من القتال تخدم أمن حدودها وحده. المطلوب أن تختار بين تسوية شاملة تعترف بالأطراف الفعلية ومصالحها، وبين استراتيجية ردع حقيقية تقوم على تحالف متماسك. أما الجمع بين التفاوض مع الحوثيين، وتفكيك القوى المناهضة لهم، والإبقاء على جنوب ضعيف ومجزأ، فهو المسار الذي أوصل الجماعة إلى باب المندب، وجعل إيران أقرب إلى التحكم في واحد من أهم الممرات البحرية في العالم.

لقد أثبتت السنوات الماضية أن الحوثيين لا يقدمون تنازلات مجانية، وأن التهدئة بالنسبة إليهم فرصة لتعزيز القوة وتحسين شروط التفاوض. كما أثبتت أن إضعاف الجنوب لا يقود إلى استقرار اليمن، بل يزيل الحاجز الأكثر قدرة على منع التمدد الحوثي والإرهابي. وكل فراغ تركه تفكيك القوات الجنوبية سيملؤه طرف آخر؛ الحوثيون في الغرب، والقاعدة في المناطق الرخوة، وشبكات التهريب والجماعات المسلحة في المساحات الخارجة عن السيطرة.

تواجه السعودية اليوم حصيلة خياراتها: اتفاق لم يكتمل، وحليف جنوبي فقد الثقة بها، وحكومة لا تملك قوة كافية على الأرض، وخصم حوثي توسعت قدرته على التهديد. ويمكنها أن تواصل إدارة الأزمة بالأدوات نفسها، فتبحث عن تشكيلات جديدة وتعيد توزيع الأموال والسلاح وتؤجل الأسئلة السياسية، لكن ذلك لن يغير مسار الأحداث. أو يمكنها الاعتراف بأن أمنها يبدأ من وجود جنوب قوي ومستقر، لا من جنوب مفكك وخاضع.

المشكلة لم تعد في أن الاتفاق مع الحوثيين تعثر، بل في أن الرياض هدمت خلال سعيها إليه جانباً أساسياً من منظومة الردع التي قد تحتاج إليها الآن. وعندما وصلت الجماعة إلى باب المندب، ظهر الثمن الحقيقي لذلك الخيار. فالقوة التي جرى تفكيكها لا يمكن جمعها بقرار عاجل، والثقة التي ضاعت لا تستعاد بخطاب سياسي، والتحالف الذي تحول أعضاؤه إلى خصوم لا يعود إلى العمل بمجرد ظهور الخطر.

إذا أرادت السعودية وقف التمدد الحوثي، فعليها أن تبدأ من المكان الذي أخطأت فيه: الجنوب. ليس عبر فرض وصاية جديدة أو استبدال قوة بأخرى، بل من خلال شراكة تعترف بإرادة الجنوبيين وحقهم في حماية أرضهم وتحديد مستقبلهم. وما لم يحدث ذلك، ستظل أي دعوة إلى مواجهة الحوثيين ناقصة، وسيبقى باب المندب شاهداً على سياسة فككت الحلفاء بحثاً عن اتفاق مع خصم لم يكن مستعداً لمنحها السلام.

مؤسسة
اليوم الثامن alyoum8.net
للإعلام والدراسات

سياسية تحليلية تصدر كل يوم أحد عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، وهي مؤسسة إعلامية وبحثية مستقلة تأسست في 13 أكتوبر 2016م، وفقًا لأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (1) لسنة 2001م ولائحته التنفيذية، وتحمل ترخيص رقم (0693) الصادر عن مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في عدن.

وتعمل المؤسسة في مجالات الإعلام والبحوث والدراسات والتنمية والشؤون الاجتماعية والإنسانية، وتسعى إلى إنتاج المعرفة وتوفير محتوى إعلامي وبحثي يسهم في فهم القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في اليمن والمنطقة.

رؤية المؤسسة
الريادة والتميز في العمل الإعلامي والبحثي من خلال إنتاج محتوى مهني يستند إلى المعرفة الدقيقة والتحليل الموضوعي.

رسالة المؤسسة
المساهمة في تطوير المعرفة والبحث العلمي وتعزيز الوعي العام عبر دراسات رصينة ومحتوى إعلامي مهني يخدم المجتمع وصناع القرار والباحثين.

العنوان: جنوب اليمن - عدن – البريقة.
www.Alyoum8.net Alyoum8th@gmail.com
أرقام التواصل: 777491124 / 777668124 +967
منصات التواصل الاجتماعي: Alyoum8th
الإخراج الفني م. نديم عمر

تنويه
تمثل المواد البحثية والدراسات والتقارير المنشورة آراء كُتّابها وباحثيها، ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لمؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات.

تقرير

رهانات الرياض تنهار غرباً..

الحوثيون يسيطرون على باب المندب والسعودية تدفع ثمن تفكيك حلفائها

يكشف التقدم الحوثي في الساحل الغربي أن إدارة السعودية للحرب من الخلف لم تعد خياراً قليل الكلفة، بل سياسة سمحت بتآكل الجبهة المناهضة للجماعة. وبينما تواصل الرياض حسابات التردد وتوزيع النفوذ، تقترب الذراع الإيرانية من باب المندب وتكتسب ورقة ضغط تمس أمن المنطقة والملاحة الدولية.

المخا

يضع التقدم العسكري الذي أحرزته جماعة الحوثي في الساحل الغربي السعودية أمام نتيجة يصعب فصلها عن سياساتها في اليمن. فبعد سنوات من إدارة القوى المناهضة للجماعة باعتبارها مراكز نفوذ متنافسة، لا جبهة عسكرية يفترض توحيدها، بات الحوثيون أقرب إلى باب المندب، بينما تكتفي الرياض بالمراقبة وتقديم دعم محدود لقوات فقدت كثيراً من تماسكها وقدرتها على المبادرة.

لا يتعلق الأمر بتراجع ميداني عابر أو خسارة مواقع يمكن تعويضها بغارات جوية متفرقة.. فالساحل الغربي يمثل خط الدفاع المباشر عن أحد أهم الممرات البحرية في العالم، وأي اقتراب حوثي من مناطقة الحساسة يوسّع قدرة الجماعة على تهديد الملاحة، ويمنح إيران ورقة ضغط جديدة في البحر الأحمر، ويكشف في الوقت نفسه حدود الاستراتيجية السعودية التي حاولت خفض كلفة الحرب من دون معالجة أسباب تفوق الحوثيين.

تزامن التقدم الحوثي مع تصعيد واسع في جبهتي تعز والحديدة، وسقوط مناطق ومواقع عسكرية مكّن الجماعة من إعادة ترتيب انتشارها والضغط على خطوط القوات المناهضة لها. ولا يعني اقتراب المواجهات من باب المندب أن الحوثيين أحكموا السيطرة على المضيق، لكنه يضعهم في موقع أفضل لنشر الصواريخ والطائرات المسيّرة والزوارق المفخخة والألغام، ويفتح أمامهم مجالاً أوسع لتهديد السفن ورفع كلفة المرور عبر البحر الأحمر.

كانت السعودية قادرة خلال السنوات الماضية على إدراك القيمة الاستراتيجية لهذه الجبهة. ومع ذلك، تعاملت معها باعتبارها ملفاً يمكن ضبطه من الخلف، عبر التمويل والتسليح الجزئي وتوزيع الأدوار بين تشكيلات يمنية متباينة. وتكشف التطورات الأخيرة أن هذه المقاربة لم تنتج جيشاً يمنياً موحداً، بل أبقت القوات المحلية مرتبطة بقيادات ومصالح ومصادر دعم مختلفة، فيما واصل الحوثيون بناء قوة مركزية أكثر تنظيماً وتسليحاً.

تحاول بعض القراءات تقديم إحجام الرياض عن التدخل المباشر باعتباره سياسة واقعية تهدف إلى تقليل الكلفة العسكرية والسياسية، وحرمان الحوثيين من تصوير الحرب بوصفها مواجهة يمنية سعودية. لكن هذه الحجة تتجاهل أن السعودية ليست طرفاً بعيداً عن الصراع، وأنها ظلت تدير التوازنات العسكرية والسياسية داخل المعسكر المناهض للحوثيين. وحين تتولى دولة إدارة الحلفاء وتحديد مواردهم وهوامش حركتهم، يصعب عليها التنصل من مسؤولية النتائج عندما تتراجع تلك القوى.

كما أن تحويل الحرب إلى مواجهة بين الحوثيين وقوات يمنية مدعومة من الخارج لا يجعلها أكثر وطنية أو أقل ارتباطاً بحسابات الرياض. فالقوات التي يُطلب منها وقف التمدد الحوثي تحتاج إلى قيادة موحدة وغطاء جوي وتسليح مستقر وقرار سياسي واضح. وهذه الشروط لم توفرها السعودية، لانشغالها بإعادة تشكيل موازين النفوذ داخل المناطق المحررة، ومراقبة حلفائها، ومنع أي قوة محلية من امتلاك قرار مستقل قد يتعارض مع أولوياتها.

كانت النتيجة أن تراجعت الجبهة المناهضة للحوثيين من تحالف عسكري واسع إلى مجموعات تتوزعها الحسابات المحلية والإقليمية. وبدلاً من استثمار الخبرة التي راكمتها القوات الجنوبية والألوية العمالقة والمقاومة الوطنية والقوات التهامية، اتجهت الرياض إلى إعادة ترتيب هذه القوى وفق معيار الولاء السياسي. لكن التشكيلات التي أُضعفت أو جرى تقييدها لم تستبدل بقوة أكثر كفاءة، بل تُركت أمام فراغ في القيادة واختلال في خطوط الإمداد.

لهذا تبدو عبارة «إدارة المعركة من الخلف» توصيفاً مخففاً لمشكلة أكثر عمقاً. فالرياض لا تدير معركة متماسكة من موقع خلفي، وإنما تدير شبكة من القوى المتنافرة، ثم تنتظر منها مواجهة جماعة بنت خلال سنوات الحرب قيادة مركزية وترسانة من الصواريخ والطائرات المسيّرة وشبكات تمويل وتهريب وتعبئة عقائدية. الفارق بين الطرفين ليس في حجم الموارد، بل في طريقة تحويلها إلى قوة قابلة للاستخدام.

يدرك الحوثيون هذا الخلل ويتحركون وفقه. فبدلاً من استنزاف قواتهم في جبهات صحراوية لا تحقق لهم مكاسب سياسية كبيرة، يركزون ضغطهم على الساحل الغربي، حيث يمكن لكل تقدم جغرافي أن يتحول إلى ورقة إقليمية. الاقتراب من باب المندب لا يمنح الجماعة موقعاً عسكرياً فحسب، بل يتيح لها التأثير في حسابات شركات النقل والتأمين وأسواق الطاقة والدول المطلة على البحر الأحمر.

كما يمنح هذا التمدد إيران قدرة إضافية على الضغط على السعودية والولايات المتحدة. فطهران لا تحتاج إلى السيطرة المباشرة على باب المندب ما دامت الجماعة المتحالفة معها قادرة على جعل المضيق غير آمن. ويكفي وقوع هجمات محدودة أو تكرار التهديدات حتى تتجه السفن إلى طريق رأس الرجاء الصالح، وترتفع تكاليف الشحن والتأمين، وتتضرر الموانئ والاقتصادات المرتبطة بالبحر الأحمر.

في المقابل، تجد السعودية نفسها أمام تهديد كانت حربها في اليمن تستهدف منعه. فقد دخلت الرياض المواجهة عام ٢٠١٥ تحت عنوان وقف التمدد الإيراني واستعادة الحكومة اليمنية، لكنها تواجه اليوم جماعة أقوى تسليحاً وأكثر قدرة على ضرب أراضي المملكة وتهديد طرق تصدير الطاقة. وبعد أكثر من عقد، لم تعد المشكلة مقتصرة على وجود سلطة حوثية في صنعاء، بل امتدت إلى احتمال تمركزها قرب البوابة الجنوبية للبحر الأحمر.

هذا التحول يمثل إخفاقاً استراتيجياً، لا مجرد تعثر عسكري. فالسعودية امتلكت التفوق الجوي والتمويل والعلاقات الدولية وشبكة واسعة من الحلفاء اليمنيين، لكنها لم تستطع تحويل هذه العناصر إلى مشروع سياسي وعسكري واضح. وبقيت سياستها تتحرك بين الرغبة في احتواء الحوثيين، والخشية من حرب مفتوحة معهم، والسعي إلى ضبط القوى المحلية المناهضة لهم. وفي كل مرة تعارضت فيها مواجهة الحوثيين مع إدارة نفوذ الحلفاء، أعطت الرياض الأولوية للثانية.

تراهن السعودية حالياً على أن رفع مستوى الدعم الجوي والاستخباراتي واللوجستي قد يسمح للقوات اليمنية باستعادة المبادرة من دون عودة الجيش السعودي إلى المواجهة المباشرة. غير أن هذا الرهان يفترض وجود قوة يمنية موحدة وقادرة على استثمار الدعم، وهو ما لا يظهر في الواقع. فالدعم العسكري لا يعالج تعدد القيادات ولا يصنع هدفاً سياسياً مشتركاً ولا ينهي الصراع بين القوى التي يفترض أنها تقاتل في خندق واحد.

كما أن التردد السعودي يمنح الحوثيين فرصة تحديد مكان المعركة وتوقيتها. فالجماعة تعرف أن الرياض تخشى استهداف منشآتها النفطية ومدنها الجنوبية، وتدرك أن المملكة تريد تجنب الانجرار إلى حرب طويلة. لذلك تستخدم الهجمات والتهديدات لرفع كلفة التدخل السعودي، فيما تواصل توسيع نفوذها على الأرض. وبهذه الطريقة تصبح خشية الرياض من التصعيد عاملاً يساعد الحوثيين على التصعيد.

لا يمكن فصل ما يحدث في الساحل الغربي عن السياسة السعودية تجاه الجنوب. فقد أدى إضعاف القوات الجنوبية وإعادة ترتيب المشهد العسكري بعد الصدام معها إلى خلخلة التوازن الذي كان يوفر حماية غير مباشرة لباب المندب. ورغم أن هذه القوات لم تكن جميعها تعمل ضمن قيادة واحدة، فإن وجودها كان يشكل ثقلاً عسكرياً يمتد من عدن ولحج إلى الساحل الغربي. وحين جرى تفكيك هذا الثقل أو تحييده، لم تظهر قوة بديلة قادرة على أداء المهمة نفسها.

تكشف هذه النتيجة أن الرياض نظرت إلى القوى المحلية القوية باعتبارها مشكلة سياسية قبل النظر إليها بوصفها ضرورة عسكرية في مواجهة الحوثيين. أرادت حلفاء يمكن التحكم بقرارهم، لكنها لم تضمن قدرتهم على القتال. وبدلاً من معالجة خلافاتها مع القوى الجنوبية ضمن تفاهم سياسي يحفظ الجبهة المناهضة لإيران، ساهمت في تعميق الانقسامات، ثم وجدت نفسها أمام فراغ تستثمره الجماعة الحوثية.

ولا يعفي ذلك القيادات اليمنية من مسؤوليتها. فتعدد مراكز القرار، والتنافس بين القوى المناهضة للحوثيين، وغياب مشروع سياسي جامع، كلها عوامل سهلت تقدم الجماعة. لكن السعودية، بصفتها الممول وصاحبة التأثير الأكبر في المعسكر الحكومي، تتحمل مسؤولية مضاعفة لأنها امتلكت القدرة على توحيد هذه القوى أو على الأقل تنظيم العلاقة بينها، واختارت بدلاً من ذلك إدارة تناقضاتها واستثمارها.

تطرح التطورات ثلاثة خيارات أمام الرياض: توسيع التدخل العسكري المباشر، أو زيادة دعم القوات المحلية، أو العودة إلى التفاوض مع الحوثيين من موقع أضعف. لكل خيار كلفة واضحة. فالتدخل المباشر قد يعرض المنشآت السعودية لمزيد من الصواريخ والمسيّرات، والدعم غير المباشر قد يفشل بسبب ضعف الشركاء، أما التفاوض بعد تقدم الحوثيين فسيوفر للجماعة شروطاً أفضل ويمنحها اعترافاً عملياً بالمكاسب التي حققتها.

لكن المشكلة أن السعودية أهدرت الوقت الذي كان يمكن خلاله بناء جبهة متماسكة. وكلما اقترب الحوثيون من باب المندب ضاقت الخيارات، وتحولت المعركة من نزاع يمني يمكن احتواؤه إلى تهديد إقليمي يستدعي تدخل قوى دولية. وعندها قد تجد الرياض نفسها مشاركة في ترتيبات أمنية لحماية المضيق، لكنها لا تملك على ضفته اليمنية شريكاً محلياً قوياً ومنظماً.

لن يحتاج الحوثيون إلى السيطرة الكاملة على باب المندب حتى يفرضوا معادلتهم. قدرتهم على الاقتراب من المضيق وتهديد السفن كافية لإرباك الملاحة. كما أن التطمينات التي تقدمها الجماعة بشأن استهداف سفن محددة لا تلغي الخطر، لأن شركات الشحن تقيس سلامة الطريق على أساس القدرة العسكرية واحتمالات الخطأ والتصعيد، لا على أساس البيانات السياسية.

لهذا لم يعد السؤال ما إذا كانت السعودية ستواصل إدارة المعركة من الخلف، بل ما إذا كانت هذه الإدارة قد فقدت جدواها بالفعل. فالرياض حاولت تقليص كلفة الحرب، لكنها نقلت الكلفة إلى حلفائها وأضعفت قدرتهم على الصمود، قبل أن تعود النتائج لتهدد أمنها ومصالحها البحرية. وما وفرته من كلفة مباشرة خلال مرحلة التريث قد تدفع أضعافه إذا تحولت مكاسب الحوثيين إلى وجود دائم قرب باب المندب.

المعركة على الساحل الغربي هي اختبار لنتائج السياسة السعودية أكثر من كونها اختباراً لنواياها. فالنيات المعلنة عن دعم الحكومة وحماية الملاحة لا تغير الوقائع على الأرض. الحوثيون يتقدمون، والقوى المناهضة لهم تتراجع، وإيران تكسب ورقة جديدة، بينما لا تزال الرياض تتردد بين الحرب والتسوية وإدارة الحلفاء.

وإذا لم تتغير هذه المقاربة، فقد تجد السعودية نفسها أمام جماعة تسيطر على صنعاء ومناطق واسعة من شمال اليمن، وتملك في الوقت نفسه قدرة مباشرة على تهديد حدود المملكة وباب المندب. عندها لن يكون وصول الحوثيين إلى الساحل مجرد انتصار للجماعة، بل خلاصة لمسار سعودي استنزف الحلفاء، وبدد التفوق العسكري، وحوّل معركة مواجهة النفوذ الإيراني إلى صراع على إدارة القوى التي كان يفترض أن تتصدى له.

تقرير

الجنوب يراجع حساباته..

تقرير أمريكي: السعودية فككت التحالف المناهض لإيران فسيطر الحوثيون على باب المندب

كشفت المكاسب الحوثية في الساحل الغربي أن الحملة السعودية ضد القوات الجنوبية أضعفت المعسكر المناهض للجماعة، فيما يبدي المجلس الانتقالي استعداداً مشروطاً للمشاركة في حماية الجنوب والممرات البحرية، من دون الانخراط في حرب خارج حدوده تخدم استراتيجية الرياض ولا تعترف بأهدافه السياسية.

عدن

قالت صحيفة «المونيتور» الأمريكية إن المجلس الانتقالي الجنوبي لا يزال فاعلاً سياسياً وعسكرياً في جنوب اليمن، رغم خسارته مواقع ونفوذاً ميدانياً خلال الحملة التي قادتها السعودية ضده مطلع العام، في وقت يتجنب فيه الحوثيون فتح مواجهة مباشرة مع القوات الجنوبية ويركزون على تثبيت مكاسبهم في الساحل الغربي وباب المندب.

وأوضحت الصحيفة، وهي منصة أمريكية مستقلة متخصصة في أخبار الشرق الأوسط وتحليلاته، في تقرير أعده الصحافي آدم لوسينتي، أن قوى جنوبية لا تزال مستعدة للتعاون في أي جهد إقليمي أو دولي لحماية الجنوب والممرات البحرية من الحوثيين، بعد المكاسب الواسعة التي حققتها الجماعة المدعومة من إيران في غرب اليمن.

غير أن هذا الاستعداد لا يعني عودة الجنوبيين إلى القتال تحت المظلة السعودية بالشروط السابقة، خصوصاً بعد الحرب التي شنتها الرياض على القوات الجنوبية وحلفائها المحليين والإقليميين، وما ترتب عليها من تفكيك جانب مهم من المعسكر المناهض للحوثيين وإضعاف قدراته على شن هجوم مضاد.

وسيطر الحوثيون، الجمعة، على جزيرة ميون الواقعة في قلب مضيق باب المندب، بعد يوم من استيلائهم على مدينة المخا الساحلية، في ختام هجوم بدأ من غرب تعز وامتد عبر المرتفعات المطلة على الساحل وصولاً إلى ذُباب والجزر القريبة من خطوط الملاحة الدولية.

ونقلت «المونيتور» عن السفير خالد اليماني، مستشار رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي ووزير الخارجية اليمني الأسبق، قوله إن التقدم الحوثي لم يكن مفاجئاً، بل جاء نتيجة «فشل سياسي وعسكري متراكم».

وقال اليماني إن الحوثيين تُركوا من دون مواجهة جادة حتى تلقوا، وفق تقديره، تعليمات من طهران بالسيطرة على باب المندب، محذراً من أن الخطوة التالية قد تتمثل في إغلاق المضيق أو استخدام التكتيكات نفسها التي تعتمدها إيران في هرمز.

وتأسس المجلس الانتقالي الجنوبي عام ٢٠١٧، ويتبنى حق شعب الجنوب في تقرير مصيره واستعادة دولته التي كانت مستقلة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٩٠. وأقام المجلس شراكة استراتيجية مع الإمارات العربية المتحدة في مواجهة التنظيمات المتطرفة والحوثيين، وأسهمت القوات الجنوبية خلال تلك المرحلة في حماية عدن ومكافحة تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية وتأمين أجزاء واسعة من الساحل.

وكان المجلس جزءاً اسمياً من المعسكر الذي تقوده السعودية ضد الحوثيين، لكن الخلافات بشأن مستقبل الجنوب وتقاسم السلطة وإدارة الموارد ظلت قائمة. وتصاعدت هذه الخلافات في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، عندما تحركت القوات الجنوبية نحو مناطق في حضرموت والمهرة، وقالت إن هدفها تأمين الجنوب وقطع طرق تهريب الأسلحة والمعدات التي تصل إلى الحوثيين.

واعترضت السعودية على التحرك، وعدّته تهديداً للترتيبات السياسية والعسكرية التي ترعاها. وشنت، بدعم من تشكيلات يمنية محلية موالية لها، هجوماً مضاداً تخلله قصف جوي واسع، ما أدى بحلول مطلع يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦ إلى إخراج القوات الجنوبية من مواقع عدة وتفكيك وحدات عسكريصة وأمنية متخصصة في مكافحة الإرهاب.

وجاءت الحملة عقب إعلان الإمارات، أواخر ديسمبر/كانون الأول، سحب قواتها المتبقية من اليمن، بعدما تعرض ميناء المكلا لضربة سعودية. وقالت الرياض حينها إن القصف استهدف شحنة أسلحة قدمتها أبوظبي إلى القوات الجنوبية، بينما أكدت الإمارات أن المعدات كانت مخصصة لتشكيلات مكافحة الإرهاب.

لكن نتائج الحرب السعودية ظهرت لاحقاً في جبهات الساحل. فبدلاً من إعادة بناء قوة يمنية متماسكة، أدت العمليات إلى تفكيك جانب من القوات الأكثر خبرة، وتعميق انعدام الثقة بين المكونات الجنوبية والرياض، وإبقاء جبهات المقاومة الوطنية ومحور تعز والعمالقة من دون قيادة موحدة.

وقال اليماني إن المجلس الانتقالي عبّر عن استعداده للمساعدة في مواجهة التهديد الحوثي في البحر الأحمر وخليج عدن، لكنه أضاف أن التحالف المدعوم من السعودية لا يزال ينظر إلى المجلس باعتباره عدواً.

وأكد أن المجلس مستعد للعمل مع القوى الإقليمية والدولية في مواجهة الحوثيين، داعياً إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى جمع جميع الأطراف المناهضة للجماعة ضمن إطار مشترك.

ويبدو هذا الاستعداد مرتبطاً بحماية الجنوب والممرات المتصلة به أكثر من ارتباطه بخوض حرب مفتوحة خارج حدوده التاريخية. فالموقف الجنوبي السائد يرفض إرسال القوات إلى جبهات شمالية لخدمة أهداف سعودية، في وقت تواصل فيه الرياض فرض ترتيباتها داخل الجنوب والتعامل مع قضيته باعتبارها ملفاً أمنياً تابعاً للحرب اليمنية.

وبالنسبة إلى قطاعات جنوبية واسعة، لا يمثل القتال في الحديدة أو صنعاء التزاماً وطنياً تلقائياً، ولا سيما بعدما تحولت السعودية من حليف معلن إلى طرف استخدم القوة ضد القوات الجنوبية. ويقوم الموقف على أن أي مشاركة خارج حدود الجنوب يجب أن تأتي ضمن تفاهم سياسي واضح يحدد الهدف والقيادة والعائد الاستراتيجي، لا في إطار تعبئة مفتوحة لمصلحة الرياض.

وشنت القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية، عقب سقوط المخا، غارات جوية على مواقع ومركبات تابعة للحوثيين في المدينة ومحيطها. لكن القصف بدأ بعد انسحاب القوات المدافعة وسيطرة الجماعة على المطار والميناء ومخازن الأسلحة، ما جعله أقرب إلى محاولة احتواء الخسائر منه إلى منع الهجوم.

ويكشف توقيت الغارات خللاً في القرار العسكري السعودي. فقد غاب الإسناد الجوي المؤثر أثناء تحرك الحوثيين عبر المرتفعات والطرق المفتوحة، ثم بدأ بعد وصولهم إلى المدن والمنشآت والجزر الاستراتيجية.

ونقلت «المونيتور» عن محمد الباشا، مؤسس شركة «باشا ريبورت» للاستشارات المتعلقة بالمخاطر، قوله إن المجلس الانتقالي يتعامل مع الحوثيين باعتبارهم قوة شمالية غريبة عن الجنوب، وإنه ما يزال في وضع دفاعي تجاه الجماعة المتحالفة مع إيران.

وأضاف الباشا أنه قبل الحرب السعودية على الجنوب كان من الممكن أن ينضم المجلس إلى تشكيلات يمنية أخرى لطرد الحوثيين من مواقع محددة، لكن هذا الاحتمال أصبح ضعيفاً بعد الحرب السعودية التي وقعت مطلع العام.

وقال إن الجنوبيين سيدافعون عن أراضيهم إذا تعرضوا لهجوم، مقراً بأن الصدام السعودي مع المجلس أضعف التحالف المناهض للحوثيين من أساسه.

وقال الباشا إن الحوثيين يتصرفون بحذر تجاه المناطق الجنوبية، ولم يوسعوا هجومهم حتى الآن إلى الأراضي التي كانت تشكل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة. وأضاف أن الجماعة أصدرت رسائل تقول فيها إنها لا تسعى إلى احتلال الجنوب، وربما تحاول دفع الجنوبيين إلى الانضمام إلى هيكل سياسي جديد.

ولا يمكن التعامل مع هذه الرسائل بوصفها ضمانات دائمة. فإحجام الحوثيين عن مهاجمة الجنوب يرتبط باعتبارات عملية، في مقدمتها غياب قاعدة اجتماعية حاضنة لهم وصعوبة خوض حرب في بيئة سبق أن قاومتهم وطردتهم عام ٢٠١٥.

كما أن فتح جبهة جنوبية في الوقت الحالي قد يعيد توحيد القوى التي فرقتها الحرب السعودية، ويمنح المجلس الانتقالي فرصة لاستعادة دوره العسكري والشرعية السياسية التي حاولت الرياض تقويضها.

ويفضل الحوثيون، وفق هذه القراءة، تثبيت سيطرتهم على الساحل وإبقاء الجنوب منقسماً، مع استخدام التهديد العسكري للضغط على القوى الجنوبية من دون دفعها إلى المواجهة الشاملة.

وقال الباشا إن الحوثيين يدركون أنهم لا يستطيعون التقدم عبر جميع مناطق الجنوب بالقوة، لكنه رجح أن يحاولوا التحرك مستقبلاً إذا فشلوا في الحصول على الترتيبات السياسية التي يريدونها.

وتوجد في الجنوب تشكيلات عسكرية متعددة تقاتل الحوثيين، من بينها ألوية العمالقة الجنوبية، إلى جانب قوات المقاومة الوطنية التي يقودها طارق صالح في الساحل الغربي. وحدد معهد دراسة الحرب هاتين القوتين ضمن الأهداف الأساسية للهجوم الحوثي في تعز والساحل.

وكانت ألوية العمالقة تحظى بدعم إماراتي، قبل أن تنتقل إلى التعاون بصورة أوسع مع السعودية عقب حرب يناير/كانون الثاني وانتقال قائدها، عضو مجلس القيادة الرئاسي عبدالرحمن المحرمي، إلى الرياض.

أما المقاومة الوطنية فقد خسرت مركزها الرئيسي في المخا، وتراجعت وحداتها أمام الهجوم الحوثي بعدما انهارت قطاعات مجاورة في غرب تعز والساحل. وأظهر السقوط السريع أن بقاء التشكيلات تحت قيادات ومصادر قرار مختلفة جعلها عاجزة عن التعامل مع هجوم متزامن على عدة محاور.

ونقلت الصحيفة عن مصدر جنوبي مطلع قوله إن أعضاء في المجلس الانتقالي يختلفون بشأن طريقة التعامل مع التقدم الحوثي، وإن بعضهم يعارض أي تحرك عسكري نتيجة الغضب من السعودية.

لكن وصف الموقف الجنوبي بأنه انقسام بين مؤيد لقتال الحوثيين ورافض له يحتاج إلى قدر من الدقة. فهناك اتفاق واسع على مواجهة الجماعة إذا هددت أراضي الجنوب، بينما يتركز الخلاف حول المشاركة في عمليات خارج الحدود الجنوبية وتحت قيادة سعودية لا تعترف بالمشروع السياسي للمجلس.

ويرى تيار جنوبي أن إرسال القوات لاستعادة مناطق شمالية سيخدم الرياض والقوى التي قاتلت المجلس، وقد يعيد إنتاج التجربة السابقة التي تحمل فيها الجنوبيون كلفة المعارك، قبل أن تستخدم السعودية القوة لإقصائهم من الترتيبات السياسية والعسكرية.

وفي المقابل، ينظر تيار آخر إلى سيطرة الحوثيين على الساحل وباب المندب باعتبارها تهديداً وجودياً لا يمكن عزله عن أمن الجنوب. فوجود الجماعة في ميون وذُباب يضع لحج وعدن وخليج عدن ضمن مدى أسلحتها، ويمنحها القدرة على الضغط على الموانئ وخطوط التجارة الجنوبية.

وقال المصدر إن بعض أعضاء المجلس يرون في التطورات دليلاً على اختراق القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية بعناصر مرتبطة بالحوثيين، وعلى عجزها عن الاحتفاظ بالأرض. ولا توجد أدلة مستقلة تثبت وجود اختراق واسع، لكن الانسحابات السريعة والتخلي عن مخازن السلاح والمواقع الحساسة عززت الشكوك بشأن مستوى الولاء والكفاءة داخل هذه القوات.

وتتجاوز تداعيات التقدم الحوثي الحسابات العسكرية المباشرة. فالساحل وباب المندب يمثلان جزءاً أساسياً من جغرافيا الدولة الجنوبية التي يطالب المجلس باستعادتها، كما يعتمد مستقبل عدن الاقتصادي على أمن الملاحة وحرية الوصول إلى الموانئ.

ولهذا لا يستطيع المجلس تجاهل التهديد أو التعامل معه باعتباره شأناً شمالياً بالكامل. لكنه في الوقت نفسه لا يستطيع خوض المعركة من دون شروط سياسية تعالج آثار الحرب السعودية وتعيد بناء الثقة.

وقد يوفر التقدم الحوثي فرصة لإعادة المجلس إلى الحسابات الأمريكية والدولية، بوصفه قوة محلية تمتلك خبرة في مكافحة الإرهاب وحماية السواحل. لكن هذه العودة ستظل معرضة لخطر اختزال الجنوب في وظيفة أمنية، من دون الاعتراف بقضيته أو حقه في تقرير المصير.

وتحتاج أي مشاركة جنوبية إلى اتفاق يحدد مناطق الانتشار وسلسلة القيادة وآلية اتخاذ القرار، ويضمن عدم استخدام الطيران السعودي ضد القوات الجنوبية بعد انتهاء المعركة. كما يجب أن يربط التعاون العسكري بمسار سياسي يعترف بالمجلس وقضية الجنوب، بدلاً من مطالبته بالقتال ثم استبعاده من التسوية.

وفي المقابل، فإن بقاء المجلس خارج المواجهة كلياً قد يسمح للحوثيين بتحويل وجودهم عند باب المندب إلى واقع دائم، ويمنح خصوم المجلس فرصة اتهامه بتقديم خلافه مع الرياض على أمن الجنوب.

ويبدو الحوثيون المستفيد الأكبر من هذه المعضلة. فالسعودية حاربت القوة الجنوبية التي كان يمكن أن تعزز دفاعات الساحل، والمجلس لا يثق في الدعوات الجديدة للتعاون، والقوات المحلية الموالية للرياض أثبتت عجزها عن الاحتفاظ بالمواقع التي انتشرت فيها.

وتكشف «المونيتور» أن المعركة الحالية لا تدور بين الحوثيين وخصومهم على الأرض فقط، بل داخل المعسكر المناهض للجماعة نفسه. فالحرب السعودية على الجنوب غيّرت قاعدة التحالفات، وحولت المجلس من شريك في مواجهة الحوثيين إلى قوة دفاعية تراقب من خارج الترتيبات العسكرية التي تستهدفها سياسات الرياض.

وبذلك، لا يتعلق السؤال بما تبقى من المجلس الانتقالي بعد يناير/كانون الثاني، بل بما إذا كانت السعودية والولايات المتحدة مستعدتين للاعتراف بأن حماية باب المندب لا يمكن أن تنجح مع استمرار استبعاد القوى الجنوبية أو التعامل معها باعتبارها عدواً.

لكن هذا التوازن قد لا يستمر طويلاً. فإذا تحركت الجماعة جنوب ذُباب أو حاولت فرض ترتيبات تمس عدن ولحج، فستجد نفسها أمام بيئة مختلفة عن الساحل الغربي، وقوى جنوبية قد تتجاوز خلافاتها دفاعاً عن أراضيها.

وفي المحصلة، أعادت المكاسب الحوثية المجلس الانتقالي إلى المعادلة من الباب الذي حاولت السعودية إغلاقه بالقوة. فالرياض تحتاج إلى المقاتل الجنوبي بعد أن أضعفت تشكيلاته، والقوى الدولية تحتاج إلى شريك يحمي باب المندب، فيما يحتاج المجلس إلى ضمانات تمنع استخدامه قوةً مؤقتة في حرب لا تعترف بحقوق الجنوب.

وحتى تتشكل هذه الضمانات، سيظل الموقف الجنوبي واضحاً في خطوطه العامة: الدفاع عن أرض الجنوب التزام لا نقاش فيه، أما القتال خارج حدوده لخدمة مشروع سعودي معاد، فهو قرار سياسي وعسكري لا يمكن تمرّيره باسم مواجهة الحوثيين وحدها.

تقارير

« وعود النصر تحت الضغط..

ترامب يربط نهاية حرب إيران بالانتخابات ويهوّن من خطر الحوثيين

قدّم الرئيس الأمريكي نهاية قريبة للحرب مع إيران بوصفها نتيجة محسومة، لكنه ربط توقيتها بانتخابات التجديد النصفي، في إقرار ضمني بتأثير القتال وأسعار الطاقة على الداخل الأمريكي. وفي المقابل، قلل من احتمال مواجهة الحوثيين رغم توسعهم عند باب المندب وتهديدهم المصالح السعودية.

واشنطن

قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، السبت، إن الحرب مع إيران ستنتهي «قريباً جداً»، مرجحاً أن يحدث ذلك بعد انتخابات التجديد النصفي المقررة في نوفمبر/تشرين الثاني، في تصريحات حاول من خلالها تقديم الصراع باعتباره يسير نحو نتيجة أمريكية محسومة، رغم دخوله شهره السابع واتساع تداعياته من مضيق هرمز إلى باب المندب.

وأضاف ترامب، خلال تصريحات للصحفيين في دبلن، أن طهران تحاول الصمود حتى موعد الانتخابات لتعقيد موقف الجمهوريين، لكنه قال إن الناخبين يدركون هذه المحاولة. ولم يوضح الأساس العسكري أو الدبلوماسي الذي يستند إليه في تحديد موعد انتهاء الحرب، أو ما إذا كانت واشنطن وطهران تجريان مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة لوقف القتال.

وقال ترامب: «أعتقد أن ذلك سيحدث قريباً جداً. أعتقد أنه سيكون على الأرجح بعد انتخابات التجديد النصفي مباشرة»، مضيفاً أن الإيرانيين «يحاولون الصمود لأطول فترة ممكنة لتعقيد الانتخابات».

وتكشف الإشارة المتكررة إلى الانتخابات حجم التداخل بين إدارة الحرب والحسابات السياسية الداخلية. فقد أدى ارتفاع أسعار النفط والوقود واتساع العمليات العسكرية إلى زيادة الضغوط على الإدارة الأمريكية، بينما أظهرت استطلاعات للرأي تراجع شعبية ترامب قبل انتخابات الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني التي ستحدد قدرة الجمهوريين على الاحتفاظ بالسيطرة على الكونغرس.

وكان ترامب قد توقع، الأربعاء، انتهاء الحرب «فوراً» بعد الانتخابات، قائلاً إن إيران لم تعد قادرة على الصمود في مواجهة الضغط الاقتصادي والعسكري. وعاد في دبلن إلى تكرار التقدير نفسه، لكنه استخدم صياغة أقل حسماً بقوله إن النهاية ستأتي «على الأرجح» بعد التصويت.

ولا يمكن فصل هذا التعديل عن استمرار العمليات الإيرانية واتساع قدرة حلفاء طهران على فتح جبهات جديدة. فخلال الأيام الأخيرة، تعرض خط أنابيب الشرق–الغرب السعودي لهجوم بطائرات مسيّرة انطلقت من محافظة ميسان العراقية، في حين سيطر الحوثيون على المخا وذُباب وجزر استراتيجية عند مضيق باب المندب.

وبينما يؤكد ترامب أن الولايات المتحدة «تنتصر بشكل كبير»، لا تزال إيران قادرة على تعطيل حركة الملاحة في مضيق هرمز ومهاجمة السفن والمنشآت المرتبطة بحلفاء واشنطن. كما ارتفعت أسعار خام برنت فوق ١٠٠ دولار للبرميل، وتحولت كلفة الوقود إلى قضية انتخابية داخل الولايات المتحدة.

وقال ترامب إن أسعار النفط ستنخفض فور انتهاء الحرب، وهو ما يجعل وعده بقرب نهايتها جزءاً من رسالة اقتصادية موجهة إلى الناخبين، وليس تقييماً عسكرياً فقط. فالإدارة تحتاج إلى إقناع الأمريكيين بأن ارتفاع أسعار الطاقة مؤقت، وأن الحرب لن تتحول إلى التزام مفتوح يستهلك الموارد ويرفع تكاليف المعيشة.

ودخلت المواجهة الأمريكية–الإيرانية شهرها السابع من دون ظهور مؤشرات علنية على اتفاق وشيك. وكانت واشنطن وتل أبيب قد بدأتا الحرب بضربات استهدفت إيران في ٢٨ فبراير/شباط، وردت طهران بمهاجمة إسرائيل ودول خليجية تستضيف قواعد وقوات أمريكية.

وقال ترامب إن إيران ترغب في التوصل إلى اتفاق، مؤكداً أنها لن تتمكن من امتلاك سلاح نووي. ولم يصدر عن طهران ما يؤكد وجود مفاوضات متقدمة، فيما تقول إيران إن برنامجها النووي سلمي وترفض التخلي عن حقها في تخصيب اليورانيوم.

وكان مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أحال الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، ما يزيد الضغوط القانونية والسياسية على طهران، لكنه لا يضمن صدور إجراءات دولية جديدة بسبب الانقسامات بين الدول الكبرى وإمكان استخدام روسيا أو الصين حق النقض.

ويبدو أن ترامب يستخدم الملف النووي لتثبيت الهدف المعلن للحرب أمام الرأي العام الأمريكي. ففي مقابلة سابقة مع شبكة «فوكس نيوز»، قال إنه لا يشعر بالندم على قرار الحرب، وإنه سيتخذ القرار نفسه مجدداً لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي.

غير أن تحديد نهاية الحرب بموعد انتخابي يثير تساؤلاً بشأن طبيعة النصر الذي يتحدث عنه. فإذا كانت إيران تتعرض، وفق رواية ترامب، لهزيمة عسكرية واقتصادية حاسمة، فمن غير الواضح لماذا تستطيع تأجيل التسوية حتى انتهاء الانتخابات الأمريكية، أو كيف يمكنها التحكم بتوقيت توقف القتال.

وقد يكون المقصود أن طهران تراهن على إضعاف الجمهوريين عبر إطالة أزمة الطاقة، على أمل أن يدفع تغير التوازن داخل الكونغرس الإدارة إلى تخفيف شروطها. لكن هذا التفسير يمنح إيران قدرة سياسية على التأثير في الداخل الأمريكي، رغم تأكيد ترامب أنها فقدت معظم أوراقها.

وفي حديثه عن مضيق هرمز، قال ترامب إن الولايات المتحدة تسيطر على الممر البحري. ويبدو التصريح أقرب إلى تأكيد التفوق العسكري الأمريكي منه إلى وصف دقيق لحركة الملاحة، إذ لا تزال السفن التجارية تواجه قيوداً ومخاطر، وتراجعت أعداد الناقلات العابرة مقارنة بالمستويات المسجلة قبل الحرب.

وكان مضيق هرمز يتعامل عادة مع نحو خُمس تجارة النفط والغاز الطبيعي المسال في العالم. وتسببت الهجمات المتبادلة بين الولايات المتحدة وإيران في انخفاض حركة السفن، بينما تحاول دول المنطقة التوصل إلى ترتيبات تسمح بمرور الشحنات التجارية بأمان.

ودعت إيران إلى اجتماع إقليمي في سلطنة عُمان لمناقشة الملاحة، ما يشير إلى أن السيطرة الفعلية على المضيق لا تزال موضع نزاع عسكري وتفاوض سياسي. وتملك البحرية الأمريكية القدرة على ضرب الأهداف الإيرانية وحماية قوافل محددة، لكنها لم تتمكن من إعادة حركة العبور إلى مستوياتها الطبيعية.

كما أن انتقال التهديد إلى باب المندب قلل من قيمة التفوق الأمريكي في هرمز. فالسعودية التي سعت إلى تجاوز المخاطر في الخليج بنقل النفط إلى البحر الأحمر أصبحت تواجه الحوثيين عند الممر الغربي، بالتزامن مع توقف خط أنابيب الشرق–الغرب بعد الهجوم المنطلق من العراق.

ورجح ترامب أن تكون إيران مسؤولة عن استهداف خط الأنابيب السعودي، لكنه لم يقدم أدلة علنية. وقال إن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان «صديق جيد»، وإن الأمور ستسير على ما يرام.

وأكدت السلطات العراقية العثور على آثار تشير إلى إطلاق المسيّرات من محافظة ميسان، وبدأت تحقيقاً وأقالت مسؤولين أمنيين في المنطقة. وتنفي الفصائل العراقية التي يُشتبه بارتباطها بالهجوم مسؤوليتها المباشرة، رغم إشادتها بالعمليات الحوثية ضد السعودية.

وتتيح عبارة ترامب بأن إيران «على الأرجح» تقف وراء الهجوم إبقاء الاتهام سياسياً من دون إعلان قرار بالرد. كما تمنح الحكومة العراقية وقتاً للتحقيق ومحاولة احتواء الفصائل، بعدما طلب رئيس الوزراء العراقي من السعودية عدم تنفيذ ضربات انتقامية داخل العراق.

وتواجه واشنطن معضلة مشابهة لمعضلة الرياض. فتوجيه ضربات إلى إيران أو الفصائل العراقية قد يوسع الحرب ويعرض القواعد الأمريكية لهجمات إضافية، بينما قد يشجع غياب الرد الجماعات المتحالفة مع طهران على مواصلة الضغط على منشآت الطاقة.

وفي اليمن، قال ترامب إن الحوثيين لا يريدون خوض مواجهة مع الولايات المتحدة. وأوضح أن الجماعة تواصلت مع إدارته وأبدت رغبتها في عدم التدخل الأمريكي المباشر في الحرب المتصاعدة بينها وبين السعودية.

وقال إن الحوثيين يسمحون بمرور معظم السفن، باستثناء سفن دولة لم يسمها، في إشارة محتملة إلى السعودية. ويتفق ذلك مع بيان المتحدث العسكري الحوثي يحيى سريع، الذي قال إن الملاحة آمنة لجميع السفن باستثناء السفن السعودية المشمولة بحظر أعلنته الجماعة.

لكن هذا التعهد لا يوفر ضمانة كافية للملاحة التجارية. فملكية السفن ووجهاتها وعلاقات الشركات المشغلة بها قد تكون معقدة، كما أن أخطاء التعرف على الأهداف أو اتساع قائمة الدول المحظورة يمكن أن يحولا المضيق إلى منطقة غير آمنة.

وتكشف تصريحات ترامب عن الحوثيين سبب رفضه طلباً سعودياً بشن ضربات أمريكية ضد الجماعة. فواشنطن ترى أن الحوثيين لا يسعون حالياً إلى مهاجمة القوات أو السفن الأمريكية، ولذلك لا تريد تحويل المواجهة السعودية–الحوثية إلى حرب أمريكية جديدة.

وكان ولي العهد السعودي قد طلب من ترامب، خلال اتصالين، تنفيذ ضربات مباشرة بعد التقدم الحوثي نحو المخا وباب المندب. لكن الرئيس الأمريكي رفض، وعرض مشاركة المعلومات الاستخبارية وبيانات تحديد الأهداف، تاركاً العمليات العسكرية للسعودية والقوات اليمنية المحلية الموالية لها.

ويعكس موقف ترامب فصلاً متعمداً بين أمن الملاحة والمصالح السعودية. فالولايات المتحدة مستعدة للتحرك إذا تعرضت سفنها أو مصالحها المباشرة للخطر، لكنها لا تعتبر سقوط المخا وميون وذُباب سبباً كافياً للعودة إلى حملة عسكرية واسعة.

كما يبدو أن التواصل الحوثي مع واشنطن أدى دوراً في تهدئة المخاوف الأمريكية. فالجماعة توجه رسالة مفادها أن وجودها عند باب المندب لا يستهدف الولايات المتحدة، بل يستخدم للضغط على السعودية ضمن المواجهة الإقليمية.

غير أن قبول واشنطن بهذا التمييز يمنح الحوثيين مساحة لتثبيت مكاسبهم داخل اليمن، ما داموا يتجنبون استهداف الأمريكيين. ويترك ذلك الرياض أمام تهديد مباشر في منشآتها وسفنها من دون ضمان تدخل حليفها الرئيسي.

وقد يتغير الحساب الأمريكي إذا حاول الحوثيون إغلاق باب المندب كلياً أو هاجموا سفناً أمريكية وأوروبية. لكن تصريحات ترامب تشير إلى أن إدارته تفضل في الوقت الحالي إدارة الخطر عبر الاتصالات والاستخبارات والردع البحري، بدلاً من الانخراط في حرب برية أو جوية طويلة.

وتأتي هذه التطورات بينما بدأت القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية تنفيذ غارات على مواقع الحوثيين في المخا وذُباب، بعد سيطرة الجماعة عليهما. واستهدف القصف مركبات ومخازن ومرافق في المطار والميناء، في محاولة لمنع نقل الأسلحة وتثبيت السيطرة.

ولا توجد حتى الآن مؤشرات على عملية برية كبيرة لاستعادة المناطق، ما يعني أن الغارات تركز على احتواء نتائج التقدم الحوثي. وكلما تأخر الهجوم المضاد، ازدادت قدرة الجماعة على تحصين مواقعها ونشر أسلحة قرب المضيق.

وتبدو ثقة ترامب بقرب انتهاء الحرب مع إيران منفصلة جزئياً عن هذا الواقع الميداني. فإيران قد تكون تعرضت لخسائر عسكرية واقتصادية واسعة، لكن حلفاءها لا يزالون قادرين على مهاجمة منشآت النفط وفتح جبهات وتغيير خرائط السيطرة.

وفي الملف الفلسطيني، قال ترامب إن إدارته قامت «بعمل رائع» في غزة، مشيراً إلى إطلاق مبادرة لوقف إطلاق النار والمساهمة في استعادة عدد كبير من الرهائن الإسرائيليين. ولم يقدم تفاصيل جديدة عن وضع المبادرة أو العقبات التي تواجه تثبيت السلام.

وجاءت الإشارة إلى غزة ضمن محاولة عرض سجل أوسع للسياسة الخارجية يقوم على إنهاء الحروب وإعادة الرهائن ومنع الانتشار النووي. غير أن استمرار القتال في إيران وتصاعد اليمن وتعثر الاستقرار في غزة يجعل هذه الصورة محل اختبار متواصل.

وتحمل تصريحات دبلن رسالتين مختلفتين. الأولى موجهة إلى الناخب الأمريكي، ومفادها أن الحرب تقترب من نهايتها وأن أسعار النفط ستنخفض. والثانية موجهة إلى إيران وحلفائها، وتؤكد أن واشنطن لا تريد توسيع المواجهة ما دام أمنها المباشر غير مستهدف.

لكن الربط بين نهاية الحرب وموعد الانتخابات يجعل خطاب النصر عرضة لامتحان زمني واضح. فإذا انتهى القتال بعد نوفمبر/تشرين الثاني، سيقدم ترامب ذلك بوصفه تحققاً لتوقعاته. أما إذا استمرت المواجهة، فسيكون عليه تفسير كيف استطاعت إيران الصمود، ولماذا لم تتحول السيطرة الأمريكية المعلنة على هرمز إلى تسوية أو عودة طبيعية للملاحة.

وبين الوعود الأمريكية والوقائع الميدانية، تستمر إيران في المساومة على الوقت، ويثبت الحوثيون مواقعهم عند باب المندب، وتواجه السعودية تهديداً يطال طريق تصديرها الغربي. ولهذا تبدو الحرب أقرب إلى إعادة توزيع جبهاتها منها إلى نهاية مؤكدة، مهما بدا خطاب ترامب واثقاً من أن التسوية باتت قريبة.

ترجمة

سيطروا على جزيرة استراتيجية عند النقطة الضيقة..

الحوثيون في قلب باب المندب.. ورقة إيرانية لخنق الطاقة وتحالف سعودي عاجز عن حماية الملاحة

وسّع الحوثيون سيطرتهم على باب المندب بعد استيلائهم على جزيرة ميون، في تقدم يهدد طريقاً حيوياً لشحن النفط. وتقول «الغارديان» إن السعودية أبعدت القوات الجنوبية التي كانت تمثل العمود الفقري لمواجهة الجماعة، بينما لا يزال تحالفها البحري الدولي غائباً عن المشهد.

باتريك وينتور

محرر الشؤون الدبلوماسية في صحيفة «الغارديان» البريطانية.

سيطرت قوات الحوثيين اليمنية المندفعة على جزيرة بريم الاستراتيجية في مضيق باب المندب، موسعةً نطاق سيطرتها على الممر المائي الضيق، الذي يُعد أحد طرق الشحن الحيوية في العالم.

واستولى الحوثيون المتحالفون مع إيران على الجزيرة البركانية بعد مغادرة القوات المتحالفة مع الحكومة، التي تتخذ من عدن مقراً لها وتحظى بدعم الأمم المتحدة، في أحدث انتكاسة ضمن سلسلة مثيرة من التراجعات على امتداد الساحل الغربي لليمن خلال الأيام الأخيرة، بما في ذلك خسارة مدينة المخا الساحلية يوم الخميس.

وشنت السعودية، التي تدعم الحكومة اليمنية الرسمية وتمولها، غارات جوية على مواقع للحوثيين في المخا يوم الجمعة.

ويربط مضيق باب المندب آسيا بأوروبا عبر البحر الأحمر وقناة السويس. وتقسم جزيرة بريم، المعروفة أيضاً باسم ميون، الممر المائي إلى قسمين بالقرب من أضيق نقطة فيه. وكانت الإمارات العربية المتحدة، الحليف السابق للسعودية في التحالف المناهض للحوثيين، تبني قاعدة جوية في الجزيرة قبل إنهاء مشاركتها الفعلية في الصراع خلال يناير/كانون الثاني.

وأصبحت السعودية تعتمد بصورة متزايدة على البحر الأحمر وباب المندب لتصدير نفطها الخام، منذ أن بدأت إيران استهداف السفن في مضيق هرمز. وعادةً ما تُشحن نحو ١٢٪ من بضائع العالم عبر المضيق.

وقالت السعودية الآن إنها أغلقت خط أنابيب بالغ الأهمية، بعد يوم من تعرضه لهجوم بطائرات مسيّرة، بالتزامن مع سيطرة الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن على جزيرة بريم.

وقالت المملكة إنها أغلقت خط أنابيب شرق-غرب «إجراءً احترازياً»، وحمّلت مسؤولية الهجوم لعدد من الطائرات المسيّرة التي انطلقت من العراق. وفي بيان نقلته وكالة الأنباء السعودية الرسمية، قالت المملكة إنها لن ترد على الهجوم لمنح الحكومة العراقية «فرصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة».

ويمتد خط الأنابيب، المعروف أيضاً باسم «بترولاين»، لمسافة ١٢٠١ كيلومتر، أو ٧٤٦ ميلاً، من حقل بقيق النفطي في شرق المملكة، بالقرب من البحرين وقطر، إلى مدينة ينبع الساحلية على البحر الأحمر.

وأدى الخط، الذي بُني خلال ثمانينيات القرن الماضي، دوراً مهماً في قدرة السعودية على تصدير النفط بعد اضطراب الملاحة في مضيق هرمز خلال الحرب الإيرانية.

ومن شأن السيطرة الحوثية الكاملة على حركة الملاحة في مضيق باب المندب، إلى جانب السيطرة الإيرانية على مضيق هرمز، أن تعزز قبضة القوى المناهضة للغرب على شحنات الطاقة العالمية. وارتفعت أسعار النفط إلى أكثر من ١٠٠ دولار للبرميل مع تصاعد القتال في اليمن.

وأشادت إيران بالتقدم الحوثي في بيان رسمي صدر يوم الجمعة، في أول تعليق موسع لها على تجدد القتال داخل اليمن. وترتبط إيران والحوثيون بتحالف منذ صعود الجماعة إلى السلطة داخل اليمن عام ٢٠١٤.

وأشاد الحوثيون، في بيان، بطرد قوات «العدو السعودي» من ست مديريات في منطقتي تعز والحديدة، والسيطرة على مساحة تبلغ ٤٥٠٠ ميل مربع، واستهداف «سبع فرق عسكرية تابعة لقوات العدو السعودي»، و«قتل وأسر وإصابة» مئات الجنود. وزعموا أيضاً أنهم أطلقوا سراح مئات السجناء «الذين احتجزهم مرتزقة العدو السعودي لسنوات».

وقالت مصادر دبلوماسية بريطانية إنها لا تتوقع، في الوقت الراهن، أن يوافق دونالد ترامب على أي قصف أمريكي لمواقع الحوثيين في اليمن، على الرغم من الطلبات السعودية للقيام بذلك.

وأثارت سرعة تقدم الحوثيين، والانقسامات السياسية في المحافظات اليمنية غير الخاضعة لسيطرتهم، مخاوف في العواصم الغربية من احتمال سقوط عدن، عاصمة الحكومة اليمنية، في أيدي الجماعة. وكانت بريطانيا تتعامل فعلياً مع اليمن باعتباره محمية بريطانية حتى عام ١٩٦٧.

وقالت وكالة الهجرة التابعة للأمم المتحدة، يوم الجمعة، إن الهجوم الحوثي أودى بحياة أكثر من ٥٠٠ شخص، وتسبب في نزوح نحو ٤٦ ألفاً.

كما يعزز تقدم الحوثيين على امتداد ساحل البحر الأحمر، انطلاقاً من ميناء الحديدة، موقف إيران في محاولتها التوصل إلى اتفاق مع دول الخليج الأخرى بشأن السيطرة المستقبلية على مضيق هرمز، وهي القضية الأساسية محل النزاع بين الولايات المتحدة وإيران.

وتوصلت إيران إلى اتفاق مع سلطنة عمان على مسارات مؤقتة معتمدة، وهي الدولة التي تتقاسم الساحل الجنوبي لمضيق هرمز. ومن المفترض أن تُناقش الصفقة المقترحة خلال اجتماع لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، يُعقد في مدينة صلالة الساحلية العمانية يوم الاثنين.

وإذا وافق مجلس التعاون الخليجي على الاتفاق، الذي يتضمن مساراً مؤقتاً معتمداً للملاحة يخضع بدرجة كبيرة للسيطرة الإيرانية، فسيمارس ذلك ضغطاً على الولايات المتحدة لرفع حصارها بالغ الفاعلية المفروض على موانئ النفط الإيرانية، والذي يلحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد الإيراني.

وتوصلت الولايات المتحدة إلى اتفاق مفاجئ لوقف إطلاق النار مع الحوثيين في مايو/أيار ٢٠٢٥، بعد ارتفاع كلفة حملة القصف، وقدم الحوثيون ضمانات سرية بأنهم لن يهاجموا السفن الأمريكية في البحر الأحمر.

وواصلت قيادة الحوثيين، خلال الأسبوع الجاري، تقديم ضمانات مماثلة لجميع السفن، باستثناء ناقلات النفط السعودية.

وفي ١٤ أغسطس/آب، جمعت السعودية تحالفاً بحرياً دولياً من ١٤ دولة لحماية حرية الملاحة في مضيق باب المندب وخليج عدن. ولم يظهر حتى الآن أي حضور للتحالف، الذي يضم البحرين وباكستان والصومال وجيبوتي وتركيا ومصر، على الرغم من أن الرياض قد تقول إن تشكيل مثل هذا «التحالف للراغبين» يحتاج إلى وقت.

وبدأ تبادل الاتهامات بشأن سقوط المخا، فيما يخضع دور اللواء طارق صالح، قائد قوات المقاومة الوطنية التي انسحبت من المدينة، للتدقيق. وقال صالح إن الانسحاب كان ضرورياً لإعادة تجميع قواته.

ودعت توكل كرمان، اليمنية الحائزة جائزة نوبل للسلام عام ٢٠١١، عبر صفحتها على فيسبوك، الرئيس اليمني رشاد العليمي إلى إقالة صالح وإحالته إلى التحقيق والمحاكمة بتهمتي التآمر والخيانة العظمى.

وقال عمرو البيض، ممثل الشؤون الخارجية في المجلس الانتقالي الجنوبي، وهو تنظيم سياسي انفصالي، إنه حذر الدبلوماسيين الغربيين مراراً من ضرورة وضع استراتيجية وطنية وإقليمية ودولية شاملة لهزيمة الحوثيين، مضيفاً أن الغارات الجوية المتفرقة لا تكفي.

واتهم البيض السعوديين بعدم الكفاءة الاستراتيجية، وبإبعاد القوات الجنوبية الأكثر حاجةً إليها في محاربة الحوثيين.

وقال: «أصبح الوضع الآن بالغ الخطورة. إن وجود الحوثيين في المضيق يعني أنهم سيكونون قادرين على التحكم في الممرات المائية من دون الحاجة إلى استخدام أسلحة متطورة، وهو ما يتيح لهم نتيجةً لذلك استخدام تلك الأسلحة في أماكن أخرى. ومن المرجح أيضاً أن يوفر لهم هذا التقدم مصدراً جديداً للدخل عبر السيطرة على الموانئ الواقعة على امتداد الساحل الغربي للبحر الأحمر».

ويعرض الحوثيون بالفعل أسعاراً تفضيلية لجذب حركة الملاحة بعيداً عن الموانئ التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية في خليج عدن.

وكان المجلس الانتقالي الجنوبي القوة السياسية والعسكرية المهيمنة في جنوب اليمن حتى يناير/كانون الثاني الماضي، عندما قصفت السعودية قواته وأغلقت تنظيمه السياسي واحتجزت ما يصل إلى ٢٠ من قياداته في الرياض.

وقال البيض إن السعودية لم تف قط بوعد قطعته في يناير/كانون الثاني بإجراء حوار بشأن القضية الجنوبية، مضيفاً أن منظمة «هيومن رايتس ووتش» حذرت، في تقرير صدر خلال مارس/آذار، من قمع بعض الاحتجاجات المؤيدة للمجلس الانتقالي في عدن بعنف مفرط.

وقال: «إن خيانة الوعود جعلت سكان الجنوب غير راغبين في مغادرة أراضيهم للقتال ضد الحوثيين في الشمال. واعتمد السعوديون طوال عشرة أعوام على أبناء الجنوب لردع الحوثيين، وكان المجلس الانتقالي الجنوبي، بما يصل إلى ٨٠ ألف جندي تحت تصرفه، العمود الفقري لتلك القوة».

وتواجه السعودية معضلة مألوفة: إما التوصل إلى تسوية تفاوضية مع الحوثيين بشأن مستقبل اليمن، وإما محاولة دفع القوات الحوثية، التي تعاني تمدداً مفرطاً، إلى التراجع.

وعلى الرغم من أن الحوثيين يتحركون بصورة مستقلة عن تعليمات طهران، فإن قتالهم ضد السعودية يصب إلى حد كبير في مصلحة إيران، لأن السعوديين سيكونون على الأرجح أكثر ميلاً، في المقابل، إلى الضغط على واشنطن كي تتراجع عن موقفها تجاه إيران.

وتوجد مخاوف أيضاً في العواصم الغربية بشأن استخدام السعوديين الأسلحة الغربية في اليمن، وما إذا كانت أنشطتهم تتوافق مع القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التساؤل عما إذا كان يمكن بالفعل اعتبار الضربات السعودية أعمالاً تندرج ضمن الدفاع عن النفس.

تقارير

« المنامة تعطل مسار مسقط..

البحرين «

تقاطع حوار هرمز وتضع شروطاً قانونية في مواجهة إيران

رفضت البحرين المشاركة في اجتماع تستضيفه عُمان بشأن مضيق هرمز، مشترطة استعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران ووقف الاعتداءات قبل الدخول في حوار جماعي. ويضع الموقف البحريني أول انقسام خليجي معلن أمام المسعى العُماني، ويقوض محاولة طهران تحويل سيطرتها الميدانية إلى ترتيبات إقليمية دائمة.

المنامة

أعلنت البحرين، السبت، مقاطعة اجتماع وزاري مقترح تستضيفه سلطنة عُمان لبحث الأوضاع في مضيق هرمز، مؤكدة أنها لن تشارك في أي لقاء جماعي يضم إيران قبل استعادة العلاقات الدبلوماسية بين المنامة وطهران، في موقف يضعف فرص خروج الاجتماع بغطاء خليجي موحد.

وقالت وزارة الخارجية البحرينية إن المملكة أبلغت سلطنة عُمان بموقفها عبر القنوات الرسمية، مشددة على أن رفض المشاركة لا ينتقص من تقديرها للمساعي العُمانية أو من التزامها بالحوار وسيلة لتسوية الخلافات.

لكن البيان البحريني وضع شروطاً سياسية وقانونية تسبق أي تفاوض جماعي مع إيران، تبدأ بوقف الهجمات وتحميل المسؤولين عنها تبعاتها وجبر الأضرار، وتمر باحترام سيادة الدول، وتنتهي بمنع استخدام أراضي أي دولة منطلقاً للاعتداء على جيرانها.

ويمثل الموقف رفضاً للطريقة التي تسعى بها إيران إلى نقل أزمة مضيق هرمز من ساحة المواجهة العسكرية إلى تفاوض إقليمي بشأن إدارة حركة العبور. فالبحرين ترى أن الدخول في ترتيبات جماعية قبل معالجة آثار الهجمات يمنح طهران اعترافاً بدور تنظيمي في المضيق من دون تحمل مسؤولية تعطيل الملاحة واستهداف دول الخليج.

وقالت الخارجية البحرينية إن الحوار لا يمكن أن يقوم على «تجاوز الوقائع»، مشيرة إلى أن منشآت مدنية وبنية تحتية داخل المملكة تعرضت لهجمات، وإن إحدى الضربات استهدفت خزاناً للأمونيا وكادت تتسبب في كارثة واسعة.

كما ربط البيان بين الهجمات التي تعرضت لها البحرين وبين استهداف خط أنابيب الشرق–الغرب السعودي بطائرات مسيّرة انطلقت من العراق، معتبراً أن الخطر على المنشآت المدنية والاقتصادية لا يزال قائماً.

وأكدت السلطات العراقية أن المسيّرات التي ضربت الأنبوب السعودي أُطلقت من محافظة ميسان، وبدأت تحقيقاً في الحادث وأقالت مسؤولين أمنيين. ولم تعلن جهة مسؤوليتها عن الهجوم، فيما ترجح السعودية والولايات المتحدة تورط فصائل عراقية مدعومة من إيران.

ويكشف إدراج الهجوم على السعودية في البيان أن موقف المنامة لا يتعلق بعلاقاتها الثنائية مع طهران وحدها، بل يأتي ضمن اصطفاف أمني خليجي يربط الاعتداءات على البحرين بالضغط الإيراني على السعودية والملاحة الدولية.

وتنظر البحرين إلى استهداف خط الشرق–الغرب باعتباره دليلاً على أن الجماعات المرتبطة بإيران تستطيع تجاوز حدود ساحة الحرب الأصلية وضرب البنية التحتية الحيوية من أراضي دول أخرى. وكان الخط يمثل أهم بديل سعودي لمضيق هرمز، قبل أن يؤدي الهجوم إلى إغلاقه مؤقتاً.

وفي الوقت نفسه، سيطر الحوثيون المتحالفون مع إيران على المخا وذُباب وجزيرة ميون عند باب المندب، ما ضاعف القلق الخليجي من امتلاك طهران حلفائها نفوذاً متزامناً عند مدخلي الخليج والبحر الأحمر.

ويأتي الاجتماع المقترح، المقرر عقده الاثنين في عُمان، ضمن جهود تقودها مسقط منذ أشهر للتوصل إلى تفاهم يسمح بإعادة تنظيم حركة السفن عبر هرمز وخفض احتمالات الاشتباك بين إيران والولايات المتحدة.

وقالت إيران إن الاجتماع سيضم ممثلين عنها وعن العراق ودول خليجية، لكن مسؤولاً إيرانياً أقر بأنه لن ينتهي إلى توقيع اتفاق، وأنه سيقتصر على مناقشة قضايا إقليمية ومستقبل إدارة المضيق.

وتسعى طهران إلى الحصول على حق تحصيل رسوم من السفن المارة، بينما تعارض سلطنة عُمان هذا المطلب. وكانت مصادر إيرانية قد طرحت رسوماً تتراوح بين خمسة وسبعة في المئة من قيمة الشحنات، وهي نسبة يمكن أن ترفع كلفة عبور ناقلات النفط بملايين الدولارات.

وترى البحرين أن قبول رسوم أو تصاريح إيرانية سيحول حق المرور الدولي إلى امتياز تمنحه طهران وتسحبه، ويكرس سيطرة أحادية على ممر بحري لا يخضع لسيادة دولة واحدة.

وقالت الخارجية البحرينية إن أي ترتيب للملاحة يجب أن يستند إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، ويحصل على اعتماد المنظمة البحرية الدولية، ويصون حق المرور العابر لجميع السفن من دون تمييز أو رسوم أو تصاريح.

وتنص قواعد المرور العابر في المضائق المستخدمة للملاحة الدولية على حرية مرور السفن والطائرات وعدم عرقلة العبور. كما لا تمنح الدول المطلة على المضيق حق فرض رسوم لمجرد المرور، وإن كان يمكنها تنظيم جوانب تتصل بالسلامة ومنع التلوث ضمن حدود القانون الدولي.

ويمثل هذا الطرح نقيضاً مباشراً للموقف الإيراني الذي يحاول ربط إعادة فتح المضيق بشروط سياسية وأمنية، بينها خفض الوجود العسكري الأمريكي والاعتراف بدور طهران في إدارة مسارات السفن.

وقالت وكالة تسنيم الإيرانية إن التفاهمات الأولية مع عُمان لا تنص على إعادة فتح مضيق هرمز فوراً، وإنما تمهد لإمكان ذلك مستقبلاً بعد استجابة واشنطن لشروط إيران. ويعني ذلك أن الاجتماع لا يناقش إجراءات فنية للملاحة فحسب، بل يدخل ضمن المساومة بشأن الحرب الأمريكية–الإيرانية.

وتريد طهران تحويل قدرتها على تعطيل المضيق إلى مكسب سياسي وقانوني دائم، بينما تسعى عُمان إلى ترتيب مؤقت يمنع الهجمات ويعيد جزءاً من تدفقات الطاقة. وبين الموقفين، تخشى البحرين أن تتحول التسوية المؤقتة إلى إقرار بحق إيران في فرض الرسوم أو التحكم بهوية السفن المسموح لها بالعبور.

وأكدت المنامة ضرورة مشاركة جميع دول مجلس التعاون الخليجي في أي ترتيبات تخص المضيق، بالنظر إلى ارتباط أمنه بإمدادات الطاقة والصادرات والواردات الخليجية. ويهدف هذا الشرط إلى منع تفاوض منفرد بين عُمان وإيران ينتج قواعد تلزم بقية الدول من دون مشاركتها.

كما يعكس الموقف تمسك البحرين بالعمل الجماعي الخليجي في مواجهة نهج إيراني يفضل التفاوض الثنائي أو الترتيبات الجزئية. فالتعامل مع كل دولة خليجية على حدة يمنح طهران قدرة أكبر على استغلال اختلاف المصالح ومستويات التوتر بينها.

غير أن غياب البحرين عن الاجتماع سيكشف بدوره صعوبة الوصول إلى موقف خليجي موحد. فعُمان ترى أن الحوار مع إيران ضروري لمنع المزيد من الهجمات، في حين تعتبر المنامة أن الحوار قبل استعادة العلاقات ووقف الاعتداءات يعيد إنتاج سياسة الاسترضاء.

ولا تعارض البحرين السلام من حيث المبدأ، لكنها تريد أن يسبقه اعتراف بالمسؤولية وضمانات بعدم تكرار الهجمات. وقالت الخارجية إن أمن المنطقة لا يُبنى على التغاضي عن الاعتداءات أو السكوت عن آثارها، وإن حسن الجوار التزام قانوني وليس مجاملة سياسية.

وتمنح عضوية البحرين في مجلس الأمن موقفها بعداً دولياً، إذ قالت إنها ستواصل العمل من خلال القنوات القانونية والدبلوماسية لحماية حرية الملاحة، وإنها مستعدة لدعم أي ترتيب يحظى بالتوافق ويقوم على القانون.

وقد تسعى المنامة إلى نقل النقاش من تفاوض إقليمي تقوده عُمان إلى المؤسسات الدولية، ولا سيما المنظمة البحرية الدولية ومجلس الأمن. ويحد هذا المسار من قدرة إيران على فرض شروط ثنائية، لكنه يواجه الانقسام بين القوى الكبرى واحتمال استخدام روسيا أو الصين نفوذهما لحماية طهران من قرارات ملزمة.

وتكتسب الأزمة أهمية إضافية بعدما قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن الولايات المتحدة تسيطر على مضيق هرمز، وإن الحرب مع إيران ستنتهي قريباً. لكن استمرار انخفاض حركة السفن وفرض مواعيد محددة للعبور تحت الحماية الأمريكية يكشف أن السيطرة العسكرية لا تعني عودة الملاحة إلى وضعها الطبيعي.

وقلصت الولايات المتحدة فترات توفير الغطاء الجوي للناقلات إلى مواعيد محددة خلال اليوم، بعدما تصاعدت الهجمات الليلية وارتفعت كلفة تشغيل الطائرات بصورة متواصلة. ويظهر ذلك أن حماية المضيق تحولت إلى عملية طويلة ومكلفة يصعب استمرارها من دون تفاهم سياسي.

وكان نحو خُمس تجارة النفط والغاز الطبيعي المسال عالمياً يمر عبر هرمز قبل اندلاع الحرب في فبراير/شباط. وأدى تعطل الممر إلى ارتفاع أسعار النفط واضطراب الإمدادات، فيما لم تعد الطرق البديلة قادرة على تخفيف الضغط بعد استهداف خط الأنابيب السعودي وتقدم الحوثيين عند باب المندب.

وتواجه مسقط الآن مهمة أكثر صعوبة في إقناع بقية دول الخليج بالمشاركة. فنجاح الوساطة يتطلب تحقيق توازن بين المطالب الإيرانية وحق الملاحة الدولي، من دون أن يبدو الاتفاق مكافأة لطهران على استخدام القوة.

كما يتعين على عُمان تحديد طبيعة الاجتماع: هل هو لقاء سياسي بين دول متساوية لخفض التصعيد، أم تفاوض على شروط إيرانية لإعادة فتح ممر دولي؟ عدم حسم هذا السؤال كان أحد أسباب التحفظ البحريني.

ومن المرجح أن تستمر الاجتماعات حتى في غياب المنامة، لكن قدرتها على إنتاج اتفاق خليجي شامل ستتراجع. ويمكن أن تخرج بتفاهم أولي بين عُمان وإيران وبعض الدول المشاركة بشأن مسار آمن للسفن، إلا أن أي صيغة تفرض رسوماً أو تصاريح ستواجه رفضاً بحرينياً وربما اعتراضات دولية أوسع.

ويضع الموقف البحريني السعودية أمام خيار حساس. فالرياض تحتاج بصورة عاجلة إلى تخفيف الضغط على هرمز بعد تعطل خط الشرق–الغرب وتهديد باب المندب، لكنها لا تستطيع القبول بسهولة بترتيب يمنح إيران حق التحكم بمسار صادراتها.

ولم تعلن السعودية حتى الآن مقاطعة الاجتماع، ما قد يعكس رغبتها في إبقاء باب التفاوض مفتوحاً. لكن إشادة البحرين بموقفها وتضامنها معها يشيران إلى أن المنامة نسقت، أو على الأقل راعت، الحسابات الأمنية السعودية قبل إعلان قرارها.

كما يبعث البيان برسالة إلى بغداد، من خلال التشديد على عدم استخدام أراضي أي دولة منطلقاً للاعتداء على جيرانها. فالهجوم على خط الأنابيب السعودي أثبت أن أمن هرمز لا يمكن فصله عن نشاط الفصائل داخل العراق أو عن قدرة الحكومة العراقية على ضبط حدودها.

ويضع شرط جبر الضرر إيران أمام مطالب تتجاوز وقف إطلاق النار. فالبحرين لا تريد العودة إلى العلاقات الدبلوماسية وكأن الهجمات لم تقع، بل تطالب بإقرار للمسؤولية وتعويضات وتسوية قانونية للملفات العالقة.

لكن تحقيق هذه الشروط يبدو بعيداً في المدى القريب. فإيران تنفي مسؤوليتها عن كثير من الهجمات التي تنسبها دول الخليج إلى جماعات متحالفة معها، وتصر على أن تحركات الحوثيين والفصائل العراقية تصدر عن قرارات مستقلة.

ويتيح هذا الفصل لطهران الاستفادة من عمليات حلفائها مع تجنب تحمل المسؤولية القانونية المباشرة عنها. لذلك تركز البحرين على مبدأ مسؤولية الدولة عن منع استخدام أراضيها أو الجماعات المرتبطة بها للاعتداء على الدول الأخرى.

وفي المقابل، قد ترى إيران أن البحرين تستخدم غياب العلاقات الدبلوماسية لتعطيل حوار أمني عاجل، وأن معالجة القضايا الثنائية يمكن أن تأتي بعد تثبيت الملاحة. غير أن هذا الطرح لا يجيب عن المخاوف المتعلقة بالرسوم والتصاريح أو عن الضمانات المطلوبة لمنع الهجمات.

وتكشف المقاطعة أن الأزمة تجاوزت الخلاف حول مرور السفن إلى صراع على الجهة التي تملك وضع قواعد الملاحة. فإيران تريد الاعتراف بسلطتها عند هرمز، بينما تصر البحرين على أن الممر تحكمه قواعد القانون الدولي وتوافق الدول الخليجية والمنظمة البحرية الدولية.

وبذلك يصبح الاجتماع العُماني اختباراً لحدود الوساطة أكثر منه محطة جاهزة لإنتاج اتفاق. فمسقط نجحت في جمع أطراف متخاصمة حول فكرة الحوار، لكنها لم تستطع حتى الآن إزالة الخلاف بشأن طبيعة المضيق: هل هو ورقة تفاوض إيرانية أم ممر دولي لا يجوز إخضاعه لشروط الحرب؟

أما البحرين، فقد اختارت الغياب لتجنب منح الاجتماع شرعية جماعية، وربطت مشاركتها بإعادة العلاقات ووقف الاعتداءات وتحمل المسؤولية عنها. وهذا الموقف قد يرفع كلفة التسوية، لكنه يمنع تمرير اتفاق سريع يتجاهل مصالح الدول المتضررة.

وفي المحصلة، لا تغلق المنامة باب الحوار بقدر ما تعيد تعريف شروطه. فهي تقبل بتسوية تستند إلى القانون والتوافق الخليجي، وترفض تفاوضاً يبدأ من الاعتراف بالأمر الواقع الذي فرضته إيران بالقوة.

ويبقى نجاح هذا النهج مرتبطاً بقدرة البحرين وشركائها على تقديم بديل عملي يعيد الملاحة ويحمي السفن. فالقانون يوفر أساساً للموقف، لكنه يحتاج إلى قوة سياسية وعسكرية تضمن تطبيقه. وبين الوساطة العُمانية والتشدد البحريني، يظل مضيق هرمز رهينة معادلة لم تنجح الحرب ولا الدبلوماسية حتى الآن في حسمها.

تحليل

من إدارة النفوذ إلى خسارة المضيق..

إخفاق الاستراتيجية السعودية في الي

تكشف الدراسة أن وصول الحوثيين إلى باب المندب لم يكن نتيجة تفوق عسكري منفرداً، بل حصيلة سياسة سعودية فككت التحالف المناهض لهم، وأضعفت القوات الجنوبية والساحلية، وراهنت على تسوية لم تكتمل. فانتقل الاستنزاف من اليمن إلى منشآت الطاقة السعودية، وأصبح المضيق ورقة ضغط إيرانية تهدد الملاحة والاقتصاد الإقليمي معاً اليوم.

مارياهاشم
صحافية وباحثة غير مقيم لدى مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

ملخص تنفيذي

تكشف التطورات التي انتهت بسيطرة الحوثيين على المخا وجزيرة ميون واقترابهم من التحكم العملياتي بباب المندب عن حصيلة تراكمية لسياسة سعودية تعاملت مع اليمن بوصفه ساحة لإدارة التوازنات أكثر من كونه مسرحاً يحتاج إلى استراتيجية عسكرية وسياسية متماسكة. فمنذ التدخل في مارس/آذار 2015، جمعت الرياض تحت مظلتها قوى متعارضة، ثم استخدمت التسويات المؤقتة لإعادة توزيع النفوذ من دون حل أسباب الصراع. وعندما تعارض المشروع الجنوبي مع تصورها لوحدة اليمن، انتقلت من رعاية التوافق إلى استهداف القوات الجنوبية التي كانت أكثر فاعلية في مواجهة الحوثيين والتنظيمات المتطرفة.

بدأ هذا المسار بتمكين حزب التجمع اليمني للإصلاح داخل مؤسسات السلطة والقوات المتمركزة في مأرب وتعز وشبوة، وظهر أثره في الحرب التي خاضتها تلك القوات ضد المجلس الانتقالي الجنوبي في شبوة وأبين خلال عامي 2019 و2020. حاول اتفاق الرياض احتواء المواجهة، لكنه بقي إطاراً لتجميدها، فيما عالجت آليته التنفيذية إعادة الانتشار وتقاسم الحكومة من دون بناء قيادة عسكرية موحدة. ثم جاءت مشاورات الرياض عام 2022 ونقل الرئيس عبدربه منصور هادي صلاحياته إلى مجلس القيادة الرئاسي، لتنشئ مظلة جديدة جمعت خصوماً داخل هيئة واحدة، من دون حسم سؤال السيادة أو دمج القوات.

بلغ التناقض ذروته في يناير/كانون الثاني 2026، عندما استخدمت السعودية القوة ضد المجلس الانتقالي والقوات الجنوبية بعد تحركها في حضرموت والمهرة. حققت الرياض سيطرة سياسية سريعة، لكنها أزالت شبكة عسكرية وأمنية كانت تؤدي وظيفة الردع في الجنوب والساحل. وخلال الأشهر التالية، أخفقت عملية إعادة الهيكلة في إنشاء بديل متماسك، وظلت القوات الجديدة خاضعة عملياً للقيادة السعودية أكثر من خضوعها لمؤسسة يمنية موحدة.

راهنت الرياض لاحقاً على استنزاف الحوثيين عبر الضغط الاقتصادي والجوي والتحشيد البري، لكن الجماعة نقلت الاستنزاف إلى المنشآت السعودية والممرات البحرية. ومنع طائرة إيرانية من الهبوط في صنعاء، وقصف مدرج المطار، ثم الهجمات على العبر والوديعة ومنشآت الطاقة السعودية، رسمت سلسلة تصعيد انتهت بهجوم الحوثيين على الساحل الغربي والسيطرة على المخا وميون. وعندها ظهر التحالف البحري الذي أعلنته السعودية عاجزاً عن منع تغير الخريطة البرية، بينما رفضت باكستان تحويل اتفاق مكة الدفاعي إلى مشاركة قتالية. وتخلص الدراسة إلى أن أمن الملاحة لا يمكن تعويضه بتحالفات بحرية معلنة إذا انهارت القوة المحلية التي تحمي الساحل، وأن معالجة المأزق تتطلب إعادة بناء شراكة سياسية وأمنية مع الجنوب، لا استخدام قواته مجدداً وقوداً لمعركة شمالية بلا تسوية نهائية.

التدخل العسكري وبناء تحالف غير متجانس

دخلت السعودية الحرب اليمنية في 26 مارس/آذار 2015 تحت عنوان إعادة الحكومة المعترف بها دولياً وإجبار الحوثيين على التراجع عن انقلابهم. غير أن التدخل جمع منذ بدايته أهدافاً متباينة: حماية الحدود السعودية، إعادة السلطة إلى صنعاء، كبح إيران، تأمين باب المندب، ومنع قيام كيان سياسي جنوبي مستقل. ولم تكن هذه الأهداف قابلة للتحقق بالوسائل نفسها أو بالشركاء أنفسهم.

ركزت الإمارات على بناء قوات محلية في الجنوب والساحل، وربطت الدعم بالتدريب والانضباط والقدرة على مكافحة القاعدة والحوثيين. وأسهمت هذه القوات في تحرير عدن والمكلا ومناطق واسعة من الساحل، وظهرت لاحقاً في تشكيلات الحزام الأمني والنخب وألوية العمالقة والقوات التهامية. أما السعودية فاعتمدت بدرجة أكبر على السلطة المعترف بها دولياً، وشبكات عسكرية وقبلية مرتبطة بحزب الإصلاح في مأرب وتعز ووادي حضرموت.

لم يكن التقارب السعودي مع الإصلاح تحالفاً أيديولوجياً معلناً؛ فالعلاقة بين الرياض والإخوان المسلمين ظلت ملتبسة إقليمياً. لكنه أصبح تحالف ضرورة داخل اليمن، لأن الحزب امتلك بنية تنظيمية وقادة عسكريين وقبليين ومؤسسات محلية جاهزة. تحولت مأرب إلى مركز الثقل لهذا الترتيب: قاعدة للسلطة، ومصدراً للموارد، ومقراً لتشكيلات عسكرية بقي معظمها بعيداً عن جبهات الساحل والجنوب.

أنتج هذا التوزيع جيشاً متعدد الولاءات. ففي الأوراق الرسمية كانت جميع القوات جزءاً من معسكر واحد، لكن غرف العمليات والتمويل والتعيينات بقيت موزعة بين الرياض وأبوظبي والرئاسة والأحزاب والقيادات المحلية. ومع غياب مشروع سياسي جامع، أصبح كل طرف يحمي منطقته ونفوذه، وانتقل التنافس من هامش الحرب على الحوثيين إلى مركزها.

شبوة وأبين واتفاق الرياض المؤجل

انفجرت التناقضات في أغسطس/آب 2019 بعد سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على عدن. ولم تكن المواجهة منفصلة عن حرب شبوة، حيث تقدمت قوات موالية للرئيس هادي يغلب عليها نفوذ الإصلاح ضد قوات النخبة الشبوانية والمجلس الانتقالي. وانتقلت المواجهات لاحقاً إلى أبين، فتحولت المحافظات المحررة من قاعدة للحرب على الحوثيين إلى ساحة صراع داخل المعسكر نفسه.

رعت السعودية اتفاق الرياض، الذي وُقّع في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، بهدف وقف القتال وتشكيل حكومة مناصفة وإعادة تنظيم القوات العسكرية والأمنية. ونص الاتفاق على مشاركة المجلس الانتقالي في وفد التسوية النهائية، وعودة الحكومة إلى عدن، وإعادة الانتشار ودمج التشكيلات تحت وزارتي الدفاع والداخلية. رحبت الأمم المتحدة بالاتفاق باعتباره فرصة لتوحيد الجبهة المناهضة للحوثيين.[1^]

لكن التنفيذ تعثر منذ البداية. فالتوقيتات المحددة للانسحاب والتعيينات والدمج لم تُحترم، واستمر التنافس على شبوة وأبين وعدن. وفي 2020 استؤنف القتال على جبهة شقرة وأبين بين القوات الجنوبية وتشكيلات موالية للحكومة تضم وحدات مرتبطة بالإصلاح. طرحت الرياض في يوليو/تموز آلية لتسريع التنفيذ، ثم تشكلت حكومة جديدة في ديسمبر/كانون الأول، لكن الجزء العسكري والأمني بقي ناقصاً.[2^]

عملياً، حقق الاتفاق وقفاً متقطعاً للنار وتقاسماً للحكومة، لكنه لم ينتج مؤسسة عسكرية واحدة. وكانت الرياض قادرة على الضغط لتشكيل حكومة، لكنها لم تستخدم الوزن نفسه لإخراج القوات القادمة من مأرب ووادي حضرموت أو لتسوية ملف شبوة بصورة مستدامة. وهكذا تحول الاتفاق إلى وسيلة لإدارة الانقسام، لا إنهائه.

مشاورات 2022 وإزاحة هادي

عقدت السعودية مشاورات يمنية في الرياض خلال ربيع 2022، في وقت تزامن مع هدنة توسطت فيها الأمم المتحدة. وفي 7 أبريل/نيسان أعلن الرئيس هادي من الرياض نقل صلاحياته إلى مجلس قيادة رئاسي من ثمانية أعضاء، برئاسة رشاد العليمي، وإقالة نائبه علي محسن الأحمر. رحب مجلس الأمن بالانتقال السلمي، لكن الحوثيين رفضوا المجلس باعتباره نتاجاً سعودياً.[3^]

كان إنشاء المجلس اعترافاً ضمنياً بأن صيغة الرئاسة السابقة فقدت قدرتها على إدارة الحرب. إلا أن الهيئة الجديدة ورثت التناقضات نفسها: ضمت المجلس الانتقالي والمقاومة الوطنية وألوية العمالقة وقادة مرتبطين بمأرب والإصلاح، من دون تحديد آلية ملزمة لاتخاذ القرار أو دمج القوات. أصبح التوافق شرطاً نظرياً، بينما احتفظ كل عضو بتشكيلاته ومصادر دعمه.

أتاحت هدنة 2022 انخفاضاً ملموساً في القتال والهجمات العابرة للحدود، واستمرت آثارها بعد انتهاء مدتها الرسمية. واستغلت السعودية الهدوء لفتح اتصالات مباشرة مع الحوثيين، خصوصاً بعد الاتفاق السعودي-الإيراني في بكين عام 2023. وتركزت المحادثات على الرواتب وفتح الطرق والموانئ وخروج الرياض من الحرب وترتيبات خارطة الطريق.

لكن المسار التفاوضي همش القوى المحلية التي ستتحمل نتائج التسوية. تعاملت الرياض مع الحوثيين بوصفهم الطرف القادر على ضمان حدودها، ومع مجلس القيادة بوصفه مظلة قانونية لإدارة مناطق نفوذها. أما القضية الجنوبية فبقيت مؤجلة، رغم أنها تمثل جوهر الصراع على شكل الدولة وحدودها وتوزيع الموارد.

حرب يناير وتفكيك قوة الجنوب

في ديسمبر/كانون الأول 2025 وسّع المجلس الانتقالي الجنوبي سيطرته في حضرموت والمهرة، قائلاً إن تحركه يستهدف تأمين الجنوب وقطع مسارات تهريب السلاح إلى الحوثيين ومكافحة الجماعات المتطرفة. طالبت السعودية قواته بالانسحاب، ثم دعمت هجوماً مضاداً وشن طيرانها ضربات على مواقع جنوبية. وفي نهاية ديسمبر أعلنت الإمارات سحب قواتها المتبقية بعد تصاعد التوتر وضربة سعودية على ميناء المكلا قالت الرياض إنها استهدفت شحنة عسكرية، بينما نفت أبوظبي توصيف الشحنة.[4^]

خلال الأيام الأولى من يناير/كانون

تحليل

من وصعود الحوثيين إلى باب المندب

الثاني 2026، استعادت القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية مناطق في حضرموت وتقدمت نحو عدن تحت غطاء جوي سعودي. أُبعد عيدروس الزبيدي من مجلس القيادة، وأعلن وفد موجود في الرياض حل المجلس الانتقالي، لكن قيادات وقواعد جنوبية رفضت الإعلان وقالت إنه صدر تحت الإكراه. واحتفظ المجلس بحضور شعبي وتنظيمي رغم خسارته المؤسسات والمواقع.^5

قدمت الرياض العملية باعتبارها إعادةً لسلطة الدولة، لكنها كانت في جوهرها إعادة هندسة قسرية للمشهد الجنوبي. أُقيل قادة، وجرى استيعاب بعض الوحدات، ودُفعت أخرى إلى الاختفاء أو التفكك. ووفق مركز صنعاء، أصبحت لجنة إعادة هيكلة القوات خاضعة رسمياً لقيادة التحالف السعودي أكثر من خضوعها للحكومة اليمنية نفسها.^6

كان الثمن الأمني كبيراً. فالقوات التي تعرضت للتفكيك لم تكن جهازاً حزبياً فقط؛ لقد ضمت وحدات راكمت خبرة في مكافحة القاعدة وحماية عدن والساحل والمنشآت. وإزالتها السريعة خلقت فجوة بين السيطرة السياسية والقدرة الفعلية على حفظ الأمن. ولم تتمكن التشكيلات البديلة، خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى نهاية أغسطس/آب، من بناء قيادة موحدة أو استعادة مستوى الجاهزية السابق.

ظهر الفشل في تأخر الرواتب، وتعدد مراكز القرار، وتراجع الخدمات، وعودة الاحتجاجات، وبقاء المجلس الانتقالي فاعلاً في الشارع رغم إعلان حله. كما استمرت عمليات إعادة توزيع الإيرادات والتعيينات العسكرية وفق الولاء للرياض. وأصبح الجنوب منطقة تديرها سلطة منقسمة وقوات أعيد تركيبها على عجل، فيما كانت جبهات الحوثيين تستعيد نشاطها.

من التهدئة إلى دورة التصعيد

راهنت السعودية على أن الضغط الاقتصادي والضربات المحدودة والتحشيد البري ستدفع الحوثيين إلى قبول تسوية بشروط أفضل. وفي المقابل، رأى الحوثيون في القيود الجوية والبحرية محاولة لإدامة الحصار وانتزاع التنازلات. وهكذا تحولت خارطة الطريق من مسار لإنهاء الحرب إلى سقف لإدارة التهديد المتبادل.

في يوليو/تموز 2026، حاولت طائرة إيرانية التوجه إلى صنعاء من دون إذن السلطات المعترف بها دولياً. استُهدف مدرج مطار صنعاء لمنع هبوطها، قبل أن تهبط طائرة إيرانية لاحقاً في مطار الحديدة. وسجل مبعوث الأمم المتحدة الواقعة ضمن سلسلة تصعيد ضمت ضرب المطار وهجمات صاروخية على مطار أبها ومنشآت نفطية سعودية.^7

حملت الأزمة دلالة تتجاوز رحلة جوية. فقد أرادت الرياض تأكيد استمرار سيطرتها على المجال الجوي اليمني ومنع تكريس خط مباشر بين طهران وصنعاء، بينما تعامل الحوثيون معها باعتبارها دليلاً على بقاء الحصار. وأعقب ذلك توسع في الهجمات على السفن والقواعد والمواقع المرتبطة بالسعودية.

خلال أغسطس/آب، تعرضت مواقع للقوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية في حضرموت ومأرب لهجمات، شملت محاور العبر والوديعة والرويك ومناطق أخرى. ولا تتوافر رواية مستقلة كاملة لكل الوقائع، لكن إحاطات الأمم المتحدة سجلت تصاعد الهجمات الحوثية في حضرموت ومأرب والمخا، وحذرت من أن اليمن يواجه أعلى مخاطر العودة إلى الحرب الشاملة منذ هدنة 2022.^8

تزامن ذلك مع خطاب تعبئة لاستعادة صنعاء، شاركت فيه قوى قبلية وعسكرية مرتبطة بمأرب والإصلاح. واتخذ جزء من التعبئة لغة دينية ومذهبية، الأمر الذي منح الحوثيين مادة لتقديم الحرب باعتبارها دفاعاً عن الهوية في مواجهة تحالف خارجي. والمشكلة هنا لا تتعلق بالدافع العقائدي فقط، بل بأن استدعاء التعبئة المذهبية عوّض غياب الهدف السياسي: لم توضح الرياض شكل السلطة بعد استعادة صنعاء، ولا موقع الجنوب، ولا مستقبل السلاح والموارد.

الاستنزاف المعكوس ومنشآت النفط

بدلاً من استنزاف الحوثيين داخل جبهاتهم، نجحت الجماعة في نقل الضغط إلى العمق السعودي. ففي سبتمبر/أيلول شنت موجات من الصواريخ والطائرات المسيّرة على أبها وخميس مشيط وجازان ونجران، واستهدفت منشآت للطاقة وقواعد عسكرية. وقالت السلطات السعودية إن الهجمات أصابت 73 مدنياً وأشعلت حرائق وأوقفت بعض العمليات مؤقتاً، بينما قال الحوثيون إنها رد على الغارات السعودية في اليمن.^9

ثم تعرض خط أنابيب شرق–غرب لهجوم بطائرات مسيّرة قالت الرياض إنها انطلقت من العراق. أُغلق الخط احترازياً، وهو يمتد من بقيق إلى ينبع وكان قد اكتسب أهمية مضاعفة بوصفه طريقاً لتجاوز اضطراب مضيق هرمز. ووفق تقارير دولية، كان ينقل في تلك المرحلة ما يعادل أربعة إلى خمسة بالمئة من الإمدادات النفطية العالمية.^10

هنا انقلب منطق الاستنزاف. فالسعودية، التي أرادت استخدام الحصار الجوي والضغط العسكري لتقليص خيارات الحوثيين، وجدت منشآتها وصادراتها تحت التهديد. وبدلاً من حصر الحرب داخل اليمن، نقل الحوثيون كلفتها إلى التأمين والشحن وأسعار النفط والبنية التحتية السعودية. ومع تجاوز أسعار النفط 100 دولار، أصبح التصعيد جزءاً من مواجهة الطاقة العالمية، لا نزاعاً حدودياً فقط.

معركة الساحل وسقوط باب المندب

بدأ الهجوم الحوثي الواسع في مطلع سبتمبر/أيلول على محاور تعز والحديدة، ثم امتد إلى حيس والخوخة والبرح والكدحة والمخا. وقال المبعوث الأممي هانس غروندبرغ لمجلس الأمن إن الحوثيين سيطروا على المخا، وإن القتال انتشر إلى مأرب والجوف والبيضاء، محذراً من أن الهدوء النسبي الذي استمر أكثر من أربع سنوات انتهى فعلياً.^11

كشفت سرعة الانهيار ضعف التنسيق بين المقاومة الوطنية ومحور تعز وبقية التشكيلات الموالية للسعودية. انسحبت قوات من مواقعها، وتبادلت الأطراف الاتهامات بشأن الأوامر والإسناد. ثم سيطر الحوثيون على ذباب وجزيرة ميون، التي تقسم المضيق إلى قناتين وتمنح من يتمركز فيها قدرةً متقدمة على المراقبة والتهديد.^12

لا تعني السيطرة على ميون امتلاك قدرة مضمونة على إغلاق باب المندب؛ فالممر الغربي أوسع وتوجد قوات بحرية دولية في المنطقة. لكنها تقلص المسافة بين منصات النيران وخطوط الملاحة، وتسمح باستخدام أسلحة أقل تعقيداً، وترفع أقساط التأمين حتى من دون هجوم واسع. ومن ثم فإن الحوثيين لا يحتاجون إلى إغلاق المضيق قانونياً أو عسكرياً كي يحققوا أثراً اقتصادياً.

سياسياً، مثل سقوط الساحل نتيجة مباشرة لتفكك الجبهة المقابلة بقدر ما كان انتصاراً حوثياً. فقرار السعودية تحييد القوات الجنوبية وإعادة تشكيلها أزال جزءاً من العمق الذي حمى باب المندب، بينما لم تنتقل قوات مأرب والإصلاح إلى الساحل بالقوة المطلوبة. وعندما وقع الاختبار، لم تكن الرياض تملك سوى تشكيلات متباعدة وغطاء جوي محدود.

تحالف بحري بلا أثر بري

أعلنت السعودية في أغسطس/آب تحالفاً بحرياً من 14 دولة لحماية حرية الملاحة في باب المندب وخليج عدن، ضم مصر وتركيا وباكستان والبحرين ودولاً أخرى.^13 كان الإعلان محاولة لتدويل كلفة التهديد وإظهار أن حماية المضيق مسؤولية عالمية. غير أن التحالف لم يظهر بفاعلية تمنع الهجمات أو تغير السيطرة على اليابسة، وهو ما وصفته «الغارديان» بأن وجوده ظل غير مرئي حتى بعد سقوط ميون.^14

تعاني الفكرة من خلل بنيوي: تستطيع السفن الحربية مرافقة بعض الناقلات واعتراض مسيّرات، لكنها لا تستطيع إزالة منصات الصواريخ أو حماية الساحل من دون قوة برية. كما أن الدول المشاركة تختلف في علاقتها بإيران واستعدادها لتحمل الخسائر، ما يجعل الإعلان السياسي أوسع من القدرة العملياتية.

ظهر هذا التباين بوضوح في موقف باكستان. فإسلام آباد لم تعلن الانسحاب من اتفاق مكة الدفاعي مع السعودية وتركيا، لكنها قالت في 10 سبتمبر/أيلول إنه لا توجد مناقشات بشأن رد عسكري على هجمات الحوثيين، وإن الاتفاق يركز على حماية الأراضي السعودية. لذلك فالتوصيف الأدق ليس «اعتذار باكستان»، بل امتناعها عن تحويل الالتزام الدفاعي إلى مشاركة هجومية في اليمن.^15

كما تحتفظ باكستان بعلاقة مهمة مع إيران وتفضل دور الوسيط، خصوصاً بسبب حدودها المشتركة وحساسياتها الداخلية. وهذا يحد من قدرتها على الانضمام إلى حرب تُفسر إقليمياً بوصفها امتداداً للمواجهة الأمريكية–الإيرانية. أما تركيا، فاكتفت حتى الآن بالدعم السياسي ولم تقدم قوة تعوض غياب الشريك المحلي.

يكشف استخدام الرياض باب المندب لحشد الدول اعترافاً ضمنياً بأن قدرتها المنفردة على تأمين الملاحة تراجعت. لكنه يكشف أيضاً خطأ ترتيب الأولويات: فقبل البحث عن تحالف دولي، كان يمكن الحفاظ على القوات الجنوبية والقوات الساحلية التي امتلكت الأرض والخبرة. وبعد تفكيكها، أصبح المطلوب من دول بعيدة أن تعوض فراغاً صنعته السياسة السعودية نفسها.

حصيلة استراتيجية وخيارات المرحلة المقبلة

لا يعود الفشل السعودي إلى نقص الموارد. فقد امتلكت الرياض التفوق الجوي والتمويل والاعتراف الدولي، لكنها استخدمت هذه الأدوات في إدارة الحلفاء أكثر من بناء مؤسسة قادرة على هزيمة الخصم. وتكرر النمط من اتفاق الرياض إلى مجلس القيادة: تسويات سياسية واسعة، تنفيذ جزئي، وقوات تحتفظ بولاءاتها المنفصلة.

كذلك أخطأت الرياض في افتراض أن التفاهم مع الحوثيين يمكن فصله عن توازن القوة داخل اليمن. فالتهدئة من دون إعادة بناء الجبهة المقابلة منحت الجماعة فرصة لترسيخ حكمها وتطوير قدراتها. وعندما عادت الحرب، وجد الحوثيون خصماً أكثر انقساماً مما كان عليه عام 2022.

أما الرهان على الإصلاح ومأرب، فقد وفر للسعودية حليفاً سياسياً وقبلياً، لكنه لم ينتج قوة قادرة على تأمين الساحل أو استعادة صنعاء. وبقيت تشكيلات الحزب مرتبطة بحسابات السلطة والموارد المحلية، فيما تحملت القوات الجنوبية العبء الأكبر في المعارك السابقة. وعندما استُهدفت الرياض هذه القوات، لم تنتقل قوة مأرب لملء الفراغ.

ويظل الخيار العسكري لاستعادة المخا وميون مكلفاً. فالضربات الجوية تستطيع تعطيل الإمداد الحوثي، لكنها لن تستعيد الموانئ والجزر. وأي هجوم بري يحتاج إلى قيادة موحدة وشراكة مع القوى الجنوبية والساحلية، وإلى إجابة سياسية عن مستقبل الجنوب. استخدام المقاتلين الجنوبيين لاستعادة مناطق شمالية ثم العودة إلى تجاهل قضيتهم سيعيد إنتاج الأزمة.

أما التسوية المنفردة بين السعودية والحوثيين فقد تحمي الحدود مؤقتاً، لكنها قد تكرس سيطرة الجماعة على الساحل وتحول باب المندب إلى ورقة ابتزاز دائمة. لذلك ينبغي أن تشمل أي تسوية ضمانات للملاحة، وترتيبات أمنية للجزر والموانئ، ومشاركة حقيقية للقوى الجنوبية، وآلية دولية للمراقبة.

وتشير خلاصة الدراسة إلى أن باب المندب لم يسقط بسبب هجوم خاطف وحده؛ لقد سبقه عقد من إدارة متناقضة للحرب، واتفاقات لم تنفذ، وتحالفات محلية جرى تفكيكها عندما تعارضت مع رؤية الرياض السياسية. واستفاد الحوثيون من الدعم الإيراني، لكن الفرصة التي أتاحت لهم الوصول إلى المضيق صنعتها هشاشة خصومهم.

إن استعادة أمن البحر الأحمر وخليج عدن تبدأ بإعادة بناء القوة المحلية على ضفتي المضيق، لا بإعلانات تحالفات بحرية وحدها. ويتطلب ذلك من السعودية مراجعة حرب يناير، ووقف التعامل مع الجنوب كساحة خاضعة، وفتح حوار ملزم حول حقه السياسي وترتيبات أمنه. من دون ذلك ستظل الرياض أمام معادلة قاسية: الحوثيون يملكون المبادرة على الأرض، وإيران تحصد مكاسبها عند المضيق، والحلفاء الدوليون مستعدون للإدانة أكثر من استعدادهم للقتال.

الهوامش والمراجع

1. الأمم المتحدة، «اتفاق الرياض نموذج لتسوية النزاعات الداخلية»، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2019؛ ونص اتفاق الرياض، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2019: https://peaceadmin.languageofpeace.org/peace-agreements/riyadh-agreement

2. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، «اتفاق الرياض: السعودية تتولى الدفة»، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2019: https://sanaacenter.org/publications/analysis/8320 ؛ والجزيرة، «اتفاق الرياض في اليمن: نظرة عامة»، 29 يوليو/تموز 2020: https://www.aljazeera.com/news/2020/7/29/yemens-riyadh-agreement-an-overview

3. رويترز، «رئيس المجلس اليمني الجديد يتعهد بإنهاء الحرب عبر عملية سلام»، 8 أبريل/نيسان 2022: https://www.reuters.com/world/middle-east/head-new-yemeni-council-promises-end-war-via-peace-process-first-speech-2022-04-08/ ؛ مجموعة الأزمات الدولية، «خلف الهدنة اليمنية ومجلس القيادة»، 8 أبريل/نيسان 2022: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/behind-yemen-truce-and-presidential-council-announcements

4. رويترز، «الانفصاليون الجنوبيون يرفضون دعوة سعودية للانسحاب من محافظتين شرقيتين»، 26 ديسمبر/كانون الأول 2025: https://www.reuters.com/world/middle-east/uae-welcomes-saudi-efforts-support-security-yemen-foreign-ministry-says-2025-12-26/ ؛ فايننشال تايمز، «الإمارات تسحب قواتها من اليمن بعد تصاعد الخلاف مع السعودية»، ديسمبر/كانون الأول 2025: https://www.ft.com/content/04497002-ce04-4a0f-9562-09a6f59124af

5. رويترز، «انقسام داخل المجلس الانتقالي يعكس الخلاف السعودي–الإماراتي»، 10 يناير/كانون الثاني 2026: https://www.reuters.com/world/middle-east/yemens-separatists-appear-split-reflecting-saudi-uae-rift-2026-01-10/ ؛ رويترز، «التحالف يقول إن الزبيدي غادر اليمن»، 8 يناير/كانون الثاني 2026: https://www.reuters.com/world/middle-east/saudi-led-coalition-says-yemen-separatist-leader-board-ed-vessel-somaliland-2026-01-08/

6. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، إليونورا أرديماني، «إعادة الهيكلة العسكرية والأمنية المدفوعة سعودياً في اليمن»، 31 يوليو/تموز 2026: https://sanaacenter.org/publications/analysis/25412

7. الأمم المتحدة، إحاطة المبعوث الخاص هانس غروندبرغ إلى مجلس الأمن، 13 أغسطس/آب 2026: https://osesgy.unmissions.org/en/node/136496 ؛ رويترز كونكت، «طائرة إيرانية تهبط في الحديدة بعد استهداف مدرج صنعاء»، 13 يوليو/تموز 2026: https://www.reutersconnect.com/item/iranian-plane-lands-in-yemens-hudaydah-after-strike-on-sanaa-airport/

8. مركز صوفان، «اليمن يقترب من حرب شاملة»، 20 أغسطس/آب 2026: https://thesoufancenter.org/intelbrief-2026-august-20/ ؛ الأمم المتحدة، إحاطة مجلس الأمن بشأن اليمن، 13 أغسطس/آب 2026، المصدر السابق.

9. رويترز، «هجمات الحوثيين تعطل منشآت الطاقة السعودية وتصيب 73 شخصاً»، 8 سبتمبر/أيلول 2026: https://www.reuters.com/world/middle-east/saudi-led-coalition-yemen-says-73-injured-houthi-attacks-kingdom-2026-09-08/

10. رويترز، «السعودية تغلق خط النفط مع إحكام الحوثيين قبضتهم على الملاحة»، 12 سبتمبر/أيلول 2026: https://www.reuters.com/business/energy/saudis-shut-down-oil-pipeline-houthis-tighten-grip-red-sea-shipping-2026-09-12/

11. مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، إحاطة هانس غروندبرغ لمجلس الأمن، 10 سبتمبر/أيلول 2026: https://osesgy.unmissions.org/en/news/briefing-by-the-un-special-envoy-for-yemen-hans-grundberg-to-the-security-council-2

12. رويترز، «الحوثيون يصلون إلى جزيرة عند مدخل ممر ملاحي حيوي»، 11 سبتمبر/أيلول 2026: https://www.reuters.com/world/middle-east/yemens-houthis-reach-strategic-island-mouth-vital-shipping-lane-2026-09-11/ ؛ أسوشيتد برس، «تقدم الحوثيين يثير المخاوف بشأن ممر ملاحي رئيسي»، 12 سبتمبر/أيلول 2026: https://apnews.com/article/ab2e69eb2959979bae44eb4d45ae637e

13. الجزيرة، «السعودية تعلن بدء تحالف للدفاع عن البحر الأحمر»، 14 أغسطس/آب 2026: https://www.aljazeera.com/news/2026/8/14/saudi-arabia-announces-start-of-red-sea-defence-alliance

14. باتريك وينتور، «حلفاء إيران الحوثيون يسيطرون على جزيرة استراتيجية على طريق شحن النفط»، الغارديان، 12 سبتمبر/أيلول 2026: https://www.theguardian.com/world/2026/sep/11/iran-houthi-allies-capture-strategic-island-bab-al-mandab-strait

15. رويترز، «باكستان تقول إنه لا توجد مناقشات بشأن رد عسكري بموجب اتفاق مكة»، 10 سبتمبر/أيلول 2026: https://www.reuters.com/world/middle-east/pakistan-says-no-military-response-discussed-under-mecca-pact-over-houthi-2026-09-10/

تقرير

خطيئة الرياض الاستراتيجية..

«التايمز»: استهداف السعودية حلفاء الإمارات فتح باب المندب أمام الحوثيين

ترى صحيفة «التايمز» أن السعودية ارتكبت خطأً استراتيجياً باستهداف القوات الجنوبية المدعومة إماراتياً، وهي الأكثر فاعلية ميدانياً، ثم عجزت عن بناء بديل يحمي الساحل، لينتهي تفكيك التحالف بانهيار قواتها المحلية ووصول الحوثيين إلى باب المندب، بينما اكتفى حلفاؤها الجدد بالإدانة.

لندن

قالت صحيفة «التايمز» البريطانية إن أكبر خطأ ارتكبته السعودية في اليمن خلال المرحلة الأخيرة تمثل في صدامها مع الإمارات العربية المتحدة، شريكتها في التدخل العسكري عام ٢٠١٥، واستهدافها القوات المحلية التي دعمتها أبوظبي وشكلت القوة البرية الأكثر فاعلية في مواجهة الحوثيين.

وأضافت الصحيفة، في تقرير تناول التداعيات الدولية للتقدم الحوثي السريع في الساحل الغربي، أن انهيار حلفاء السعودية أوجد «سيناريو كابوسياً» للمملكة، بعدما سيطر وكلاء إيران على مضيق باب المندب وأصبحوا قادرين على تهديد تجارة النفط وحركة السفن بين المحيط الهندي والبحر الأحمر وقناة السويس.

ولا تقدم «التايمز» ما جرى باعتباره نتيجة خلاف متكافئ المسؤولية بين الرياض وأبوظبي، بل تربطه بخيارات سعودية قادت إلى ضرب التحالف المناهض للحوثيين من داخله. فقد وصل التصعيد السعودي مطلع العام الجاري إلى استخدام الطيران ضد القوات الجنوبية الحليفة للإمارات، قبل دفع تشكيلات يمنية محلية موالية للرياض للسيطرة على المحافظات الجنوبية والشرقية.

وكانت القوات التي بنتها الإمارات ودربتها خلال سنوات الحرب قد راكمت خبرة قتالية وأمنية واسعة. وشاركت هذه التشكيلات في طرد الحوثيين من عدن ولحج والضالع وأجزاء واسعة من الساحل الغربي، كما اضطلعت بدور رئيسي في تفكيك معاقل تنظيم القاعدة في حضرموت وشبوة وأبين.

وفي المقابل، لم تتمكن السعودية بعد استهداف هذه القوات من إنشاء بديل يمتلك تماسكها وخبرتها وقدرتها على إدارة المعارك البرية. وأعادت الرياض توزيع النفوذ والمواقع وفقاً لمعيار الولاء السياسي، لكنها لم تبن غرفة عمليات موحدة أو قيادة عسكرية قادرة على الاحتفاظ بالأرض عند تعرضها لهجوم واسع.

وبذلك ربحت السعودية جولة قصيرة ضد حلفائها السابقين في الجنوب، لكنها أضعفت خط الدفاع الذي كان يفصل الحوثيين عن باب المندب. وعندما بدأت الجماعة المدعومة من إيران هجومها في غرب تعز والساحل، ظهرت سريعاً هشاشة القوات التي وضعتها الرياض مكان التشكيلات الجنوبية.

وقالت «التايمز» إن الحوثيين استغلوا الانقسام داخل المعسكر المناهض لهم وطبقوا استراتيجية «فرق تسد»، مستفيدين من تعدد القيادات وغياب التنسيق بين الوحدات المنتشرة على امتداد الجبهة. وفي غضون أيام، انهارت مواقع كانت تحمي المرتفعات المشرفة على المخا والخوخة، قبل أن ينتقل الهجوم إلى الساحل والجزر القريبة من المضيق.

وأظهرت مقاطع مصورة جرى التحقق منها، وفق الصحيفة، جنوداً يتدفقون عبر المناطق الصحراوية بعد انهيار مواقعهم، بينما توقف بعض المنسحبين لبيع أسلحتهم على جانب الطريق. وفي تسجيلات أخرى، تعرضت القوات الفارة للسخرية من فصائل منافسة يفترض أنها تنتمي إلى المعسكر نفسه.

وتعكس هذه المشاهد انهيار منظومة القيادة والسيطرة أكثر مما تعبر عن نقص في السلاح. فقد كانت القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية تمتلك مقاتلين وآليات وذخائر، لكنها افتقرت إلى قيادة مشتركة وخطة دفاع مترابطة، كما لم تحصل على إسناد جوي فعال يمنع الحوثيين من الالتفاف حول مواقعها وقطع طرق الإمداد.

وأشارت الصحيفة إلى تقارير تحدثت عن استخدام الحوثيين رسالة مزيفة مولدة بالذكاء الاصطناعي، نُسبت إلى قائد عسكري وتضمنت أمراً بالانسحاب العام. ولا يوجد حتى الآن تحقق مستقل ونهائي من حجم تأثير الرسالة، لكن تداولها وقبولها داخل بعض الوحدات، إذا ثبت، يكشفان هشاشة نظام الاتصالات وغياب القنوات الموثوقة لنقل الأوامر.

كما استفاد الحوثيون من ضعف التنسيق بين القوات المحلية والجانبين السعودي والأمريكي. فعندما بدأت الجبهة تتداعى، طلبت سلطات مجلس القيادة الموالي للرياض إسناداً جوياً واسعاً، لكن السعودية اكتفت بضربات محدودة لم تغير مسار المعركة، بينما رفضت الولايات المتحدة شن حملة عسكرية مباشرة.

وبحسب تقارير أمريكية، طلب ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان من الرئيس دونالد ترامب دعماً عسكرياً ضد الحوثيين، لكن واشنطن عرضت تقديم المعلومات الاستخباراتية والمساعدة في تحديد الأهداف، من دون المشاركة في ضربات جوية جديدة.

وكشف هذا الموقف حدود الرهان السعودي على التدخل الأمريكي. فالولايات المتحدة لا تبدو مستعدة لخوض حرب مفتوحة ضد الحوثيين لتعويض انهيار القوات التي بنتها الرياض، خصوصاً بعد إخفاق حملات جوية سابقة في تدمير الترسانة الصاروخية والمسيّرة للجماعة.

وقال طارق صالح، قائد المقاومة الوطنية وعضو مجلس القيادة الرئاسي، لشبكة «سي إن إن» إن الدعم الأمريكي الأخير لم يتجاوز «مجرد كلام»، في تعبير يعكس شعور القوى التي خسرت مواقع الساحل بأنها تُركت في مواجهة هجوم منظم من دون غطاء يتناسب مع مستوى التهديد.

وتقدر «التايمز» القوة الأساسية للحوثيين بنحو ٢٠ ألف مقاتل، لكنها تقول إن الجماعة تستطيع رفع العدد إلى أكثر من ١٥٠ ألفاً عند استدعاء الاحتياط وقوات التعبئة. ويفوق هذا الحجم عدد القوات القابلة للانتشار والمنضوية فعلياً تحت قيادة السلطات اليمنية الموالية للسعودية.

غير أن تفوق الحوثيين الحقيقي لا يقوم على العدد وحده. فالجماعة تعمل تحت قيادة مركزية وتمتلك تسلسلاً واضحاً للأوامر، بينما توزعت القوى المناهضة لها بين المقاومة الوطنية وألوية العمالقة وقوات درع الوطن ومحور تعز وتشكيلات حزبية وقبلية تتبع مراكز قرار متنافسة.

كما حصل الحوثيون على مشورة وعتاد عسكري من الحرس الثوري الإيراني، ما ساعدهم على بناء قوة أكثر قدرة على الصمود والمناورة. وتقول الصحيفة إن الجماعة نجحت في فرض سيطرتها على مناطق يعيش فيها نحو ٧٥ بالمئة من سكان اليمن، رغم أن قاعدتها المذهبية لا تمثل سوى جزء من إجمالي السكان البالغ عددهم قرابة ٣٤ مليوناً.

ويعني ذلك أن توسع الجماعة نتج عن مزيج من القوة العسكرية وأجهزة الحكم الأمني والتحالفات المحلية واستثمار انقسامات خصومها، وليس عن حجم حاضنتها الاجتماعية أو المذهبية وحده.

وفي مقابل هذا التماسك الحوثي، اعتمدت السعودية على الحوافز المالية والتفاهمات المؤقتة لضبط حدودها وإبقاء الهجمات عند مستوى يمكن احتماله. وربما أسهمت هذه السياسة في تأجيل تهديدات الحوثيين بإغلاق باب المندب أو مهاجمة منشآت النفط السعودية، لكنها منحت الجماعة وقتاً لإعادة تنظيم قواتها وتطوير أسلحتها.

ولم تستخدم الرياض فترة التهدئة لإعادة بناء التحالف الذي تصدع خلال الحرب، بل وجهت جهدها العسكري والسياسي نحو تقليص نفوذ المجلس الانتقالي الجنوبي والقوات المدعومة إماراتياً. وتحولت القوة التي كان يمكن استخدامها لحماية الساحل إلى هدف للغارات والضغوط السعودية.

وتشير نتيجة المعركة إلى أن السعودية تعاملت مع حلفائها الأكثر فاعلية باعتبارهم خطراً سياسياً، بينما تعاملت مع الحوثيين بوصفهم طرفاً يمكن احتواؤه بالتفاهمات والحوافز. وعندما انهارت هذه المعادلة، احتفظ الحوثيون بترسانتهم، في حين كانت الجبهة المقابلة قد فقدت جانباً كبيراً من تماسكها.

وأصبحت تداعيات هذا الخطأ تتجاوز اليمن. فسيطرة الحوثيين على المخا وذباب وجزيرة ميون وضعتهم عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ومنحت إيران ورقة ضغط جديدة على الملاحة الدولية بالتزامن مع اضطراب حركة السفن في مضيق هرمز.

ولا يحتاج الحوثيون إلى إغلاق باب المندب بالكامل لإلحاق الضرر بالسعودية. يكفي أن يستهدفوا سفناً مرتبطة بها أو يرفعوا مستوى التهديد حتى تزيد تكاليف التأمين وتتوقف شركات الشحن عن استخدام الممر، وهو ما يضيق خيارات الرياض لتصدير النفط من موانئ البحر الأحمر.

وتفاقمت الأزمة بعد توقف خط أنابيب النفط السعودي شرق-غرب عقب هجمات بطائرات مسيّرة. وكان الخط ينقل في الفترة الأخيرة كميات تعادل نحو خمسة بالمئة من إمدادات النفط العالمية، ما جعله طريقاً أساسياً لتجاوز الاضطراب في مضيق هرمز.

وارتفعت أسعار النفط إلى أكثر من ١٠٠ دولار للبرميل، في مؤشر على أن الأسواق بدأت تسعّر احتمال تعرض مسارين رئيسيين للطاقة للاضطراب في الوقت نفسه. كما عزز وصول الحوثيين إلى باب المندب موقف إيران في مواجهتها الإقليمية مع الولايات المتحدة وحلفائها.

وتجد السعودية نفسها أمام هذه الأزمة وهي تفتقر بشدة إلى الحلفاء المستعدين للقتال إلى جانبها. فتركيا وباكستان، اللتان انضمتا الشهر الماضي إلى «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» وسط دعاية سياسية واسعة، اكتفتا بإدانة الهجمات ولم تعلنا تقديم مساعدة عسكرية عملياتية.

وقال متحدث باسم الخارجية الباكستانية إنه لا توجد مناقشات حالياً بشأن تحرك عسكري بموجب الاتفاقية. ويشير هذا الموقف إلى أن إسلام آباد لا تريد تحويل التزاماتها الدفاعية تجاه السعودية إلى مشاركة في ضربات انتقامية داخل اليمن أو حرب مباشرة مع الحوثيين وإيران.

ولم تقدم تركيا هي الأخرى مؤشراً على استعدادها لإرسال قوات أو الدخول في العمليات. وهكذا اكتشفت الرياض أن الاتفاقيات الدفاعية التي وقعتها حديثاً لا توفر بديلاً فورياً عن القوات المحلية التي جرى تفكيكها، ولا تنتج وحدات برية تعرف الأرض اليمنية وقادرة على خوض معاركها.

أما الولايات المتحدة، فقد امتنعت عن التدخل المباشر، مكتفية بالدعم الاستخباراتي. وبذلك أصبحت السعودية تمتلك شبكة من الشركاء القادرين على إصدار بيانات تضامن، لكنها لا تملك الحليف الميداني القادر على تعويض القوات الجنوبية التي استهدفتها.

وهذه هي المفارقة المركزية في تقرير «التايمز»: الرياض لم تفقد باب المندب بسبب قلة الموارد أو الأسلحة، بل لأنها أضعفت القوة البرية التي كانت قادرة على حمايته. وعندما احتاجت إلى تلك القوة، وجدت أن التحالفات الجديدة مع تركيا وباكستان لا تستطيع إنتاج بديل عنها، وأن الولايات المتحدة غير مستعدة لإصلاح نتائج القرارات السعودية بالقوة العسكرية.

ولا يعني ذلك أن الدعم الإماراتي كان قادراً وحده على إنهاء الحرب أو القضاء على الحوثيين. لكنه نجح في بناء تشكيلات أكثر تماسكاً في المناطق التي تولى ملفها، مقارنةً بالتشكيلات التي رعتها السعودية في الجبهات الشمالية كما حافظت القوات المدعومة إماراتياً على مواقع استراتيجية لسنوات ومنعت الحوثيين من الوصول إلى باب المندب.

لذلك فإن وصف الأزمة بأنها «خلاف سعودي-إماراتي» يحجب المسؤولية عن الطرف الذي اختار القصف والتفكيك والإقصاء. فالإمارات لم تتخذ قرار استهداف التحالف المناهض للحوثيين، بل كانت القوات التي دعمتها هي المستهدفة بالغارات وإعادة هندسة النفوذ السعودي في الجنوب.

ويبدو أن الرياض راهنت على قدرتها على إخضاع الجنوب سريعاً، ثم إعادة استخدام قواته عند الحاجة في حربها مع الحوثيين. لكن انهيار الساحل أظهر أن التحالفات العسكرية لا تعمل بهذه الطريقة، وأن القوات التي تُقصف وتُقصى سياسياً لا يمكن استدعاؤها لاحقاً للقتال كما لو أن شيئاً لم يحدث.

كما أظهر التقدم الحوثي أن السيطرة السعودية على القرار السياسي لا تعني السيطرة الفعلية على الأرض. فقد تمكنت الرياض من فرض تشكيلات موالية لها في عدد من المحافظات، لكنها لم تتمكن من تحويلها إلى مؤسسة عسكرية محترفة تستطيع الصمود أمام هجوم منظم.

وتخلص قراءة الصحيفة البريطانية إلى أن استعادة المبادرة لن تتحقق من خلال الغارات الجوية أو البيانات الدولية وحدها. فالحرب في اليمن تحتاج إلى قوات برية منضبطة وقيادة مشتركة وشركاء محليين يمتلكون مصلحة حقيقية في حماية مناطقهم.

ومن دون مراجعة سعودية لسياسة استهداف الجنوب وإقصاء المجلس الانتقالي والقوات التي دعمتها الإمارات، ستظل أي محاولة لبناء تحالف جديد معرضة للفشل. كما أن مطالبة القوات الجنوبية بالعودة إلى القتال خارج أراضيها، من دون معالجة آثار الحرب السعودية عليها أو الاعتراف بحقوق الجنوب السياسية، لن تنتج شراكة مستقرة.

لقد اختارت السعودية تفكيك حليفها الأكثر فاعلية حفاظاً على رؤيتها السياسية لليمن، فخسرت القوة التي كانت تحمي باب المندب. أما الحوثيون، فانتظروا حتى أنهكت الرياض خصومهم، ثم تحركوا تحت قيادة موحدة وبدعم إيراني نحو أهم مكسب استراتيجي حققوه منذ سنوات.

وبذلك تحول الخطأ السعودي من أزمة بين الرياض وحلفائها السابقين إلى تهديد لمصالح المملكة والطاقة العالمية والملاحة في البحر الأحمر. وفيما تبحث السعودية عن دعم أمريكي أو باكستاني أو تركي، تشير الوقائع إلى أن القوة التي تحتاج إليها كانت موجودة داخل اليمن، قبل أن تختار الرياض قصفها وتفكيكها.

ترجمة

الرياض وحيدة أمام الحوثيين..

واشنطن ترفض طلباً سعودياً لضرب الحوثيين عقب سقوط باب المندب

الحديدة

رفض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب طلباً سعودياً لتنفيذ ضربات جوية ضد جماعة الحوثي في اليمن، بعد تقدمها على الساحل الغربي وسيطرتها على مواقع استراتيجية في منطقة باب المندب، وفقاً لما نقله موقع «أكسيوس» عن مسؤولين أمريكيين، في تطور يعكس اتساع الفجوة بين المخاوف السعودية وحسابات واشنطن العسكرية.

وبحسب الموقع، أجرى ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان اتصالين هاتفيين بترامب، الخميس، في ظل تدهور الوضع العسكري للقوات المدعومة من الرياض وتقدم الحوثيين نحو الممر البحري الاستراتيجي. وأطلع بن سلمان الرئيس الأمريكي، خلال الاتصال الأول، على تطورات المعارك، قبل أن يطلب منه بعد ساعات إصدار أوامر بتوجيه ضربات أمريكية إلى مواقع الجماعة.

غير أن ترامب رفض الطلب، مفضلاً إبقاء القوات الأمريكية خارج جبهة عسكرية جديدة في اليمن. وقال مسؤول أمريكي إن الإدارة ستكتفي بتزويد السعودية بمعلومات استخباراتية عن الحوثيين وبيانات تساعدها على تحديد الأهداف، من دون مشاركة أمريكية مباشرة في الضربات.

ولم يصدر حتى الآن تعليق رسمي عن البيت الأبيض أو السفارة السعودية في واشنطن يؤكد ما أورده «أكسيوس»، الأمر الذي يبقي تفاصيل الاتصالين في إطار التسريبات المنسوبة إلى مسؤولين أمريكيين. إلا أن تداول الرواية على نطاق واسع جاء بالتزامن مع تطورات عسكرية غير مسبوقة على الساحل الغربي، ما يمنحها ثقلاً سياسياً يتجاوز مسألة التأكيد الرسمي.

ويمثل الموقف الأمريكي ضربة لحسابات الرياض التي سعت إلى الحصول على تدخل جوي سريع يوقف اندفاع الحوثيين، بعدما أظهرت القوات المدعومة منها عجزاً عن حماية المخا والمناطق والجزر القريبة من باب المندب. ويبدو أن السعودية أرادت تكرار نموذج الإسناد الأمريكي المباشر الذي استخدم في مراحل سابقة ضد الجماعة، لكن إدارة ترامب اختارت الفصل بين تقديم الدعم الاستخباراتي والدخول في العمليات القتالية.

ولا يعني الرفض توقف الدعم الأمريكي للسعودية، لكنه يرسم حدوداً واضحة لهذا الدعم. فواشنطن مستعدة لتقديم المعلومات والإنذار المبكر وبيانات الاستهداف، لكنها لا تريد أن تتحول إلى قوة جوية تقاتل بالنيابة عن الرياض والقوات اليمنية الموالية لها، خصوصاً في معركة لا تملك الإدارة الأمريكية تصوراً واضحاً لأهدافها السياسية أو مدتها أو نهايتها.

وتشير توجيات ترامب، وفقاً للمصادر الأمريكية، إلى إبقاء التركيز العسكري على إيران وحماية مضيق هرمز، وتجنب فتح جبهة متزامنة في البحر الأحمر واليمن. وتخشى واشنطن أن يؤدي ضرب الحوثيين إلى توسيع دائرة المواجهة وتهديد السفن والقواعد الأمريكية، فضلاً عن منح طهران فرصة لتحريك حلفائها في أكثر من ساحة إقليمية.

كما يبدو أن تجربة الضربات الأمريكية السابقة تركت أثراً واضحاً في القرار الجديد. فقد شنت الولايات المتحدة، منفردة أو بالتنسيق مع بريطانيا، سلسلة طويلة من الغارات على منشآت ومخازن ومنصات صاروخية تابعة للحوثيين، لكنها لم تتمكن من إنهاء قدرة الجماعة على استهداف السفن أو تعطيل الملاحة في البحر الأحمر.

وأثبتت تلك العمليات أن الضربات الجوية تستطيع إضعاف بعض القدرات الحوثية وتأخير استخدامها، لكنها لا توفر بديلاً عن وجود قوات برية متماسكة وقادرة على السيطرة على الساحل. كما أن الجماعة نجحت في توزيع ترسانتها العسكرية وإخفاء منصاتها داخل مناطق جبلية وسكنية، ما رفع كلفة العمليات الأمريكية وقلص نتائجها الميدانية.

ويكشف طلب الرياض من واشنطن شن الضربات تناقضاً بين الخطاب السعودي السابق والواقع العسكري الجديد. فالمملكة أكدت خلال الأسابيع الماضية قدرتها على حماية أراضيها وإدارة تهديد الحوثيين، لكنها عادت إلى طلب تدخل أمريكي مباشر فور وصول الجماعة إلى باب المندب واقتراب الخطر من الموانئ وخطوط تصدير النفط في البحر الأحمر.

ولا تفتقر السعودية إلى الطائرات المقاتلة أو الذخائر المتطورة، بل تواجه مشكلة سياسية وعسكرية تتعلق بكلفة العودة إلى الحرب. فالرياض تخشى أن تدفع أي حملة جوية واسعة الحوثيين إلى استئناف الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة على المطارات والمدن ومنشآت الطاقة السعودية، بعد سنوات عملت خلالها المملكة على تثبيت تهدئة حدودية غير معلنة.

ولهذا أرادت السعودية، على ما يبدو، أن تتولى الولايات المتحدة العبء الأكبر من الهجوم، بما يوفر غطاءً دولياً للعمليات ويقلل من ظهور الرياض طرفاً مباشراً في حرب جديدة. لكن الرفض الأمريكي ترك المملكة أمام خيارات محدودة: تنفيذ الضربات منفردة وتحمل تداعياتها، أو مواصلة الدعم غير المباشر للقوات اليمنية، أو محاولة الوصول إلى تفاهمات سياسية مع الحوثيين توقف التصعيد مقابل تنازلات جديدة.

ويأتي التحفظ الأمريكي فيما وضعت باكستان بدورها حدوداً لأي التزام عسكري محتمل ضمن ما يعرف بـ«حلف مكة» الذي يضم السعودية وباكستان وتركيا. وقالت وزارة الخارجية الباكستانية إنه لا توجد مناقشات حالياً بشأن رد عسكري بموجب الاتفاق، مؤكدة أن طبيعته دفاعية وليست هجومية.

ونقلت تقارير عن مصدر باكستاني قوله إن الاتفاق يركز على حماية الأراضي السعودية، ويمكن لإسلام أباد تقديم دعم عسكري وفني وبري أو جوي من داخل المملكة، لكنه لا يلزمها بالمشاركة في عمليات قتالية على أراضي دول أخرى. ويعني ذلك أن الرياض لا تستطيع استخدام الاتفاق غطاءً جاهزاً لشن حرب جديدة داخل اليمن، ما لم تكن العمليات مرتبطة بصورة مباشرة بالدفاع عن الأراضي السعودية.

ويضع الموقفان الأمريكي والباكستاني السعودية أمام حقيقة أكثر صعوبة: التحالفات التي بنتها الرياض توفر لها مظلة دفاعية ضد الهجمات الخارجية، لكنها لا تمنحها تلقائياً شركاء مستعدين لخوض حرب هجومية طويلة ضد الحوثيين. كما أن هذه التحالفات لا تعالج الانقسامات داخل المعسكر اليمني المناهض للجماعة، وهي الانقسامات التي أسهمت في تراجع القوات الحكومية على الساحل الغربي.

فالقوات الواقعة تحت مظلة مجلس القيادة الرئاسي لا تعمل ضمن قيادة عسكرية موحدة، بل تتوزع بين الجيش وقوات حزب الإصلاح ودرع الوطن والمقاومة الوطنية وتشكيلات أخرى تختلف في ولاءاتها وأهدافها ومصادر تمويلها. وقد انعكس هذا التشظي على سرعة اتخاذ القرار وعلى قدرة الجبهات على الصمود أمام الهجمات الحوثية.

كما أسهمت السياسات السعودية خلال الأشهر الماضية في إضعاف القوى التي امتلكت خبرة فعلية في مواجهة الحوثيين والتنظيمات المتطرفة. وبدلاً من توحيد التشكيلات المحلية حول هدف واضح، اتجهت الرياض إلى إعادة هندسة موازين القوة داخل المناطق المحررة، والدفع بقوات جديدة موالية لها، والدخول في مواجهات مع حلفاء سابقين في الجنوب.

وأدى هذا المسار إلى استنزاف المعسكر المناهض للحوثيين في صراعات داخلية، بينما حافظت الجماعة على قيادة مركزية وهيكل عسكري أكثر تماسكاً. وعندما بدأت المعركة على الساحل الغربي، ظهرت نتائج هذا الاختلال سريعاً، إذ لم تجد القوات المتراجعة غطاءً جوياً كافياً أو قيادة مشتركة قادرة على وقف الاختراقات وإعادة تنظيم خطوط الدفاع.

ولا تعني سيطرة الحوثيين على مواقع مطلة على باب المندب أنهم أصبحوا قادرين على إغلاق المضيق بصورة كاملة، لكنها تضع حركة الملاحة تحت تهديد مباشر. فالجماعة تمتلك صواريخ مضادة للسفن وطائرات مسيرة وزوارق مفخخة، ولا تحتاج إلى نشر قوة بحرية تقليدية كي ترفع مخاطر العبور وتدفع شركات الشحن إلى تغيير مساراتها.

وتكمن خطورة باب المندب في كونه حلقة الوصل بين المحيط الهندي والبحر الأحمر وقناة السويس. وأي اضطراب طويل فيه ينعكس على أسعار التأمين والشحن والطاقة، ويضاعف مدة الرحلات بين آسيا وأوروبا بعد تحويل السفن حول رأس الرجاء الصالح.

كما يتيح الموقع الجديد للحوثيين الضغط على السعودية ومصر ودول الخليج، ويمنح إيران ورقة إضافية في صراعها مع الولايات المتحدة. فطهران تستطيع استخدام تصعيد الجماعة في البحر الأحمر لتخفيف الضغط عن جبهات أخرى أو تحسين موقعها في أي مفاوضات إقليمية، من دون أن تدخل بنفسها في مواجهة مباشرة.

ويطرح رفض ترامب سؤالاً يتجاوز العلاقات السعودية الأمريكية: هل تنظر واشنطن إلى باب المندب باعتباره تهديداً يستدعي حرباً جديدة، أم ملفاً يمكن احتواؤه من خلال حماية السفن وترك القوى المحلية تتصارع على الساحل؟

حتى الآن، يبدو أن الخيار الثاني هو الأقرب. فالولايات المتحدة تريد حماية مصالحها المباشرة ومنع استهداف سفنها، لكنها لا تبدو مستعدة لاستعادة المناطق التي خسرها حلفاء السعودية أو تصحيح أخطاء إدارة الرياض للحرب اليمنية.

أما السعودية، فتواجه نتيجة سنوات من إدارة ملف اليمن عبر تشكيلات متنافسة وحسابات متعارضة. فبعد أن ابتعدت عن المواجهة المباشرة مع الحوثيين ووجهت جانباً من قوتها نحو إعادة ترتيب مناطق نفوذ حلفائها، وجدت نفسها تطلب تدخلاً أمريكياً عندما اقتربت الجماعة من أهم ممر بحري على حدود أمنها الإقليمي.

ويكشف الرفض الأمريكي أن واشنطن لم تعد مستعدة لمنح الرياض تفويضاً مفتوحاً أو تحمل تبعات خياراتها في اليمن. كما يؤكد أن الضمانات الدفاعية الأمريكية لا تعني استعداداً تلقائياً لخوض كل معركة ترى السعودية أنها تهدد مصالحها.

وبينما يحتفظ الحوثيون بمبادرة التحرك، تبدو الرياض مضطرة إلى الاختيار بين حرب تخشى نتائجها وتسوية قد تفرض عليها شروطاً قاسية. وفي الحالتين، يعكس وصول الجماعة إلى باب المندب فشلاً أوسع من خسارة موقع عسكري؛ فهو يكشف أن السعودية، بعد أكثر من عقد على تدخلها في اليمن، لم تنجح في بناء قوة محلية متماسكة، ولم تعد قادرة على ضمان تدخل حلفائها عندما تتعرض استراتيجيتها للانهيار.

من النووي إلى الإعدامات..

مريم رجوي» تطالب بإحالة انتهاكات إيران إلى مجلس الأمن بعد الملف النووي

رحبت مريم رجوي بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، لكنها اعتبرت الخطوة غير كافية ما لم تشمل منظومة القمع والإعدامات. وفي رسالة إلى مؤتمر بالبرلمان البريطاني، دعت لندن إلى الاعتراف بالمقاومة الإيرانية وربط العلاقات مع طهران بوقف الإعدام وانتهاكات حقوق الإنسان.

باريس

رحبت مريم رجوي، الرئيسة المنتخبة من المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، بقرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، ودعت إلى توسيع الضغوط الدولية لتشمل سجل طهران في الإعدامات وقمع الاحتجاجات وانتهاكات حقوق الإنسان.

وقالت رجوي إن إحالة الملف النووي، للمرة الأولى منذ ٢٠ عاماً، تمثل خطوة ضرورية في مواجهة المخاطر التي يشكلها البرنامج الإيراني، لكنها لن تكون كافية ما لم يتعامل المجتمع الدولي مع السياسات الداخلية والإقليمية للنظام باعتبارها أجزاءً مترابطة من استراتيجية بقائه.

وجاء موقف رجوي بالتزامن مع رسالة مصورة وجهتها إلى مؤتمر عُقد في البرلمان البريطاني تحت عنوان «حقوق الإنسان والتغيير الديمقراطي في إيران»، بحضور نواب وشخصيات من أحزاب ممثلة في مجلسي العموم واللوردات.

وكان مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أقر قراراً تقدمت به الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، يطلب رفع ملف إيران إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بسبب عدم تعاون طهران مع تحقيقات الوكالة المتعلقة بآثار يورانيوم عُثر عليها في مواقع لم تعلنها السلطات الإيرانية.

وحصل القرار على تأييد ٢٣ عضواً من أعضاء المجلس البالغ عددهم ٣٥، مقابل معارضة روسيا والصين والنيجر، وامتناع ثماني دول عن التصويت، فيما لم يشارك عضو واحد في الاقتراع.

ويعيد القرار الملف الإيراني إلى مجلس الأمن بعد عقدين من أول إحالة مماثلة، لكنه لا يفرض عقوبات بصورة تلقائية. كما أن إمكانية اتخاذ تدابير جديدة ضد طهران قد تصطدم باستخدام روسيا أو الصين حق النقض، بعدما صوتتا ضد القرار داخل مجلس محافظي الوكالة.

وقالت الوكالة إن إيران لم تقدم تفسيراً فنياً مقنعاً لوجود مواد نووية في مواقع غير معلنة، ولم توفر مستوى التعاون المطلوب للتحقق من طبيعة أنشطتها ومصير مخزونها من اليورانيوم المخصب.

وتنفي طهران سعيها إلى تصنيع سلاح نووي، وتقول إن برنامجها مخصص للأغراض السلمية. كما اتهمت الولايات المتحدة والدول الأوروبية بتسييس الوكالة واستخدامها لتبرير الضغوط والعقوبات، وربطت القيود المفروضة على عمليات التفتيش بالهجمات التي تعرضت لها منشآتها النووية.

غير أن الدول الغربية ترى أن غياب الشفافية، ومنع المفتشين من الوصول إلى مواقع حساسة، واستمرار تخصيب اليورانيوم إلى مستويات تقترب من الاستخدام العسكري، تجعل ضمان الطابع السلمي للبرنامج أكثر صعوبة.

وقالت رجوي إن النظام الإيراني، ما دام باقياً في السلطة، سيواصل محاولاته للوصول إلى القنبلة النووية واستخدام الحروب الخارجية والقمع الداخلي أدوات لحماية بنيته السياسية.

وأضافت أن معالجة الملف النووي بمعزل عن طبيعة النظام ستؤجل الأزمة بدلاً من حلها، معتبرة أن الاستراتيجية الإيرانية تقوم على الجمع بين تطوير القدرات النووية والصاروخية، وتوظيف الجماعات المسلحة في المنطقة، وتوسيع أجهزة القمع داخل البلاد.

وتبقى دعوة رجوي إلى وضع إيران تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة موقفاً سياسياً للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، ولا يتضمن قرار الوكالة الحالي إجراءً مماثلاً. فتفعيل الفصل السابع يتطلب قراراً من مجلس الأمن، ويمكن أن يشمل عقوبات أو تدابير إلزامية أخرى، وهو أمر تصعب الموافقة عليه في ظل الموقفين الروسي والصيني.

وأكدت رجوي أن النظر إلى البرنامج النووي باعتباره خطراً على السلام والأمن الدوليين يجب أن يقود أيضاً إلى بحث ملف الإعدامات والتعذيب وقمع الاحتجاجات، قائلة إن الانتهاكات الداخلية لا تنفصل عن سلوك النظام خارج الحدود.

وأضافت أن الهيئات التابعة للأمم المتحدة أدانت سجل إيران الحقوقي عشرات المرات، لكن الإدانات لم تتحول إلى آلية مساءلة قادرة على وقف الإعدامات أو محاكمة المسؤولين عنها.

ووفق المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، صدرت ٧٢ إدانة ضد النظام الإيراني عن الجمعية العامة وهيئات أممية أخرى. ولم تقدم رجوي في كلمتها قائمة تفصيلية بهذه القرارات، إلا أن الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان والمقررين الأمميين أصدروا على مدى عقود قرارات وتقارير متعددة تنتقد الإعدامات والمحاكمات غير العادلة والاعتقالات التعسفية والقيود المفروضة على النساء والأقليات.

وقالت رجوي إن إحالة ملف حقوق الإنسان إلى مجلس الأمن أصبحت مطلباً ملحاً للشعب الإيراني، معتبرة أن استمرار الاكتفاء ببيانات القلق يمنح السلطات مساحة لمواصلة القمع من دون كلفة سياسية وقانونية مؤثرة.

وركزت في رسالتها إلى البرلمان البريطاني على أوضاع الشباب والسجناء السياسيين، وقدمت مهدي خانكي، وهو شاب يبلغ ٢٦ عاماً وعضو في منظمة مجاهدي خلق، مثالاً على جيل قالت إنه مستعد لمواجهة النظام وتحمل كلفة العمل السياسي المعارض.

وبحسب روايتها، اعتُقل خانكي في ١٠ فبراير/شباط ٢٠٢٦ وأُعدم في ٢٢ يوليو/تموز من العام نفسه بسبب نشاطه المعارض ودعوته إلى إسقاط النظام. ولم يصدر تعليق إيراني مستقل على هذه الرواية أو على طبيعة الاتهامات التي وُجهت إليه.

وقالت رجوي إن خانكي كان يحمل شهادة جامعية في القانون، وإن كتاباته تعكس تطلعات جيل يسعى إلى إنهاء منظومة السجون التي ورثها النظام الحالي عن عهد الشاه ووسع استخدامها ضد معارضيه.

كما أشارت إلى بيانات قالت إن سجناء سياسيين أصدروها بمناسبة الذكرى الحادية والستين لتأسيس منظمة مجاهدي خلق، وأعلنوا فيها دعمهم للمقاومة ورفضهم للنظامين الملكي والديني.

ونقلت عن أرغوان فلاحي وفروغ تقي بور، المعتقلتين في سجن إيفين بطهران، قولهما إنهما تنتميان إلى جيل يرفض الدكتاتورية والتبعية وعودة نظام الشاه أو استمرار حكم رجال الدين.

ولا يمكن التحقق بصورة مستقلة من ظروف إصدار هذه الرسائل أو من درجة حرية السجينتين في التواصل، لكن المعارضة الإيرانية تستخدمها دليلاً على استمرار النشاط السياسي داخل السجون على الرغم من الرقابة والعقوبات.

وقالت رجوي إن الاعتقالات والإعدامات التي أعقبت احتجاجات يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦ لم توقف نشاط الشباب، وإن النظام أصدر أحكاماً بالإعدام بحق عدد من المشاركين في الاحتجاجات وأعضاء منظمة مجاهدي خلق وأنصارها.

وأضافت أن المعلومات لا تزال غائبة بشأن مصير عدد من المعتقلين، وسط مخاوف من تعرضهم لمحاكمات مغلقة أو الإخفاء القسري، مشيرة إلى أن المتهمين في القضايا السياسية يُحرمون بصورة منهجية من الدفاع القانوني ومن التواصل الحر مع أسرهم ومحاميهم.

وقالت إن السجون التي يُحتجز فيها المتظاهرون تعاني اكتظاظاً شديداً ونقصاً في الغذاء والأدوية والرعاية الطبية. واتهمت السلطات باستخدام الحرمان من العلاج والاحتجاز في ظروف قاسية وسيلة لمعاقبة المعارضين وإضعاف قدرتهم على مواصلة الاحتجاج.

وتحدثت عن استمرار حملة «لا للإعدام» داخل ٦٢ سجناً إيرانياً، قائلة إن السجناء وصلوا إلى الأسبوع السادس والثلاثين بعد المئة من التحركات الاحتجاجية المناهضة لتنفيذ أحكام الإعدام.

وتأتي هذه المزاعم في سياق تزايد الانتقادات الدولية لاستخدام إيران عقوبة الإعدام في القضايا السياسية والأمنية، وسط اتهامات بأن بعض الأحكام تصدر بعد محاكمات تفتقر إلى الضمانات الأساسية وتعتمد على اعترافات منتزعة تحت الضغط.

وربطت رجوي تصاعد القمع بالأزمات الاقتصادية والسياسية التي يواجهها النظام، وقالت إن طهران تحتاج إلى استمرار التوتر الخارجي لتبرير تشديد الإجراءات الأمنية ومنع اندلاع انتفاضة جديدة.

وأضافت أن السلطة توظف خطاب الحرب والحصار لتوجيه موارد الدولة نحو المؤسسات العسكرية والأمنية، في وقت يواجه فيه الإيرانيون ارتفاع الأسعار والبطالة وتدهور الخدمات ونقص المياه والكهرباء.

وبحسب رجوي، فإن تخصيص القسم الأكبر من عائدات البلاد للحرس الثوري والمشاريع العسكرية والنووية وشبكة الحلفاء الإقليميين يعد أحد أسباب الانهيار الاقتصادي، إلى جانب الفساد والعقوبات والعزلة المالية.

وقالت إن الهجمات على الملاحة في مضيق هرمز أضعفت ما تبقى من فرص التفاهم مع الغرب، وأظهرت أن النظام يستخدم أمن الطاقة والتجارة الدولية ورقة للضغط عندما تضيق خياراته السياسية.

وأكدت أن الشعب الإيراني لا يريد حرباً خارجية، وأن مشروع المجلس الوطني للمقاومة يقوم على معادلة ترفض الاختيار بين الاسترضاء والتدخل العسكري، وتطرح تغيير النظام عبر الإيرانيين والمقاومة المنظمة.

كما هاجمت رجوي أنصار العودة إلى النظام الملكي، قائلة إن بقايا حكم الشاه تراهن على الحرب والفوضى بوصفهما الطريق الوحيد للعودة إلى السلطة.

وأضافت أن المشروع الملكي لا يقدم بديلاً ديمقراطياً، بل يسعى إلى إعادة بناء سلطة مركزية قمعية مشابهة

للنظام السابق وجهازه الأمني المعروف بـ«السافاك».

وتعكس هذه المواقف الصراع داخل المعارضة الإيرانية في الخارج، حيث تتنافس قوى جمهورية وملكية وقومية ويسارية على تمثيل الشارع، في حين ترفض طهران جميع هذه التيارات وتتهم بعضها بالعمل لصالح دول أجنبية.

ودعت رجوي الحكومة البريطانية الجديدة إلى التخلي عن سياسة قالت إنها قامت طوال سنوات على غض الطرف عن الإعدامات أملاً في تعديل سلوك النظام عبر التفاوض.

وقالت إن السياسة المطلوبة يجب أن ترفض الاسترضاء والحرب الخارجية معاً، وأن تضع الشعب الإيراني بوصفه العامل الرئيسي للتغيير، بدلاً من حصر الخيارات بين الاتفاق مع السلطة أو مهاجمة إيران عسكرياً.

وطالبت البرلمان البريطاني بالاعتراف بالمقاومة الإيرانية وبالحكومة المؤقتة التي أعلنها المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، مشيرة إلى أن أكثر من ٦٠٠ عضو في مجلسي العموم واللوردات أيدوا برنامجها السياسي.

ولا يعني تأييد نواب بريطانيين لخطة المجلس اعترافاً رسمياً به بديلاً حاكماً أو حكومة مؤقتة، إذ يحتاج مثل هذا القرار إلى موقف تنفيذي من الحكومة البريطانية. لكنه يمنح المنظمة حضوراً سياسياً داخل البرلمان ويزيد قدرتها على الضغط في ملفات العقوبات وحقوق الإنسان وتصنيف الحرس الثوري.

وحددت رجوي ثلاثة مطالب عملية أمام بريطانيا والدول الغربية، أولها ربط العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع طهران بوقف الإعدامات وقتل المتظاهرين، بحيث تصبح حقوق الإنسان جزءاً من أي تفاهم اقتصادي أو سياسي.

وطالبت ثانياً بتطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية لملاحقة المسؤولين عن مجزرة السجناء السياسيين عام ١٩٨٨، وكذلك المتهمين بقتل المتظاهرين في الانتفاضات اللاحقة.

ويتيح هذا المبدأ لبعض الدول محاكمة أشخاص متهمين بارتكاب جرائم دولية خطيرة حتى إذا وقعت الانتهاكات خارج أراضيها ولم يكن الضحايا أو المتهمون من مواطنيها، لكن تطبيقه يظل مرتبطاً بتوافر الأدلة ووجود المتهمين ضمن اختصاص المحاكم المعنية.

أما المطلب الثالث فيتمثل في تضمين أي اتفاق دولي مقبل مع إيران بنداً ملزماً وقابلاً للتحقق بشأن وقف الإعدامات، بدلاً من إبقاء الملف الحقوقي منفصلاً عن المفاوضات النووية والاقتصادية.

وأشادت رجوي بجهود مجموعة من النواب يقودها السير بوب بلاكمان لإدراج الحرس الثوري الإيراني على قائمة المنظمات الإرهابية في بريطانيا، معتبرة أن التصنيف سيقيد شبكاته المالية والسياسية ويبعث برسالة إلى أجهزة النظام.

وتقاوم الحكومات البريطانية المتعاقبة هذا المطلب أحياناً خشية أن يؤدي التصنيف إلى إغلاق قنوات الاتصال الدبلوماسية أو تعقيد التعامل مع الدولة الإيرانية، بالنظر إلى أن الحرس جزء رسمي ومركزي من بنيتها العسكرية والسياسية، وليس تنظيماً منفصلاً عنها.

ويمنح قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية حملة رجوي مساحة جديدة لربط ثلاثة ملفات ظلت الدول الغربية تتعامل معها في مسارات منفصلة: البرنامج النووي، والنفوذ الإقليمي، وحقوق الإنسان.

لكن نقل الملف النووي إلى مجلس الأمن لا يضمن اتخاذ إجراءات جديدة، خصوصاً مع معارضة موسكو وبكين. كما أن إحالة الملف الحقوقي ستواجه العقبة السياسية نفسها، إلى جانب الخلاف الدولي بشأن ما إذا كانت الانتهاكات داخل إيران تمثل تهديداً مباشراً للسلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك، ترى المعارضة أن قيمة الإحالة لا تقتصر على العقوبات، بل تشمل نقل الملف من نطاق الإدانة الأخلاقية إلى مستوى المساءلة السياسية والقانونية، وتثبيت الانتهاكات في سجل دولي يصعب تجاوزه في أي تسوية مستقبلية.

وتجد طهران نفسها أمام ضغط متزامن: إحالة نووية تعيدها إلى مجلس الأمن، وعقوبات بريطانية أكثر تشدداً، وانتقادات حقوقية تتصاعد بالتوازي مع الاحتجاجات والأزمة الاقتصادية.

وكانت بريطانيا قد نشرت تشريعات جديدة لتشديد العقوبات على إيران، تشمل توسيع القيود المالية والتجارية وحظر سلع وتقنيات وخدمات إضافية، فضلاً عن منع الطائرات الإيرانية من الهبوط في المملكة المتحدة ضمن استثناءات محددة.

لكن أثر هذه الضغوط سيعتمد على قدرة الدول الغربية على توحيد سياساتها وتجنب تحميل المواطنين كلفة العقوبات، في حين تظل شبكات الحرس الثوري والنخب المرتبطة بالسلطة قادرة على الالتفاف على القيود عبر قنوات تجارية ومالية خارجية.

وفي المقابل، قد يستخدم النظام إحالة الملف لتبرير المزيد من القيود الداخلية واتهام معارضيه بالعمل مع الغرب، كما يمكن أن يقلص تعاونه مع الوكالة أو يوسع أنشطته النووية رداً على القرار.

وبذلك تدخل الأزمة الإيرانية مرحلة تتقاطع فيها مخاطر الانتشار النووي مع الصراع على مستقبل النظام. فالغرب يطالب طهران بالشفافية والتعاون، بينما تريد المقاومة الإيرانية نقل النقاش من عدد أجهزة الطرد المركزي ومستويات التخصيب إلى طبيعة السلطة التي تتحكم في هذه القدرات.

القاهرة أمام بوابة الخطر

سقوط ميون بيد الحوثيين يضع قناة السويس أمام خسائر جديدة

يحذر دبلوماسي مصري سابق من أن تمركز الحوثيين قرب باب المندب قد يفرض موجة جديدة من الضغوط على قناة السويس والاقتصاد المصري، حتى من دون إغلاق المضيق، فيما تبدو دعوته إلى هدنة بحرية رهناً بتفاهم إقليمي يصعب فصله عن موازين الحرب داخل اليمن.

القاهرة

حذر السفير أشرف عقل، سفير مصر السابق لدى اليمن، من تداعيات تقدم الحوثيين في الساحل الغربي ووصولهم إلى جزيرة ميون، معتبراً أن التطورات تضع الملاحة الدولية وقناة السويس والاقتصاد المصري أمام اختبار جديد في واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية للتجارة وإمدادات الطاقة.

وقال عقل، في تصريحات لصحيفة «المصري اليوم»، إن الخطر لا يتوقف عند احتمال فرض سيطرة عسكرية مباشرة على مضيق باب المندب، بل يمتد إلى قدرة الحوثيين على تهديد السفن ورفع مستوى المخاطر المحيطة بحركتها، بما يدفع شركات الشحن إلى تغيير مساراتها بعيداً عن البحر الأحمر.

وتكتسب تحذيراته أهمية إضافية بعد سيطرة الحوثيين على مدينة المخا الساحلية وذباب وجزيرتي زقر وميون، وفقاً لمصادر يمنية وتقارير دولية. ويمنح هذا التقدم الجماعة موطئ قدم عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، بعدما كانت تعتمد في هجماتها البحرية السابقة على الصواريخ والطائرات المسيّرة والزوارق المفخخة المنطلقة من مناطق أبعد إلى الشمال.

لكن الوصول إلى ميون لا يعني، من الناحية العسكرية، أن الحوثيين أصبحوا قادرين تلقائياً على إغلاق باب المندب أو التحكم الكامل في السفن العابرة. فالمضيق ينقسم حول الجزيرة إلى قناتين، ويظل الممر الغربي الأوسع مفتوحاً أمام الملاحة الدولية، كما تنتشر في المنطقة قوات بحرية تابعة لدول عدة.

ومع ذلك، لا تحتاج الجماعة إلى إغلاق المضيق فعلياً لإلحاق ضرر اقتصادي واسع. يكفي نشر أسلحة ساحلية أو تنفيذ هجمات متفرقة وإصابة سفينة واحدة حتى ترتفع أقساط التأمين وتعيد شركات الملاحة تقييم مخاطر المرور. وفي صناعة النقل البحري، يمكن لتحذير أمني أو هجوم محدود أن يؤدي إلى نتائج اقتصادية تفوق حجمه العسكري.

وتشير تقديرات دولية إلى أن باب المندب تمر عبره شحنات تعادل نحو سبعة بالمئة من إنتاج النفط العالمي، فضلاً عن كميات كبيرة من الحاويات والبضائع المتجهة بين آسيا وأوروبا. وأدت الهجمات الحوثية التي بدأت أواخر عام ٢٠٢٣ إلى تحويل شركات كبرى سفنها نحو رأس الرجاء الصالح، قبل أن تؤدي التطورات الأخيرة إلى تجدد المخاوف من اضطراب طويل الأمد في الممر. رويترز

وتظهر التجربة السابقة أن السيطرة القانونية أو العسكرية الكاملة على المضيق ليست شرطاً لتعطيل التجارة. فقد تراجعت حركة السفن في البحر الأحمر بنسب كبيرة عندما بدأ الحوثيون استهداف السفن، رغم عدم وجودهم آنذاك في ميون أو المخا. أما تمركزهم حالياً بالقرب من خط العبور، فيخفض المسافة بين منصات النيران والأهداف البحرية ويمنحهم قدرة أكبر على المراقبة والضغط.

وقال عقل إن صندوق النقد الدولي وثق انخفاض حركة التجارة عبر قناة السويس بأكثر من ٥٠ بالمئة خلال المرحلة الأولى من أزمة البحر الأحمر، مقابل ارتفاع عدد السفن التي اختارت الالتفاف حول إفريقيا. ويعني هذا التحول إضافة آلاف الكيلومترات إلى الرحلات بين آسيا وأوروبا، وزيادة استهلاك الوقود ومدة التسليم وتكاليف تشغيل السفن والتأمين على الشحنات.

وتتحمل مصر جزءاً مباشراً من هذه الكلفة. فقناة السويس ليست ممراً تجارياً دولياً فقط، وإنما مصدر رئيسي للنقد الأجنبي للخزانة المصرية، وأي انخفاض في أعداد السفن العابرة يضغط على الإيرادات الدولارية في وقت تواجه فيه البلاد التزامات خارجية واحتياجات مرتفعة إلى تمويل الواردات.

كما يؤدي اضطراب الملاحة إلى تأثير غير مباشر في السوق المصرية عبر ارتفاع تكاليف استيراد المواد الخام والغذاء ومستلزمات الإنتاج، وقد تنتقل هذه الزيادة إلى أسعار المستهلكين. وبذلك لا تبقى معركة الساحل الغربي شأناً يمنياً داخلياً، بل تتحول نتائجها إلى عامل مؤثر في التضخم والتجارة والعملة داخل مصر.

وأشار عقل إلى الأهمية الموازية لخط أنابيب «سوميد»، الذي ينقل النفط بين خليج السويس والبحر المتوسط. غير أن الخط يوفر بديلاً جزئياً لناقلات النفط ولا يستطيع تعويض قناة السويس في تجارة الحاويات والبضائع العامة. كما أن الاستفادة منه تظل مرتبطة بوصول الناقلات إلى البحر الأحمر واجتيازها المنطقة المحيطة بباب المندب.

وتزداد خطورة هذا الانكشاف مع اضطراب مضيق هرمز وتعرض خط أنابيب النفط السعودي شرق-غرب لهجمات أدت إلى توقفه مؤقتاً. فقد صُمم الخط لتوفير منفذ بديل عن هرمز إلى البحر الأحمر، لكن تصاعد التهديد الحوثي قرب باب المندب يضع طرفاً آخر من شبكة صادرات الطاقة تحت الضغط، ويقيد جدوى البدائل التي أُنشئت لتجاوز الاختناقات البحرية. رويترز

وبالنسبة إلى القاهرة، فإن تزامن التوتر في هرمز وباب المندب يمثل السيناريو الأكثر كلفة. فاضطراب الممر الأول يرفع أسعار النفط والغاز، بينما يقلص اضطراب الثاني حركة السفن عبر قناة السويس. وفي هذه الحالة تواجه مصر ارتفاع فاتورة الطاقة وتراجع إيرادات القناة في الوقت نفسه، فضلاً عن زيادة أسعار النقل والتأمين.

ودعا عقل إلى تحرك دبلوماسي مصري يهدف إلى فصل أمن الملاحة عن الصراع السياسي والعسكري في اليمن، والدفع نحو تفاهم يضمن عدم استهداف السفن التجارية، بالتوازي مع وقف التصعيد وتهيئة الظروف لاستئناف التسوية السياسية.

وتبدو فكرة الهدنة البحرية جذابة للقاهرة ولشركات الشحن، لكنها تواجه عقبات عملية وسياسية. فالتصعيد في البحر الأحمر ارتبط منذ بدايته بالحروب الإقليمية وبحسابات إيران وحلفائها، ولم يكن ملفاً يمنياً منفصلاً. كما أن الحوثيين ينظرون إلى قدرتهم على تهديد الملاحة بوصفها إحدى أهم أوراقهم العسكرية والتفاوضية، ولذلك يصعب تصور تخليهم عنها من دون مقابل سياسي وأمني.

وتحتاج أي هدنة قابلة للتطبيق إلى تحديد السفن المشمولة بالحماية، وآلية للتحقق من الالتزام، وضمانات تمنع استخدام الموانئ والجزر لأغراض هجومية. كما تتطلب طرفاً قادراً على مراقبة الانتهاكات وفرض كلفة على الجهة التي تخرق الاتفاق. ومن دون هذه العناصر، قد تتحول الهدنة إلى غطاء يثبت المكاسب الحوثية على الساحل من دون إزالة التهديد.

ويصعب كذلك فصل أمن المضيق عن مستقبل القوات المسيطرة على ضفتيه اليمنية. فقد جاء التقدم الحوثي بعد انهيار مواقع المقاومة الوطنية وتراجع القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية، وسط انقسامات داخل المعسكر المناهض للجماعة وغياب قيادة عسكرية موحدة.

ويشير ذلك إلى أن الخلل الذي وصل صداه إلى قناة السويس بدأ من البر اليمني. فقد أدى تفكيك التحالفات المحلية وتعارض الحسابات السعودية مع القوى الجنوبية المدعومة سابقاً من الإمارات إلى إضعاف الترتيبات العسكرية التي كانت تؤمن الساحل وباب المندب. وحين انهارت تلك الترتيبات، انتقلت الكلفة من جبهة يمنية مهملة إلى ممر دولي يرتبط مباشرة بالأمن الاقتصادي المصري.

وتقول مصادر إقليمية إن الدعم الإيراني بالأسلحة والمشورة العملياتية أسهم في نجاح الهجوم الحوثي على المخا والساحل. وتنفي طهران إصدار أوامر مباشرة للجماعة، لكن التوقيت يمنح إيران ورقة إضافية في وقت تواجه فيه ضغوطاً حول مضيق هرمز وحرباً ممتدة مع الولايات المتحدة. رويترز

ولا تملك مصر بمفردها أدوات كافية لإعادة ضبط هذه المعادلة. لكنها تستطيع استخدام علاقاتها مع السعودية وسلطنة عمان ودول الخليج والقوى اليمنية الجنوبية والولايات المتحدة لطرح مبادرة تجمع بين التهدئة البحرية والترتيبات الأمنية على الأرض، بدلاً من اختزال الأزمة في تعهد حوثي غير مضمون بعدم استهداف السفن.

كما يمكن للقاهرة الدفع نحو إطار دولي تكون فيه المنظمة البحرية الدولية والأمم المتحدة طرفين في مراقبة حركة الملاحة، مع الاحتفاظ بحق الدول في حماية السفن التجارية وفقاً للقانون الدولي. ويتطلب ذلك تفريقاً واضحاً بين حماية المرور البحري وبين منح أي طرف شرعية للسيطرة بالقوة على الجزر والموانئ اليمنية.

والتجارب السابقة لا تمنح الضربات الجوية وحدها فرصة كبيرة للحسم. فقد تعرض الحوثيون لحملات جوية سعودية وأمريكية على مدى سنوات، من دون القضاء على قدراتهم الصاروخية والمسيّرة. لكن الدبلوماسية غير المدعومة بردع عسكري وترتيبات برية متماسكة قد تمنح الجماعة وقتاً لتحويل ميون والمخا إلى قواعد دائمة.

لذلك يحتاج الدور المصري الذي وصفه عقل بأنه «صمام أمان» إلى مسارين متوازيين: الأول عاجل يضمن استمرار الملاحة ويخفض مخاطر استهداف السفن، والثاني سياسي وأمني يمنع تثبيت السيطرة الحوثية على باب المندب باعتبارها أمراً واقعاً.

وفي غياب مثل هذا المسار، ستظل شركات الملاحة تتخذ قراراتها على أساس الخطر لا على أساس البيانات السياسية. وقد لا يغلق الحوثيون المضيق، لكن مجرد امتلاكهم القدرة على إطلاق النار باتجاهه يكفي لإبعاد السفن عن قناة السويس وتحميل الاقتصاد المصري فاتورة حرب لم يكن طرفاً مباشراً فيها.

وتكشف التطورات أن أمن قناة السويس يبدأ فعلياً من ميون والساحل الغربي لليمن. وكلما طال بقاء المضيق تحت تهديد جماعة مسلحة مرتبطة بصراع إقليمي أوسع، تقلصت قدرة القاهرة على التعامل مع الأزمة باعتبارها اضطراباً مؤقتاً، وتحولت حماية الملاحة إلى أولوية تمس الأمن القومي المصري وموقع البلاد داخل منظومة التجارة العالمية.

البادية تصعد إلى الشاشة..

«ياقوت بين الحياة والموت» يحوّل المعاناة الاجتماعية إلى صرخة سينمائية بالجديدة

يعود فيلم «ياقوت بين الحياة والموت» للمخرج المصطفى بنوقاص إلى الواجهة، بعد تأجيل عرضه بسبب خضوع مخرجه لجراحة في القلب. ويقدم العمل معالجة درامية لمعاناة البادية والصراعات الأسرية التي يشعلها الإرث، جامعاً بين ممثلين مغاربة مخضرمين ومواهب محلية شابة.

طرابلس

يستعد المخرج والمنتج المغربي المصطفى بنوقاص لتقديم العرض الأول لفيلمه «ياقوت بين الحياة والموت» في مسرح عفيفي بمدينة الجديدة، يوم السبت ٢٦ سبتمبر/أيلول، ابتداءً من الساعة السابعة والنصف مساءً، بعد أشهر من تأجيل الموعد السابق بسبب خضوعه لجراحة في القلب.

وكان مقرراً أن يلتقي جمهور الجديدة بالفيلم في ١٨ أبريل/نيسان الماضي، قبل أن يضطر بنوقاص إلى تأجيل العرض إثر خضوعه لعملية قلب مفتوح. ويعود العمل اليوم حاملاً حكاية إنسانية تنطلق من معاناة البادية المغربية، لتقترب من الصراعات التي تنشأ داخل الأسرة حين تتغلب المصالح المادية على روابط القرابة.

ويبحث الفيلم في مشاعر الألم والصبر والخوف من المصير، من خلال شخصية «ياقوت» التي تواجه واقعاً اجتماعياً تتداخل فيه سلطة الأسرة والعادات والظروف الاقتصادية والنفسية. ويسعى العمل إلى كشف ما تخفيه العلاقات العائلية من أسرار وتناقضات، وما يمكن أن تتركه النزاعات حول الإرث من آثار عميقة في حياة الأفراد.

وسيسبق العرض حفل لتكريم عدد من الفنانين والوجوه التي شاركت في الفيلم أو أسهمت في إنجازه، في مبادرة من فريق العمل للاعتراف بأدوار الطاقات الفنية والتقنية التي شاركت في تحويل النص إلى تجربة سينمائية.

ويضم «ياقوت بين الحياة والموت» مجموعة من الممثلين المغاربة، بينهم هند الباسط، وميلود الحبشي، ومحمد حراكة، وسعاد الوزاني، وزهور سليماني، ومحمد لقلع، وعبد الرحيم الغزواني، وأحمد لولاد، إلى جانب عزيزة مرودي وعدد من المواهب المحلية في مدينة الجديدة.

ويجمع العمل بذلك بين أسماء تمتلك خبرة فنية ممتدة وطاقات شابة تخوض تجربة الاحتكاك بالإنتاج السينمائي. ويمنح هذا التنوع الفيلم فرصة للجمع بين الأداء المستند إلى الخبرة وحيوية الوجوه الجديدة، مع إتاحة مساحة للمواهب المحلية للظهور أمام جمهور أوسع.

وحظي الفيلم باهتمام إعلامي منذ انطلاق تصويره في مدينة الجديدة، بالنظر إلى طبيعة موضوعه الاجتماعي واختيار بنوقاص الاقتراب من العلاقات داخل الأسرة، خصوصاً حين تتحول الماديات والطمع في الإرث إلى عوامل تهدد روابط القرابة والمودة.

ولا تتوقف الحكاية عند نزاع عائلي حول الممتلكات، إذ تجد الشخصية الرئيسية نفسها في مواجهة واقع أشد قسوة، تتقاطع فيه المصلحة مع العاطفة، وتتحول العلاقات الإنسانية إلى ساحات للصراع. ومع تطور الأحداث، تكشف الشخصيات عن أسرار وخيبات ومواقف تظهر هشاشة بعض الروابط عندما تصبح المادة أقوى من المشاعر.

وتتحول ياقوت داخل البناء الدرامي إلى نموذج إنساني يجمع بين الحسرة واليتم والشقاء والإهانة. ولا يقدمها الفيلم باعتبارها ضحية معزولة عن محيطها، بل بوصفها انعكاساً لواقع اجتماعي تتشابك فيه التقاليد مع سلطة العائلة والضغوط الاقتصادية والاضطرابات النفسية.

ويحاول بنوقاص الاقتراب من التفاصيل الداخلية للشخصيات، بدلاً من الاكتفاء بسرد الأحداث في صورة حكاية مباشرة. فالكلمة العابرة أو الموقف العائلي أو السر القديم يمكن أن يتحول داخل الفيلم إلى شرارة تشعل صراعاً يمتد أثره إلى جميع أفراد الأسرة.

وسبق للمخرج المصطفى بنوقاص الاشتغال على قضايا اجتماعية وإنسانية مستمدة من الواقع المغربي، من خلال أعمال من بينها «كثرة الهم تضحك»، و«الأشرار»، و«الهم المشروك»، و«واشنو ذنبي» و«ريحانة». ويواصل في «ياقوت بين الحياة والموت» هذا المسار، مع محاولة تطوير أدواته البصرية والدرامية.

ويتجه الفيلم إلى الابتعاد عن المعالجة الكلاسيكية المباشرة، عبر توظيف الصورة والحركة والمكان والأداء للتعبير عن الحالات النفسية للشخصيات. ويتيح هذا الاختيار للمشاهد الاقتراب من دوافع الأبطال وصراعاتهم الداخلية، بدلاً من تلقي الحكاية من خلال الحوار وحده.

ويؤدي المكان دوراً أساسياً في العمل، إذ لم تُستخدم مدينة الجديدة باعتبارها موقعاً للتصوير فقط، بل حضرت فضاءاتها وملامحها الاجتماعية بوصفها جزءاً من بناء الحكاية. ومنحت المدينة ومحيطها الفيلم أماكن وشخصيات وتفاصيل بصرية تساعد على ربط الأحداث ببيئة مغربية مألوفة.

ويجمع «ياقوت بين الحياة والموت» بين الواقعية والغموض، ما يتيح للمشاهد متابعة المسار الظاهر للحكاية، وفي الوقت نفسه البحث عن الأسرار التي تتحكم في مواقف الشخصيات وعلاقاتها. ويسمح هذا المزج بقراءات متعددة للصراع الأسري، خصوصاً حين لا تكون الحقيقة كاملة لدى أي طرف.

ويمثل العرض الأول في مسرح عفيفي اختباراً مباشراً للعمل أمام جمهور المدينة التي وُلد فيها المشروع وصُورت أجزاء من مشاهده داخل فضاءاتها. كما يمنح فريق الفيلم فرصة لقياس تفاعل المتلقين مع المعالجة الدرامية والأداء والشخصيات قبل انتقاله إلى محطات أخرى.

ومن المرتقب أن يواصل الفيلم رحلته خارج مدينة الجديدة والمغرب، من خلال مشاركة متوقعة في مهرجان البوسفور بمدينة إسطنبول، إلى جانب مهرجانات دولية أخرى. وقد تفتح هذه المشاركات أمامه مجالاً للوصول إلى جمهور أوسع، وتقديم تجربة سينمائية مغربية تنطلق من قضايا محلية ذات أبعاد إنسانية مشتركة.

وقطع الفيلم منذ بدء تصويره مساراً امتد من الفكرة والكتابة إلى بناء الشخصيات واختيار الممثلين ومواقع التصوير، وصولاً إلى نسخته التي ستعرض أمام الجمهور. وشهد هذا المسار توقفاً اضطرارياً فرضته الحالة الصحية للمخرج، قبل أن يعود المشروع إلى الواجهة بعد تعافيه.

ويضع العرض المرتقب تجربة بنوقاص أمام امتحان الجمهور والنقاد، ومدى قدرة الفيلم على نقل حكاية ياقوت من إطارها الخاص إلى مساحة إنسانية أوسع، تعبر عن كل من وجد نفسه محاصراً بين قسوة الظروف وسلطة العائلة والمجتمع.

ويلتقي «ياقوت بين الحياة والموت» جمهوره في الساعة السابعة والنصف من مساء السبت ٢٦ سبتمبر/أيلول على خشبة مسرح عفيفي بمدينة الجديدة، في ليلة تجمع العرض السينمائي بتكريم الفنانين والطاقات التي أسهمت في إنجاز العمل.

تكريم لبرامج الثقافة المالية

«مالية عجمان» تحصد جائزتين عن برنامجي «ألعبها صح» و«عجمان مال بلس»

فازت دائرة المالية في عجمان بجائزتي أفضل برنامج ترفيهي وأفضل برنامج تخصصي حكومي ضمن «صيفنا سعادة ٢٠٢٦»، تقديراً لبرنامجي «ألعبها صح» و«عجمان مال بلس»، اللذين وظفا الأنشطة التفاعلية والذكاء الاصطناعي في تعزيز الوعي المالي وتنمية مهارات المشاركين.

عجمان

حصدت دائرة المالية في عجمان جائزتين ضمن برنامج «صيفنا سعادة ٢٠٢٦»، إذ فاز برنامج «ألعبها صح» بجائزة أفضل برنامج ترفيهي، فيما نال «عجمان مال بلس» جائزة أفضل برنامج تخصصي مقدم من الجهات الحكومية.

وجرى تكريم الدائرة خلال الحفل الختامي للبرنامج، بحضور الشيخ عبدالعزيز بن حميد النعيمي، تقديراً للبرامج التي قدمتها خلال الدورة، واعتمادها على التفاعل والترفيه والتقنيات الحديثة في نشر الثقافة المالية وتنمية المهارات.

وفاز «ألعبها صح» بجائزة أفضل برنامج ترفيهي بعد تقديمه تجربة تفاعلية جمعت بين اللعب والحركة والتراث والتحدي، من خلال مجموعة من المسابقات والألعاب الفردية والجماعية والأنشطة الموجهة إلى المشاركين.

وسعى البرنامج إلى تعزيز روح الفريق والتواصل والمنافسة، إلى جانب إعادة تقديم عدد من عناصر التراث في إطار عصري يتناسب مع طبيعة الفعاليات الصيفية واهتمامات الفئات المستهدفة.

أما برنامج «عجمان مال بلس» فحصل على جائزة أفضل برنامج تخصصي من الجهات الحكومية، تقديراً لجمعه بين الثقافة المالية والذكاء الاصطناعي ومهارات المستقبل ضمن تجربة تعليمية تفاعلية.

وأتاح البرنامج للمشاركين تطوير معارفهم المالية والتعرف إلى إمكانات التقنيات الحديثة، إلى جانب استكشاف طرق توظيفها في دعم المهارات الشخصية وتحسين القرارات المالية المستقبلية.

وقال مروان أحمد آل علي، المدير العام لدائرة المالية في عجمان، إن حصول الدائرة على الجائزتين يعكس توجهها نحو تطوير تجارب تترك أثراً ملموساً في المجتمع، مشيراً إلى أن الجمع بين المعرفة والتفاعل والتقنيات الحديثة يمثل ركناً أساسياً في جهود نشر الثقافة المالية بين الأجيال الناشئة.

وأضاف: «نفخر بهذا الإنجاز الذي يجسد حرصنا على تقديم مبادرات نوعية تلامس احتياجات أفراد المجتمع وتواكب تطلعاتهم، وتسهم في تعزيز جودة الحياة وبناء مجتمع أكثر وعياً وتمكيناً».

وأكد آل علي أن الدائرة ستواصل تطوير برامجها بما ينسجم مع مستهدفات رؤية عجمان ٢٠٣٠، ويدعم مسيرة التنمية المستدامة في الإمارة.

وتعمل دائرة المالية من خلال هذه البرامج على تحويل المفاهيم المالية من معلومات نظرية إلى مهارات يمكن تطبيقها في الحياة اليومية، مع الاستفادة من الأنشطة التفاعلية في تبسيط المعرفة والوصول إلى شرائح مختلفة من المجتمع.

ويأتي التكريم ضمن توجه الدائرة إلى مواءمة مبادراتها مع الأولويات التنموية والأهداف الاستراتيجية لحكومة عجمان، وتعزيز دور البرامج الحكومية في نشر الممارسات المالية الواعية ودعم جودة الحياة في الإمارة.

حكايات على مقاس الهاتف..

في تسعين ثانية.. كيف جذبت المايكرو دراما جيل Z ونافست الشاشة الكبيرة؟

غيّرت المايكرو دراما طريقة إنتاج الحكايات واستهلاكها، بعدما نقلت المشاهدة من الشاشة المنزلية إلى الهاتف، واختزلت الحلقة في دقائق أو ثوانٍ. وبينما يمنحها إيقاعها السريع قدرةً على جذب جيل Z، تثير هيمنة الخوارزميات تساؤلات بشأن العمق الفني ومستقبل الدراما التقليدية.

هانم داود

في عالم أصبحت فيه الثواني الأولى حاسمة في قرار المشاهد بالاستمرار أو الانتقال إلى محتوى آخر، أعادت شاشة الهاتف الصغيرة تشكيل خريطة الدراما وطرق استهلاكها. ولم تعد «المايكرو دراما»، أو الدراما العمودية، اتجاهاً مؤقتاً ظهر على منصتي «تيك توك» و«ريلز»، بل تحولت إلى صيغة إنتاجية تسعى إلى بناء حكاية متكاملة في حلقات قصيرة، قد لا تتجاوز الواحدة منها تسعين ثانية.

وغيّرت هذه الصيغة العلاقة التقليدية بين المشاهد والعمل الدرامي. فبدلاً من الجلوس أمام التلفزيون في موعد محدد، أصبحت الحكاية ترافق المتلقي في وسائل النقل وأماكن الانتظار واستراحات العمل والدقائق الأخيرة قبل النوم. ولم يعد الجمهور مضطراً إلى تخصيص ساعة كاملة لمتابعة حلقة، إذ يستطيع مشاهدة عدد من الحلقات خلال دقائق قليلة عبر شاشة لا تفارق يده.

لكن تقليص زمن الحلقة لا يعني اختصار العمل التلفزيوني التقليدي ووضعه على الهاتف. فالمايكرو دراما تقوم على قواعد مختلفة في الكتابة والتصوير والإيقاع، وتحتاج إلى بناء سردي يتناسب مع طبيعة المشاهدة السريعة والمنافسة المستمرة بين مئات المقاطع التي تمر أمام المستخدم.

كان الكاتب في الدراما التقليدية يمتلك مساحة زمنية لتقديم الشخصيات وشرح خلفياتها وتطوير العلاقات بينها تدريجياً. أما في الدراما القصيرة، فعليه الدخول مباشرةً إلى الحدث، وتقديم عنصر جذب واضح خلال الثواني الأولى، لأن تأخر الحكاية قد يدفع المشاهد إلى تمرير إصبعه والانتقال إلى مقطع آخر.

لهذا تبدأ الحلقات غالباً بمواجهة أو سؤال أو مفاجأة، وتنتهي بعقدة تشويقية تدفع المتابع إلى مشاهدة الجزء التالي. ويصبح كل مشهد مطالباً بأداء وظيفة مباشرة، فلا مكان للمقدمات الطويلة أو الحوارات التي لا تحرك الأحداث أو تكشف جانباً مهماً من الشخصية.

وفرضت الشاشة العمودية بدورها لغة بصرية مختلفة عن السينما والتلفزيون. فقد تراجعت اللقطات البانورامية الواسعة أمام التركيز على الوجوه والتعبيرات والانفعالات القريبة. ويمنح هذا الأسلوب المشاهد إحساساً بالحميمية، لكنه يقلل مساحة الحركة ويضع على الممثل عبئاً أكبر في التعبير عن المشاعر ضمن كادر ضيق وزمن محدود.

كما أصبحت الخوارزميات طرفاً مؤثراً في صناعة العمل وتحديد فرص انتشاره. فلم يعد نجاح المسلسل مرتبطاً فقط برأي النقاد أو نسب المشاهدة التقليدية، بل بمجموعة من المؤشرات التي تجمعها المنصة لحظةً بلحظة: هل أكمل المستخدم الثواني الخمس الأولى؟ هل شاهد الحلقة حتى نهايتها؟ هل انتقل إلى الجزء التالي؟ وهل أعجب بالمحتوى أو علق عليه أو أعاد نشره؟

وبناءً على هذه البيانات، تقرر المنصة توسيع نطاق عرض العمل أو تقليص وصوله إلى الجمهور. وقد ينتقل مسلسل قصير من عدد محدود من المشاهدات إلى ملايين المستخدمين خلال أيام، بينما تختفي أعمال أخرى سريعاً لأنها أخفقت في الاحتفاظ بانتباه المتابع خلال اللحظات الأولى.

ويمنح هذا النظام صناع الدراما قدرةً غير مسبوقة على قياس استجابة الجمهور. فإذا حققت شخصية معينة تفاعلاً أكبر، يمكن توسيع حضورها في الحلقات اللاحقة، وإذا فقد مسار درامي اهتمام المتابعين، يستطيع فريق العمل اختصاره أو تغييره بسرعة.

لكن هذا التأثير يثير سؤالاً بشأن حدود تدخل الخوارزمية في العملية الإبداعية. فعندما يصبح الهدف الأساسي منع المستخدم من مغادرة المقطع، قد تتحول الكتابة إلى سلسلة من المفاجآت والنهايات المعلقة، على حساب منطق الحكاية وعمق الشخصيات والتطور الطبيعي للأحداث.

وترتبط المايكرو دراما بصورة وثيقة بجيل Z، وهو الجيل الذي يلي جيل الألفية ويسبق جيل ألفا، ويُعرف عموماً بأنه يضم المولودين بين عامي ١٩٩٧ و٢٠١٢ تقريباً. ويُوصف أبناء هذا الجيل بأنهم «مواطنون رقميون»، لأنهم نشأوا في بيئة متصلة بالإنترنت والهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي.

وبالنسبة إلى هذا الجيل، لا تمثل المنصات الرقمية أدوات للترفيه فقط، بل مصادر للأخبار والمعرفة والتعليم والتواصل والعمل. وقد انعكست هذه العلاقة على عادات المشاهدة، إذ يفضل كثير من أبنائه المحتوى القصير والتفاعلي الذي يمكن استهلاكه في أي وقت، من دون الالتزام بجدول بث أو مكان محدد.

وظهر هذا التوجه في أعمال رقمية سريعة حظيت بتفاعل واسع، مثل «ابن الشركة» و«التمثيلية»، اللذين قدما محتوى يتناسب مع إيقاع جمهور اعتاد الانتقال السريع بين المقاطع، لكنه لا يتنازل بالضرورة عن حاجته إلى حكاية قادرة على إثارة فضوله.

ويفتح هذا النمط فرصاً جديدة أمام الكتاب والمخرجين والممثلين الشباب، بسبب انخفاض تكاليف إنتاجه مقارنةً بالمسلسلات التلفزيونية والأفلام السينمائية. فالإنتاج لا يحتاج دائماً إلى مواقع تصوير واسعة أو معدات ضخمة أو عشرات الممثلين، ما يسمح لأصحاب الأفكار الجديدة بتجربة أعمالهم والوصول مباشرةً إلى الجمهور.

كما يوفر سوقاً رقمية قابلة للنمو، تستطيع جذب الإعلانات والاشتراكات والاستثمارات الصغيرة، وتمنح المؤسسات الإنتاجية فرصة لاختبار المواهب والأفكار قبل تحويلها إلى أعمال أطول. وقد يصبح مسلسل قصير ناجح نقطة انطلاق لفيلم أو عمل تلفزيوني، بدلاً من أن يبقى محصوراً داخل منصات الهاتف.

ولا تعني سهولة الإنتاج أن النجاح مضمون. فقد يؤدي انخفاض التكلفة إلى ازدحام المنصات بأعمال متشابهة تعتمد على الإثارة السريعة والحبكات المكررة. كما أن الوصول إلى الجمهور يخضع بدرجة كبيرة للخوارزميات، ما يجعل العمل الجيد معرضاً للاختفاء إذا لم يحصل على دفعة انتشار كافية خلال بدايته.

وتواجه المايكرو دراما أيضاً حدوداً فنية واضحة. فهي تناسب القصص الاجتماعية والرومانسية والكوميدية وأعمال التشويق التي يمكن تقسيمها إلى مواقف متلاحقة، لكنها تجد صعوبةً في تقديم الملاحم التاريخية والحبكات المركبة والشخصيات التي تحتاج إلى وقت طويل لتتطور.

فالأعمال التاريخية، على سبيل المثال، تحتاج إلى بناء عالم متكامل وشرح السياقات السياسية والاجتماعية وتقديم عدد كبير من الشخصيات. ومن الصعب ضغط هذه العناصر في حلقات بالغة القصر من دون الوقوع في الاختزال أو تقديم الأحداث بصورة سطحية.

أما الدراما التقليدية، فلا تزال تحتفظ بقدرتها على تقديم الحكايات المعقدة والأعمال التي تحتاج إلى زمن ممتد. كما تمنح المشاهد تجربة أكثر استقراراً وتركيزاً أمام شاشة التلفزيون أو داخل قاعة السينما، بعيداً عن التنبيهات والمقاطع المنافسة التي تحيط بالمشاهدة عبر الهاتف.

ولا تبدو العلاقة بين النمطين قائمةً بالضرورة على إلغاء أحدهما للآخر. فقد تستمر الدراما التقليدية في إنتاج الأعمال الكبيرة، بينما تتوسع المايكرو دراما بوصفها رافداً مستقلاً يلبي احتياجات جمهور مختلف وظروف مشاهدة متغيرة.

وقد تدفع المنافسة بينهما إلى تطوير الشكلين معاً. فالدراما التقليدية أصبحت أكثر وعياً بأهمية الإيقاع وعدم إطالة المشاهد، بينما يمكن للدراما القصيرة أن تتعلم من التلفزيون والسينما كيفية بناء الشخصيات والحفاظ على منطق الأحداث، بدلاً من الاعتماد الكامل على الصدمة والمفاجأة.

ويمتلك جيل Z خصائص أخرى تساعد على فهم علاقته بهذا المحتوى. فهو أكثر اهتماماً بقضايا العدالة الاجتماعية والاستدامة والتغير المناخي، ويميل إلى محاسبة المؤسسات والعلامات التجارية على مواقفها الأخلاقية، كما يظهر وعياً أكبر بالصحة النفسية وتقبلاً للاختلافات الثقافية والفردية.

ونشأ أبناء هذا الجيل وسط أزمات اقتصادية وتحولات عالمية سريعة، ما جعلهم أكثر اهتماماً بالأمان المالي والعمل المرن وتعدد مصادر الدخل. ويمكن للمايكرو دراما أن تعكس هذه القضايا عبر قصص قصيرة قريبة من الحياة اليومية، من دون الحاجة إلى ميزانيات إنتاجية كبيرة.

غير أن وصف جيل كامل بأنه غير قادر على متابعة الأعمال الطويلة سيكون تبسيطاً غير دقيق. فكثير من الشباب يشاهدون أفلاماً ومسلسلات طويلة عندما يجدون فيها حكاية تستحق الوقت. والمشكلة ليست دائماً في مدة العمل، بل في قدرته على جذب الانتباه والمحافظة عليه.

لهذا لا يعتمد مستقبل المايكرو دراما على سرعة الإيقاع وحدها، وإنما على قدرتها على الانتقال من كونها مقاطع متتابعة إلى فن يمتلك لغته وأساليبه وكتابه ومخرجيه. فالقصر الزمني قد يكون تحدياً إبداعياً يفرض التكثيف والدقة، لكنه قد يتحول أيضاً إلى وسيلة لإنتاج محتوى سريع يختفي فور انتهاء موجة التفاعل.

لقد وُلدت المايكرو دراما لتبقى باعتبارها شكلاً جديداً من أشكال السرد البصري، لكنها لن تمحو التاريخ الطويل للدراما الكلاسيكية. فلكل صيغة جمهورها ووظيفتها ومساحتها، ويمكن للشاشتين الصغيرة والكبيرة أن تتعايشا من دون أن تلغي إحداهما الأخرى.

وتظل الحكاية، سواء انتقلت شفهياً أو عُرضت في السينما أو ظهرت عمودياً على شاشة هاتف، مرهونةً بقدرتها على إثارة اهتمام المشاهد والوصول إلى مشاعره. وقد تنجح في ذلك خلال ساعتين، أو في تسعين ثانية فقط.

alyoum8.net
اليوم الثامن
رئيس التحرير
صالح أبو عوذل
العدد 180 سياسية - تحليلية - إسبوعية
الأحد - 13 / سبتمبر / 2026م

شهيد الصحافة الجنوبية
نبيل حسن القعيطي
رحمه الله

هل جاء التدخل السعودي لمساعدة اليمن؟

صالح أبوعوذل
رئيس التحرير

تعرض ميناء المخا الاستراتيجي لحرب صاروخية استهدفته على مدى ٥٠ يوما. السعودية لم تتدخل، وكانت حريصة فقط على سلامة قواتها المتواجدة في الميناء، والتي اتخذت من بعض الأنفاق مقرات محصنة.

لم يأبه قائد القاعدة العملياتية للقوات السعودية، العميد سعد القحطاني، لكل تلك النداءات بضرورة تقديم إسناد جوي لمواجهة الهجمات الصاروخية للحوثيين

وبينما كانت المطالب تتضاءل بشأن وجود إسناد جوي سعودي، جاءت إجابة المسؤولين السعوديين في مكتب وزير الدفاع السعودي خالد بن سلمان، حول طلب التدخل الجوي لإسناد القوات، مختصرة: «أبشر، سننظر في الأمر»

لكن هذه الإجابة لم تكن سوى مصطلح لا يجيد السعوديون غيره: «الإجابة غير المفهومة»؛ التبشير، ثم التأجيل بـ«سننظر في الأمر». ويبدو أن هذا لن يحدث، أو أنه على الأرجح لم يحدث.

لكن، طالما أن السعودية أصبحت منفردة في اليمن دون أي تدخلات خارجية، فمن أجل ماذا جاءت إلى اليمن؟

هل يمكن لعبارة «أبشر، سننظر في الأمر» أن تؤجل التمدد الحوثي وتكثيف عملياته وتوسيعها حتى ينظر السعوديون في الإسناد الجوي؟، على مدى ثمانية أشهر، ومنذ أن شنت السعودية حربا غير مبررة على الجنوب في يناير الماضي، ظل السعوديون يقدمون سرديتين متناقضتين:

الأولى، أنهم سيعملون على إنهاء الانقلاب الحوثي وإعادة الحكومة اليمنية إلى صنعاء.

والثانية، أنهم لا يريدون التصعيد، وأنهم يدعون الحوثي إلى الموافقة على بنود خارطة الطريق، التي تشكل إجحافا بحق الجميع، بما في ذلك السعودية، التي تريد الخروج من الحرب بأقل التكاليف، أو أنها قد ربحت ما جاءت من أجله: «السيطرة على حضرموت والتحكم بمواردها النفطية».

ما فائدة الوجود السعودي في اليمن والجنوب؟

في اليمن، تربط السعودية علاقة وثيقة بالجماعات المتطرفة أو المصنفة على قوائم الإرهاب، كجماعة الإخوان المسلمين، المصنفة من الرياض نفسها. لكن في الجنوب، الوضع مختلف تماما؛ فالوجود السعودي عدائي إلى درجة مدهشة، ويدفعك إلى السؤال: لماذا كل هذا العداء السعودي تجاه الجنوب؟

قد لا يتعلق الأمر بمحاولة السعودية الهيمنة على منابع النفط وشريط بحر العرب.

فالسعوديون يقولون إن تدخلهم في اليمن يمثل بالنسبة لهم أمنا قوميًا، أي مصلحة خاصة بهم على حساب الشعب، لكنهم في الوقت نفسه يقولون إنهم جاءوا لمساعدة اليمنيين والجنوبيين. فأين هي هذه المساعدة؟ وكيف نفهم هذه المساعدة التي تتمثل في تحقيق مطامع توسعية على حساب الشعب، وتُقدَّم على أنها مساعدة لشعب تحمّل عشر سنوات من الحرب العبثية السعودية، التي أدارها الضباط السعوديون انطلاقا من مصالحهم: «ثلثا الأموال لهم، والثلث الآخر للحكومة اليمنية»؟

تعالوا نتحاسب: كم كيلومترا حررت القوات السعودية أو أذرعها السعودية؟ هاتوا لنا أراضي بالمتر حررتها القوات السعودية. لا شيء.

وقد يطرح البعض سؤالا مهما: هل نجحت السعودية أم فشلت في اليمن؟، والإجابة: إذا كانت قد نجحت، فهي لم تنجح إلا في معاناة قرابة ٣٠ مليوناً، ثمانية ملايين منهم بين قتيل وجريح ومشرد ونازح داخلي. وإذا كان هناك من نجاح، فاتفاقية ظهران الجنوب ٢٠١٦م، نقلت الحوثيين من جماعة لديها أسلحة خفيفة ومتوسطة إلى جماعة لديها جيش حقيقي ومنظومة ردع كبيرة، جعلت السعودية تفكر ألف مرة في إسناد حلفائها، خشية أن تطالها صواريخ هذه الجماعة.

ورغم التهدئة السعودية، فإن الحوثيين لم يترددوا لحظة في قصف المنشآت الاقتصادية وإلحاق أضرار كبيرة بها.

ماذا قدم السعوديون لليمن والجنوب؟ هل بنوا مشافي؟ هل شقوا طرقات؟ هل حموا مقطورات الغاز المنزلي للوصول إلى الناس الذين يقعون تحت سيطرتهم؟ ما شكل هذه المساعدة ولونها؟ هل ساعدوا في بناء مراكز شرطة؟، قد يقول البعض إن السعودية تصرف مرتبات للقوات الأمنية والعسكرية، وهنا علينا أن نسأل: أين تذهب موارد البلد كلها؟ أليست تذهب إلى حسابات البنك الأهلي في جدة؟

ما يُعلن عنه من مساعدات مالية لا يصل إلى البنك المركزي، ويجري تقاسمه بين المسؤولين اليمنيين والسعوديين، الذين تحولوا خلال سنوات قليلة إلى أثرياء.

لذلك، لا جدوى من الوجود السعودي إذا كانت المسألة متعلقة بالمساعدة. أما إذا كان الهدف هو الهيمنة، بدعوى أن السعودية تفكر في مصالحها أولا، فهذا بحد ذاته يدينها بأنها تخوض حروبا عبثية غير مشروعة، وترتكب جرائم حرب وانتهاكات لتحقيق هدف الوصول إلى بحر العرب والهيمنة على منابع النفط، على حساب شعب يريد الخلاص من كل هذه التدخلات اليمنية والسعودية على حد سواء.

هل انتهى عهد ولي العهد السعودي محمد بن سلمان؟

مايكل روبين
باحث في مرصد منتدى الشرق الأوسط

لطالما كان اليمن مقبرة الطموحات السعودية. بالنسبة للسعودية، كان الأمير خالد بن سلطان بطل عملية عاصفة الصحراء. وبعد تحرير الكويت في مئة ساعة، همس السعوديون بأن خالد، حفيد الملك عبد العزيز، قد يصبح وزيرا للدفاع في المستقبل، إن لم يكن ملكا. تغيّر ذلك عام ٢٠٠٩، عندما قاد خالد عملية الأرض المحروقة، التدخل السعودي في اليمن. سرعان ما تحول الأمر إلى مستنقع وأدى إلى انسحاب سعودي مذل. خسرت السعودية بضع مئات من الجنود، وفُقد بعضهم في المعارك. لا يعترف السعوديون أبدا بأخطائهم، لكن تراجع خالد إلى الظل يوحي بأن الملك فهد حمّله المسؤولية.

عيّن الملك سلمان محمد بن نايف وليا للعهد في ٢٩ أبريل ٢٠١٥. كان بن نايف وزيرا للداخلية ومؤيدا للتدخل السعودي في اليمن. ساعدته الترقية على تنسيق الحملة ضد الحوثيين بشكل أفضل. كان القصف السعودي، حتى مع دعم الاستخبارات الأمريكية وإعادة التزود بالوقود، كارثة، بينما نجح الإماراتيون في مهمتهم بالقضاء على سيطرة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب على جنوب اليمن، أما القوات السعودية فغرقت في المستنقع. لم تعترف الرياض أبدا بمدى سوء قواتها المسلحة، لكن التهميش يعكس تفكير الملك. في عام ٢٠١٧ استبدل الملك سلمان بن نايف بابنه محمد بن سلمان. برز بن سلمان بسرعة، وانتزع الثروة من أقرانه وأطلق مشروع رؤية ٢٠٣٠ الطموح.

اتخذ بن سلمان نهجا مختلفا مع الحوثيين. خلص إلى أن السعودية لا تستطيع الوثوق بالولايات المتحدة. بعد مئات الهجمات الصاروخية والطائرات المسيّرة الحوثية على البنية التحتية المدنية والعسكرية السعودية الحيوية، سعى بن سلمان إلى تسوية هادئة مع الحوثيين. تقوم السلطات السعودية بالحد من هجماتها على اليمن، مقابل أن يوجه الحوثيون نيرانهم إلى مكان آخر. حتى إن الرياض أيدت اتفاق ستوكهولم عام ٢٠١٨، وهو استسلام دولي لمصالح الحوثيين تحت غطاء خفض التصعيد.

استرضاء الأعداء الأيديولوجيين لا ينجح أبدا. لم ينجح عندما استرضت السلطات السعودية تنظيم القاعدة، وسمحت له بتلقي الدعم من متبرعين أفراد، حتى لو لم يكن دعما رسميا، طالما لم يهاجم داخل السعودية. ولم ينجح مع الحوثيين أيضا.

كانت سياسة بن سلمان في اليمن خلال العام الماضي كارثية بشكل خاص. حتى ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٥، كان جنوب اليمن مستقرا إلى حد كبير. كان المجلس الانتقالي الجنوبي بقيادة عيدروس الزبيدي يحظى بشعبية واسعة، إن لم تكن شاملة. حكم بفعالية رغم نقص الموارد، وتعاون عبر الحدود القديمة بين شمال اليمن وجنوبه مع مجموعات مثل المقاومة الوطنية بقيادة طارق صالح في المخا، على شواطئ باب المندب. وبينما درّبت الإمارات المجلس الانتقالي الجنوبي، مكّن استقرار المجموعة من انسحاب جميع المستشارين الإماراتيين تقريبا. ببطء، كانت القوات الجنوبية تعزز سيطرتها وتوقف التهريب المربح للأسلحة الإيرانية عبر حضرموت إلى الحوثيين من قبل عُمان والإخوان المسلمين في اليمن.

قدّم بن سلمان خصومته الشخصية مع الإمارات العربية المتحدة على الاستقرار الاستراتيجي، وسعى إلى تعزيز حلفائه في حزب الإصلاح، الذراع اليمني للإخوان المسلمين، حتى لو كان ذلك يعني إضعاف القوة الوحيدة القادرة على احتواء الحوثيين. أمر الطائرات السعودية بقصف قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، ثم أمر باعتقال قادة جنوبيين. دخل وكلاء بن سلمان المكلا وعدن، لكن السكان المحليين رأوهم محتلين أكثر مما رأوهم شرعيين. لم يكن لأي منهم القدرة على الحكم، وانهار الأمن في الجنوب. في الوقت نفسه، أصبحت المخا معزولة بعد أن لم يعد طارق صالح يستطيع الاعتماد على الدعم من عدن.

لهذا السبب، في ١٠ سبتمبر ٢٠٢٦، وبعد أسبوع واحد فقط، تمكن الحوثيون من الاستيلاء على المخا. قد يقلل البيت الأبيض من أهمية اليمن، وقد تطغى الذكرى الخامسة والعشرون لهجمات ١١ سبتمبر على الخبر، لكن لا يمكن إخفاء الحقيقة: ان خسارة المخا هي أهم انتصار حوثي منذ سنوات.

سيدفع المجتمع الدولي الثمن. فبينما كان الحوثيون سابقا يهاجمون الشحن في باب المندب من الجبال الداخلية لساحل تهامة، أصبحوا الآن يجلسون مباشرة على المضيق الاستراتيجي ويمكنهم بسهولة أكبر زرع الألغام وإطلاق طائرات مسيّرة غواصة وقصيرة المدى ذات خط نظر مباشر على السفن. باختصار، يمنح استيلاء الحوثيين على المخا القوات المدعومة من إيران القدرة نفسها على تعطيل باب المندب كالتي يتمتع بها الحرس الثوري الإسلامي على مضيق هرمز.

ضاعف بن سلمان الكارثة بخيارات سياسية أخرى: عمل على تقويض أرض الصومال، وفي الحرب الأهلية السودانية سعى إلى دعم قائد القوات المسلحة السودانية الفريق عبد الفتاح البرهان. القاسم المشترك الذي شكّل السياسة السعودية كان رغبة بن سلمان في فعل عكس ما تفعله أبوظبي. لكن بعزله أرض الصومال، يعزل بن سلمان الرأس الجسر الوحيد الذي يمكن من خلاله إبقاء باب المندب مفتوحا. أما البرهان فيسعد بأخذ المال والسلاح السعودي، لكنه سمح أيضا للحوثيين بالعمل من بورتسودان، مما يعرّض تدفق النفط من ميناء ينبع السعودي على البحر الأحمر للخطر.

لا يستطيع بن سلمان إلقاء اللوم على أحد غيره. يعاني والده من الخرف، وقد سعى إلى سيطرة غير مسبوقة حتى بالمعايير السعودية. شكّل الغرور والجهل كل قرار اتخذه بن سلمان بشأن اليمن، وسيدفع كل السعوديين الثمن. قد ينجح بن سلمان في اعتلاء العرش عندما يرحل والده، لكن سجله في اليمن دمّر شرعيته. السكاكين مشرعة، وربما يحدث انقلاب القصر قريبا.